دراسات في نشـأة وتطـور الغرف التجارية العربية

الدكتور
صلاح عريبي عباس العبيدي



www.daralhamed.com

بسم الـلـه الرحمن الحيم

دراســـات
في نشأة وتطور الغرف التجارية
العربية



المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2010/11/4270)

354.7

العبيدي، صلاح عريبي.
دراسات في نشأة وتطور الغرف التجارية العربية/ صلاح عريبي العبيدي، - عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010 .
(   ) ص .
ر. إ. : (2010/11/4270) .
الواصفات :غرف التجارة//البلدان العربية
*يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

❖ أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية .

* (ردمك) ISBN 978-9957-32-561-9





شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية
هاتف: 5231081 -00962 فاكس : 5235594 -00962
ص.ب . (366) الرمز البريدي : (11941) عمان – الأردن

Site : www.daralhamed.net
E-mail : info@daralhamed.net
E-mail : daralhamed@yahoo.com
E-mail : dar_alhamed@hotmail.com

دراســـــات

في نشأة وتطور

الغرف التجارية العربية

الدكتور

صلاح عريبي عباس العبيدي

الطبعة الأولى

2011م



الإهـــــــــداء

إلى ....التي وضعت الجنة تحت إقدامها

ويوفقني الـلـه بدعائها ....أمي

إلى ... التي أكرمني الـلـه بها ..

نور عيني وتوأم روحي ....زوجتي

إلى ... النوارس التي تحلق في سمائي

رياحين عمري ...

يمان ... و... مينا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وخاتم النبيين سيدنا محمد وعلى اله ومن اهتدى بهديه اجمعين.. وبعد..

من دواعي العرفان بالجميل لايسعني في البداية ان اتقدم بوافر الشكر والامتنان لاستاذي الفاضل الاستاذ الدكتور ابراهيم خليل احمد العلاف مدير مركز الدراسات الاقليمية في جامعة الموصل،والذي كان له الفضل الكبير في توجيهي نحو دراسات هذه المؤسسات الاقتصادية منذ ان كنت طالبا تحت اشرافه في الماجستير والدكتوراه، والذي كان وما يزال يقدم لي كل العون والمشورة، اطال الله عمره وابقاه نبراسا يضيء لنا طريق العلم والمعرفة.

ويلزمني واجب الوفاء بأن أتوجه بالشكر والامتنان الى الدكتور الياس غنطوس الامين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية، والدكتور راتب الشلاح رئيس اتحاد غرف التجارة السورية، والسيد حيدر مراد رئيس اتحاد غرف التجارة الاردنية والسيد محمد عمار مدير عام غرفة تجارة عمان، والشيخ حمد بن جاسم بن محمد ال ثاني رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر والدكتور ماجد عبد المالكي المدير العام لغرفة تجارة وصناعة قطر، والشيخ سالم بن هلال الخليلي رئيس مجلس الادارة في غرفة تجارة وصناعة عمان والسيد حمود بن حمد المحروقي نائب مدير دائرة الاعلام والعلاقات العامة في غرفة تجارة وصناعة عمان، والسيد جاسم محمد

الشتى المدير العام لغرفة تجارة وصناعة البحرين، والسيد عدنان القصار رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان والسيد وليد نجا المير العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان، والسيد عبد الرحمن غانم المطيوعي المدير العام لغرفة تجارة وصناعة دبي، والسيد احمد عبد الرحمن البنا مساعد المدير العام في غرفة تجارة وصناعة دبي، والسيد احمد القيزي مدير الادارة الاقتصادية في اتحاد غرفة التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية.

كما أتقدم بوافر شكري وامتناني للسيد سيرج بوادفيه رئيس غرفة التجارة العربية الفرنسية وسفير فرنسا، والسيد محمد عز الدين الخازمي الامين العام والرئيس التنفيذي للغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية

ولا يفوتني ان اتقدم بجزيل الشكر للمؤسسات العلمية والمكتبات واخص بالذكر منها مؤسسة عبد الحميد شومان في الاردن، ومركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، والمكتبة المركزية في جامعة الموصل، ودار الكتب والوثائق في بغداد.

وأتوجه بالشكر والامتنان الى زوجتي الغالية سراب اعترافا بفضلها وصبرها الجميل ومساندتها لي من خلال توفير الأجواء العلمية الملائمة، وطباعة بعض الأوراق وتنسيقها.

المحتويات

المقدمة

تمثل الغرف التجارية الواجهة المنظمة للحياة الاقتصادية بشكل عام والحياة التجارية بشكل خاص، وقد تطور دورها بشكل كبير من حيث الحجم والنوعية نتيجة للتطورات الاقتصادية التي حدثت في دول العالم، وتحول دورها من مجرد الدفاع عن المصالح التجارية إلى الإسهام في دعمها وتطويرها ومعاونتها بسبل متعددة لتحقيق أهدافها وتوسعة علاقاتها؛ بالإضافة إلى الاضطلاع بدور رئيسي معاون للحكومات في طرح السياسات الاقتصادية والإسهام في تنفيذها، وفي تنمية البيئة المحلية ودعم المشروعات الاجتماعية والخيرية، والقيام بدور مؤثر على المستوى الخارجي من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وقد نجحت الغرف التجارية العربية بهذه المهام بجدارة وأصبحت واقعا ملموسا على الساحة الاقتصادية بخدماتها المتعددة للقطاع الخاص والاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي؛ مما جعلها موضع تقدير وثقة من الجهات الحكومية وأصحاب الأعمال والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وانطلاقا من اهمية الغرف التجارية من جهة، ونتيجة لعدم وجود دراسات اكاديمية كافية عنها، وعدم ادراك الكثيرين لحجمها ودورها المؤثر في الاقتصاد الوطني، وجدنا من الضروري القيام بمحاولة اجراء دراسات عن نشأة وتطور الغرف التجارية العربية ودورها الاقتصادي، وبالتأكيد فان هذه المحاولة ستظل بحاجة للمزيد من الجهود لكشف الكثير من الجوانب التي لم نتمكن من الحصول على معلومات وافية عنها.

تالف هذا الكتاب من توطئة وستة فصول، تطرقنا من خلال **التوطئة** الى مفهوم الغرف التجارية واهم الخدمات التي تقوم بتقديمها، اما **الفصل الاول** فقد جاء تحت عنوان (الجذور التاريخية لنشاة الغرف التجارية) وتتبعنا من خلاله وباستعراض موجز الجذور التاريخية لنشأة الغرف التجارية منذ الحضارات القديمة

وحتى بدايات القرن العشرين، اما **الفصل الثاني** فقد تضمن في الجزء الاول منه عرضا لنشأة الغرف التجارية العربية في العهد العثماني، فيما احتوى الجزء الثاني على عرض للتطور التاريخي للغرف التجارية العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ومن ثم الحرب العالمية الثانية.

وكان مدار **الفصل الثالث** الاتحاد العام للغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والذي يمثل المظلة التي تظم تحتها جميع الغرف العربية، حيث تناولنا فيه تاريخ تاسيس الاتحاد واهدافه ودوره الاقتصادي والسياسي والثقافي، في حين اختص **الفصل الرابع** بدراسة الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة، ومن اجل تسليط الضوء اكثر على هذا النوع من الغرف اخترنا الغرف التجارية العربية الفرنسية باعتبارها نموذجا عن هذه الغرف.

اما الفصلين **الخامس والسادس** فقد حاولنا من خلالهما ان ندرس نماذج للغرف التجارية العربية ودورها الاقتصادي، لذلك خصصنا **الفصل الخامس** لدراسة غرفة تجارة كركوك، في حين كان **الفصل السادس** مختصا بغرفة تجارة البحرين.

ولاشك اننا واجهنا مصاعب عدة في اعداد هذه الدراسة كان في مقدمتها عدم تعاون بعض الغرف التجارية العربية، فبالرغم من كثرة المراسلات والمخاطبات، الا اننا لم نحصل على أية معلومة تذكر تعلق بتاريخ هذه الغرفة او تلك، الامر الذي جعلنا ندون معلومات مقتضبة او نتجاوز بعض الغرف، فضلا عن صعوبة السفر والتنقل بين البلاد العربية لجمع المصادر خصوصا وان مصادر هكذا موضوع تكون متوفرة بالدرجة الاساس في داخل الغرف التجارية نفسها، ولكن نقول بالمقابل انه لولا المساعدة الرائعة التي ابدتها بعض الغرف التجارية لما تمكنا من اتمام هذه الدراسة.

واخيرا، اقول لعلي بما قدمت في هذا المجال من جهد اكون قد وفقت فيما قدمت وما التوفيق الا من عند الله عليه توكلت واليه انيب، ولا يسعني هنا الا ان استذكر قول المؤلف الصيني في القرن الثالث عشر الميلادي (تاي تنك) في مقدمة كتابه (تاريخ الكتابة الصينية) "لو كنت انتظر الكمال، لما فرغت من كتابي هذا الى الابد"، وقول العلامة العماد الاصفهاني "أني رايت انه لايكتب انسان كتابا في يومه، الا قال في غده، لو غير في هذا لكان احسن، ولو زيد في هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان افضل، ولو ترك هذا لكان اجمل وهذا من اعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر" ومن الله التوفيق والسداد.

توطئـة

يختلف مفهوم الغرف التجارية من دولة لاخرى، وذلك تبعا لطبيعة النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في كل بلد، ولكن بشكل عام هناك من وصفها بانها "مؤسسـات معـترف بهـا مـن قبـل السلطات الرسمية في الدولة لاتهدف الى الربح وتعمل للصـالح العـام في مجـال الاقتصـاد الـوطني وترعـى مصالح اعضائها"، وهناك من قال انها "مؤسسات تعمـل للصـالح العـام وتسـتهدف تنظـيم قطـاع الاعـمال (القطاع العام والخاص والمختلط)، ورعاية مصالحة وتطوير نشاطه ودوره في التنمية في الاطار الذي يحقـق تقدم الاقتصاد الوطني والمجتمع[1].

واذا ما نظرنا بشكل خاص الى مفهوم الغرف العربية فنجد من خلال استعراض مقارن لقوانينها وانظمتها الداخلية انه بالرغم من وجود بعض الاختلافات فيما بينها بالنسبة لطريقة تاسيسها والزامية الانتساب اليها وتمويلها، الا انها تلتقي الى حد كبير في تحديد مفهوم الغرف وفي تحديد صلاحياتها واهدافها، ولكن بنفس الوقت هناك بعض الاختلافات في صلاحيات هذه الغرف واهدافها وعلاقتها بالاجهزة الرسمية وباعضائها ودرجة استقلالية قراراتها، لذلك يمكن ان نحدد عدة اتجاهات من تشريعات الغرف العربية من اجل تحديد مفهوم الغرفة وبالتالي تحديد نطاق اختصاصاتها ودورها في الحياة الاقتصادية، واول هذه الاتجاهات الاتجاه الذي يعتبر الغرفة "مؤسسة اهلية ذات نفع عام، غايتها تمثيل وتنظيم المصالح التجارية والصناعية والدفاع عنها والعمل على ازدهارها "، وهذا الاتجاه نراها واضحا في قانون غرفة تجارة وصناعة البحرين، حيث يعطي للغرفة الحق في دراسة المشاريع الاقتصادية ومشاريع القوانين والانظمة التي تحال اليها من قبل الجهات الرسمية لابدا الراي فيها، ويجوز لها من تلقاء نفسها تقديم الاراء والمقترحات لاعضائها وللجهات المعنية في جميع المجالات المتعلقة بالشؤون

---

[1] **جريدة الموصل، العدد (1525)، السنة (10) في 22 تشرين الاول 1928.**

الاقتصادية والمالية والانتاجية. اما الاتجاه الثاني فيعتبر الغرف " مؤسسات ذات نفع عام غايتها خدمة المصالح التجارية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها "، ويتجسد ذلك في قانون الغرف التجارية السورية الصادر في عام 1959، وهذا الاتجاه لا يضفي الصفة الاهلية على الغرف، الا انه يشترك مع الاتجاه الاول في اعطاء الغرف عددا من المهام التقليدية[1].

في حين يعتبر الاتجاه الثالث الغرفة "هيئة لا تستهدف الربح وتمثل في دائرة اختصاصها المصالح التجارية والصناعية لدى السلطات العامة وتعمل على حمايتها وتطويرها"، وهذا الاتجاه سائد في نظام الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية، وواضح ان هذا الاتجاه يختلف عن الاتجاهين السابقين في وصفه للغرفة بـ "الهيئة" دون الاشارة الى كونها للنفع العام، ويحصر علاقاتها بالجهات الحكومية في امدادها بالبيانات والمعلومات في المسائل التجارية والصناعية وتقديم الاقتراحات بشأن حماية التجارة والصناعة الوطنية من المنافسة الاجنبية. ويؤكد الاتجاه الرابع على ان الغرفة "مؤسسة عامة " تعمل على خدمة المصالح التجارية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على النهوض بها،كما تمثل في داوئر اختصاصها المصالح الاقتصادية لدى السلطات العامة. وهذا الاتجاه يتجسد في قانون غرف التجارية اليمنية.

اما الاتجاه الخامس فيصف الغرفة بأنها "مؤسسة عمومية ذات طابع مهني"، ويجسد ذلك في قانون الغرف الموريتانية، حيث تتمتع الغرف بالشخصية الاعتبارية وتتولى مصالح التجارة والزراعة والصناعة والتنمية الحيوانية والصيد البحري لدى السلطات العمومية، في حين وصف الاتجاه السادس والاخير الغرف التجارية والصناعية بانها منظمة اقتصادية مهنية "تهدف الى العناية بتنظيم وتنمية النشاطين التجاري والصناعي في نطاق اختصاصها وتعزيز دورهما في التنمية القومية"،

---

[1] الياس غنطوس وعبد الحسين محمد جواد، الغرف العربية في القرن الحادي والعشرين، (بيروت، 2000)، ص ص 14-15.

وتجسد هذا الاتجاه في قانون الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية العراقية الصادر في عام 1983 والذي تمتعت بموجبه الغرف واتحادها بقدر واسع من الاختصاصات [1].

على الرغم من الاختلاف الواضح في تشريعات الغرف العربية الا ان هناك صيغة مشتركة تتسم بها الغرف العربية وهي انها تعمل على المواءمة والتنسيق بين مصالح الاعضاء المنتسبين لها وبين الصالح العام، كما تقوم بالتعبير عن وجهة النظر الاقتصادية العامة في المجتمع، وبدور مساند ومكمل للاجهزة الرسمية في عملية التنمية والتطوير، كما ان غالبية الغرف العربية تتجه الى الجمع بين الانشطة التجارية والصناعية والزراعية والمعادن في بعضها،كما ترعى المصالح الاقتصادية لكافة القطاعات المنتسبة اليها في اطار المجتمع الذي تنتسب اليه، وهكذا يمكن القول ان الغرف العربية تعتبر ذات صفة تمثيلية واسعة في البلاد العربية، كما انها رافقت مسيرة التنمية في اقطارها منذ بداياتها وكان لها الفضل في ابراز اهمية قطاع الاعمال ودوره الايجابي في عملية التنمية وتطوير وزادهار المجتمع، كما كان ولا يزال لمؤسسيها وروادها الدور الكبير في تكوين فهم واسع وحقيقي لرسالة الغرف واهدافها لدى الاوساط الرسمية واوساط المجتمع المختلفة مما ساهم الى حد كبير في ترسيخ وجود الغرف وتطوير اهدافها وفعالياتها، فضلا عن ذلك فقد كان لها الفضل في مد جسور التعاون والتماسك بين رجال الاعمال العرب، وحالت في العديد من البلاد العربية دون تفرقهم في تنظيمات او جمعيات فرعية او نقابية بدافع من مصالح مهنية او ذاتية، كما ان الغرف العربية لم تكن بعيدة عن القضايا الوطنية والقومية، بل كان لها العديد من المواقف المشرفة على المستوى الوطني والقومي[2].

---

[1] غنطوس وجواد، المصدر السابق، ص ص 16-17.

[2] قاسم احمد فخرو، غرفة تجارة وصناعة البحرين بين انجازات الماضي وطموحات المستقبل دراسة تحليلية، (البحرين، 1989)، ص 5.

وفيما يتعلق بالخدمات التي تقدمها الغرف التجارية فان معظم الغرف تتيح لاعضائها العديد من المزايا والخدمات المباشرة التي يتمثل أهمها فيما يلي:

1. التصديق على الشهادات التجارية والصناعية وشهادات المنشأ وعقود العمل وعقود الوكالات التجارية وغيرها من المستندات التي يتطلبها تسهيل معاملات عضو الغرفة مع المؤسسات الحكومية المعنية والمؤسسات الخاصة في الداخل والخارج.
2. توفير الاحصائيات والمعلومات والتقارير والبحوث الخاصة بالتجارة الداخلية والخارجية وغيرها من المجالات الاقتصادية التي تهم العضو المنتمي للغرفة، وكذلك تزويد الاعضاء بالمعلومات التي يحتاجونها حول الانشطة التجارية والصناعية لاي بلد في العالم.
3. التعريف بعضو الغرفة وتزكيته لدى المؤسسات التجارية والصناعية في حالة الاستفسار عن نشاطه، ومنحه شهادة عضوية لتسهيل معاملاته التجارية في الداخل والخارج.
4. المساهمة في فض وتسوية الخلافات والمشاكل التجارية، حيث يلجأ التجار واصحاب الاعمال الى الغرف لطرح مشاكلهم وخلافاتهم التجارية التي تنشأ مع اطراف اخرى سواء في الداخل او الخارج وذلك من خلال التوفيق والمصالحة أي العمل على تقريب وجهات النظر والتوصل الى حلول تضمن مصالح الاطراف المتنازعة وتحقق العدالة، او من خلال التحكيم حيث تودع المشكلة عند طرف ثالث يكون قراره ملزم للطرفين.
5. تعريف المؤسسات التجارية والصناعية بمواعيد واماكن وتخصصات المعارض والاسواق التي تقام في دول العالم المختلفة خلال عام كامل

وكذلك اسماء وعناوين المنظمين لهذه المعارض والاسواق لتمكين من يرغب من هذه المؤسسات من الاشتراك فيها.

6. اتاحة الفرصة لرجال الاعمال للاشتراك في الوفود التجارية المسافرة الى الخارج، او لاجراء مفاوضات تجارية مع البعثات التجارية التي تصل لزيارة البلاد لمناقشة وسائل تطوير التجارة الخارجية وفرص ومجالات الاستثمار المتاحة.

7. توفير البيانات والقوانين والمعلومات الاقتصادية والتجارية التي تساعد رجال الاعمال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وكذلك اعلام المنتسبين للغرف بما يصدر من تشريعات وانظمة وقرارات وتعليمات من الجهات الرسمية تتعلق بشؤون قطاعات الاعمال وبتنظيم انشطتها وفعاليتها، وكذلك تعميم ما يصدر من قرارات او معلومات من الجهات العربية والدولية ذات الصلة بنشاطهم.

8. اتاحة الفرصة امام المستثمرين ورجال الاعمال للتعرف على فرص الاستثمار الجديدة في المجالات التجارية والصناعية المختلفة في الداخل والخارج عن طريق نشرها في مطبوعاتها الدورية او ارسالها بكتب الى الاعضاء اصحاب الاختصاص والعلاقة او الاعلان عنها في لوحات الاعلان في الغرفة.

9. اصدار مطبوعات دورية على شكل نشرات ومجلات شهرية او فصلية، كذلك اصدار الادلة التجارية العامة والمتخصصة والمطبوعات التعريفية الاخرى.

10. اقامة المعارض الوطنية او المشاركة في اقامتها مع الجهات المعنية، وكذلك المساهمة في تنظيم مشاركة اعضائها في المعارض العربية والدولية، الى جانب ذلك تقوم بعض الغرف بتنظيم اجنحة او معارض

دائمة للمنتجات الوطنية في مبانيها، وذهبت بعض الغرف الى ابعد من ذلك، وكما هو الحال بالنسبة للغرفة التجارية والصناعية بجدة، في انشاء مركز خاص باقامة المعارض الوطنية والدولية تتولى الغرفة اداراته.

11. دراسة مشروعات القوانين والتشريعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وابداء الراي فيها بما يحقق اهداف القطاع التجاري والصناعي وكافة القطاعات الاخرى.

12. عقد اللقاءات والندوات والمؤتمرات لمناقشة الموضوعات الاقتصادية والتجارية، وكذلك المشاركة مع الجهات المختصة في تنظيم مثل هذه الفعاليات، وكذلك المشاركة في المؤتمرات التي تعقد داخل البلاد وخارجها.

13. التنسيق والتعاون مع الغرف العربية والاجنبية والغرف المشتركة واتحادات الغرف وغيرها من المؤسسات المماثلة في الخارج بالشكل الذي يساهم في تطوير التجارة الخارجية وتحسين شروط الاستيراد والتصدير والتعرف على فرص وزايا الاستثمار.

14. اعداد الدراسات عن الاقتصاد الوطني وقطاعاته الفرعية وتحليل الظواهر والمؤشرات المرتبطة بها، ودراسة المشاكل والعقبات التي تقف في وجه النشاط الاقتصادي، واقتراح الحلول المختلفة بشانها ورفعها للجهات الرسمية المختصة لدراستها واتخاذ اللازم بشأنها.

15. التنسيق والتعاون مع الوزارات والاجهزة الحكومية المختصة من خلال تكوين اللجان المشتركة الدائمة والمؤقتة بينها وبين الغرف من اجل تنشيط الاوضاع الاقتصادية في البلاد.

الفصل الأول

الجذور التاريخية لنشأة الغرف التجارية

الفصل الأول

الجذور التاريخية لنشأة الغرف التجارية

تعد التجارة وحسب ما هو معروف عنصرا أساسيا من عناصر الحياة الاقتصادية لاي امة من الأمم. و يرى ابن خلدون ان الإنسان مدني بطبعه، فهو دائما بحاجة الى الآخرين من اجل اقتناء ضرورياته على الأقل، فإذا كان فلاحا فهو بحاجة الى النجار والحداد وغيرهما، وهكذا فرضت الحاجة على كل فرد ان يقايض الفائض مما يملك بسلعة أخرى هو بحاجة اليها فكان البيع والشراء، ولم يتوقف أمر تبادل السلع على تلبية الحاجة بل ان العملية أصبحت حرفة يمتهنها البعض بقصد الحصول على الربح، وهكذا فان ابن خلدون يعرف التجارة بأنها: "محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص و بيعها بالغلاء وذلك القدر النامي يسمى ربحا"[(1)].

ونظرا لما للتجارة من أهمية كبيرة فقد كانت ـ ولازالت ـ من العوامل المحفزة على إصدار القوانين لأجل تنظيمها وضبط شئونها وفق أصول وقواعد قانونية واجتماعية، فبعد ان تطورت أساليب المبادلات التجارية[(2)] وازدهر النشاط التجاري وظهر هناك نوع من التخصص في العمل، برزت الحاجة الى وجود اتحادات ونقابات وهيئات تنظم شؤون التجارة والصناعة.وقد أدرك أهل الحضارات

---

(1) ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (القاهرة، لا.ت)، ص ص 42-394.

(2) مع اتساع المجتمعات الإنسانية وازدهار النشاط التجاري استخدمت بعض السلع الثابتة – سعريا- كأساس لتقييم السلع المعروضة للمقايضة كالأغنام والأبقار والتمور باعتبارها نقودا سلعية، غير ان هذه الوسيلة أصبحت مع توسع التجارة غير عملية بشكل يتفق وحجم هذا التوسع لذى عملت الحكومات المختلفة عبر التاريخ على صك النقود من الذهب والفضة وتحديد إشكالها وأوزانها وقيمتها كوسيط للتعامل بين الناس. انظر:عبد السميع المصري، التجارة في الإسلام، (القاهرة، 1976)، ص8.

القديمة كالبابليين والأشوريين والمصريين وسكان الصين والرومان أهمية هذه الحاجة، اذ عمد التجار والحرفيون ومنتجو السلع المختلفة الى إنشاء نقابات خاصة بهم من اجل حماية أصحاب الحرفة الواحدة والدفاع عن مصالحهم وتحسين مستوى الفن الإبداعي في الحرف والمحافظة على مستواها وعلى أصول المهنة ونوعية الإنتاج، وكذلك تحسين الموقف التفاوضي لأصحاب الحرفة في عمليات المساومة الجماعية[1]، فقد تألفت على سبيل المثال خلال العصر البابلي القديم ما يشبه النقابة او التنظيم لمختلف المهن والإعمال التجارية، وكان يقف على راس كل نوع من تلك التنظيمات في كل مدينة رئيس او مشرف أطلق عليه GAL-DAM.GAR وتعني كبير التجار[2]، وبالسومرية Sum;Ugula وبالاكدية AKK:wakilunn[3]، كما أشارت المدونات التاريخية الى انتقال التجار الى الاقاليم المجاورة للاقامة هناك وممارسة الصفقات التجارية وبشكل مستعمرات منفصلة بحيث كونت ما يسمى في الوقت الحاضر الممثليات التجارية والوكالات التجارية[4]، فعلى سبيل المثال اهتم التجار والملوك الأشوريين بإنشاء المستعمرات التجارية في الأناضول ومنها تلك التي تأسست في كول تبه Kul Tepe كانيش Kanish والتي كانت من المراكز

(1) هيثم الملوحي، "الغرف الاقتصادية في العالم نشأتها وتطورها"، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص495.
(2) نواله احمد محمود، مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية لدولة اور الثالثة في ضوء الوثائق المسمارية المنشورة وغير المنشورة، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1996، ص 317.
(3) حسين ظاهر حمود، التجار في العصر البابلي القديم، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995،ص 144.
(4) برهان محمد نوري، "تجارة العراق الخارجية في العصر البابلي القديم"، مجلة النفط والتنمية،العدد 8، 1981، ص 157.

التجارية المهمة ويرتبط بها العديد من المراكز التجارية[1]، وقد سمي الأشـوريون الهيئـة التـي كانـت تـدير شئونهم في الأناضول بـــ "الكـاروم " وباللغـة الاكديـة Karum، الـذي يعنـي بالدرجـة الأولى مركـزا تجاريـا وحرفيا بمعنى ميناء لتوضيح المقصود من نشاط المركز التجاري، ويرى عدد من الباحثين ان الكـاروم عبـارة عن غرفة تجارية وهي تقوم مقام غرفة التجارة حاليا، وكانت تناط بهذه الهيئة وظائف عـدة تتمثـل فـيما ياتي:

1. يتولى مهمة الإشراف على بقية المستوطنات التجارية وفروعها الأخـرى مـن خـلال كونــه يمثـل مركـز السلطة الأشورية في أسيا الصغرى.

2. يمتلك الحق في إجراء المفاوضات مع الأمراء والأميرات المحليين في المنطقة، باعتبارها حلقة الوصل بـين بلاد اشور من جهة واسيا الصغرى من جهة أخرى. ونتيجة للمصالح المشتركة بين الجانبين التزم كل جانب بالتزاماته فالأمراء حافظوا على سلامة الطرق التجارية وضـمان حمايـة المسـتوطنات مقابـل بعض الامتيازات (بصيغة هبات ورسوم كمركية).

3. يهتم بتنظيم ما يتعلق بالعمليات التجارية من خلال تنظيم وسائل التبادل السلعي والمتمثلـة بخـزن السلع وتوزيعها، وتسهيل مهمة بيعها وتجهيز السلع المصدرة، فضلا على عقد الصـفقات التجاريـة المختلفة.

4. يقوم بمهمـة جمـع المـوارد والضرائب والمكـوس والكـمارك مـن القوافـل التجاريـة القادمـة الى اسـيا الصغرى[2].

[1] صفوان سامي سعيد جاسم، التجارة في بلاد اشور خلال الالف الاول قبـل الميـلاد فـي ضوء المصادر المسمارية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2006، ص19.

[2] بهيجة خليل اسماعيل،"دور المستعمرات الأشورية في الأناضول"، مجلة النفط والتنمية، العدد 8، 1981، ص ص 55-56.

5. يمارس دور المصرف وفقا للمفاهيم المعاصرة من خلال قيامه بمنح القروض وبصيغة ضمانات شخصية (كفالات) والشؤون المصرفية الأخرى ومنها قبول الودائع وتسوية الديون المترتبة على العملاء، كما يحدد نسب الفوائد بحسب القروض المتعاقد عليها.

6. يقوم بوظيفة المحكمة ومجلس الشورى من خلال إصداره وتنفيذه الإحكام القضائية التي التجار تصدر بحق القضايا القانونية الخاصة بالمنازعات المختلفة والتي كانت تحدث سواء بين الأشوريون أنفسهم او بينهم وبين السكان المحليين من التجار وغيرهم[1].

كان الكاروم يتمتع بإدارة عالية المستوى وبنظام إداري دقيق انعكس بالتالي على إدارة بقية المستوطنات الأخرى.بدليل قيامه بتلك الوظائف المتعددة والمتنوعة التي اشرنا إليها، اذ تدل على إدارة جيدة ومنظمة. وعليه كان للكاروم هيئة تنظيمية تشرف على شؤونه الداخلية والعامة ولها خاتمها الرسمي (Kunuk-Karum)، وذات نظام رسمي دقيق في تعيين الموظفين حيث تتألف من ثلاثة أشخاص او خمسة وربما عشرة، منهم الكاتب، المسؤول عن المالية، القاضي ومنفذ الكاروم في مجلس مدينة اشور. ويتراس موظف كبير كان بمثابة رئيس موظفي الكاروم أطلق عليه مصطلح (لمو) (Limmu) او (عميد) والذي كان يعين كل سنة عن طريق انتخابه ويكون مسؤول عن إدارة الكاروم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا[2].

وفي حالة قيام احد التجار بدعوة الكاروم الى عقد اجتماع ربما للنظر في مسالة ما تخص عمل التاجر، كان عليه ان يكلم رجال المقاطعة مسبقا لكي يوافق الكاتب على استجابة طلبه.وبعد اخذ التاجر موافقة هؤلاء على طلبه يقوم كاتب

[1] اسماعيل، المصدر السابق، ص 56.

[2] احمد لفته رهمه القصير، الفعاليات الأشورية في اسيا الصغرى، رسالة ماجستير، كلية لتربية، جامعة القادسية، 2001، ص 49.

الكاروم بدعوة أعضاء المجلس او الهيئة لعقد الاجتماع.اما في حالة قيام الكاتب بدعوة الكاروم الى عقد الاجتماع وبدون اخذ موافقة كبار الأعضاء فيه فان الكاتب يغرم حوالي عشرة شيقلات من الفضة[1].

خصص لهيئة او مجلس الكاروم بناء خاص يقع في الغالب من قصر الحاكم، والى جانب ذلك فقد كان للكاروم بنايات أخرى واهم بناية فيه هي بيت الكاروم، فضلا على المكاتب لإدارة شؤون المستوطنات مع الأخذ بنظر الاعتبار بيوت السكن، والسوق المكونة من المحال التجارية وكذلك المعابد والمزارات، المخازن والمراعي الخاصة بالحيوانات والإسطبلات.وبذلك اعتبر التجار الأشوريون الكاروم حيا خاص بهم عاشوا فيه ومارسوا عاداتهم وتقاليدهم الخاصة[2].

وفي مجال التجارة الداخلية أسس الأشوريون مركزا لتنسيق التجارة أسموه "بيت اليم" وأوكلوا اليه البرامج وخطط العمل وكل ما يتعلق بشؤون التجارة ووضع الأصول والقواعد المنظمة لها ومنها تأمين الإخطار وتعبيد طرق المواصلات وسير القوافل، كما كان يقوم بوضع أنظمة تسوية الديون وإجراء المقايضة والتعامل بالتحويل الخارجي وتحديد الرسوم والضرائب، وقد بلغ من شهرة هذا المركز ان التجار من بابل عندما كانوا يرغبون بالترويج لصادراتهم فأنهم يرسلونها عبر أشور لكي توثق البضاعة بختمهم ومن ثم تشحن الى الخارج لتسهيل بيعها، ونظرا لأهمية "بيت اليم" في المجال الاقتصادي فقد ارتبطت إدارته بأمير من أمراء أشور واعتبرت إيراداته جزءا من مالية خزانة الدولة العامة[3].

---

[1] سامي سعيد الاحمد، "المستعمرة الأشورية في اسيا الصغرى " مجلة سومر، العدد 33، (بغداد، 1979)، ص78.
[2] القصير، المصدر السابق، ص 49.
[3] حسن النجفي، التجارة والقانون بداء في سومر، (بغداد،1982)، ص ص 42ـ43.

كما بدت التنظيمات المهنية والحرفية واضحة في العصر البيزنطي، فقد انتظم أصحاب المهن في جمعيات ضمت كبار التجار والصناع وأصحاب السفن والحوانيت، وأصبح لكل أصحاب المهن نقابة خاصة بهم وكانت هذه النقابات تحت سيطرة الدولة، اذ كان الهدف من تنظيمها تيسير سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية وخدمة الدولة والمستهلك، وكان حاكم المدينة هو أعلى الموظفين الإداريين الذين يديرون شؤون جميع النقابات التجارية والصناعية، ولكل نقابة رئيس يوافق الحاكم على تعينه ويكون من اهل الحرفة ويعمل وسيطا بين الحاكم والنقابة، وعليه تقع مسؤولية تطبيق إرشادات وتعليمات والى المدينة[1].

اما فيما يتعلق بوضع التنظيمات المهنية والحرفية في الدولة الإسلامية، فكما هو معروف ان العرب اشتهروا بنشاطهم التجاري منذ القدم، وما رحلتا الشتاء والصيف الا خير دليل على وعيهم التجاري، وكانت مهنة التجارة عندهم من اشرف المهن حتى ان رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم ومعظم المسلمين الأوائل كانوا يزاولونها، وما ان جاء الإسلام حتى نظمت الشريعة الإسلامية المعاملات التجارية، كما ان الإرث التجاري والعادات المحلية قد تكاملت مع الشريعة وإعانتها وتواترت الايات القرآنية[2] والأحاديث النبوية الشريفة والتي أكدت على ضرورة التعامل العادل بين التجار، وقد نظم ذلك التجارة والمال في الدولة الجديدة[3].

وقد ادرك الخلفاء ما للتجارة من أهمية فعملوا على تنظيمها والإشراف عليها وتوفير اسباب الراحة للتجار والاهالي أي الباعة والمشترين على السواء،

---

(1) روستوفتزف،م.، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة محمد سليم سالم وزكي علي، ج1،(القاهرة، 1957)، ص244.

(2) انظر:سورة المطففين اية 1 وما بعدها، سورة البقرة اية 279،275،245، سورة النساء الاية 100.

(3) حمدان عبد المجيد الكبيسي، اسواق العرب التجارية، (بغداد،1989)، ص ص 5ـ7.

الامر الذي ادى الى رواج التجارة الداخلية ورفع مستوى التجار[1]، ونتيجة لازدهار النشاط التجاري ظهرت التنظيمات الحرفية الإسلامية لتعبر عن مدى تماسك وتعاون أصحاب الحرف والمهن الذين صار يشار اليهم بـ "الاصناف " و "اصحاب المهن " و "اهل الصنايع"، وقد استقر لكل حرفة او مهنة عرفها وأصولها حتى كان هذا العرف مقبولا لدى القاضي في فض النزاعات ومقبولا لدى المحتسب الذي تتمثل مهمته في الإشراف على أصحاب الحرف والأسواق بما في ذلك مراقبة المعاملات التجارية والأوزان والمكاييل ومنع الغش في الصناعة ومراقبة الأخلاق العامة[2].

وعلى اثر توسع المدن الإسلامية وتعدد الأسواق وازدهار التجارة فيها أصبح من الصعوبة ان يحيط المحتسب بإعمال أهل السوق، لذلك سمح له الاستعانة بأناس يساعدونه في أداء مهمته فجعل على كل حرفة عريف من صالح أهلها على ان يكون خبيرا بصناعتهم بصيرا لغشهم مشهورا بالثقة والأمانة، وكان لعريف السوق مجلس خاص يحمل إليه ذو المهن والحرف نماذج من إنتاجهم ليحكم على مدى إتقانها وجودتها، وقد يقوم العريف بحل الخلافات والمنازعات التي قد تحصل بين أهل الحرفة دون إبلاغها للقضاء[3].

وفي صدد الحديث عن التنظيمات المهنية في القطاع التجاري، فيمكن القول ان نمو التجارة وتقدم النظام المصرفي أدى الى إيجاد نمط في التنظيم المهني في هذا المجال، وكان من ابرز مظاهرة إنشاء النقابات للتجار والصيارفة، وقد أشار بعض الباحثين الى ان التجار انشئوا نقابة مسئولة عن مراقبة المعاملات التجارية، ومنع التدليس والغش، وكان للتجار رئيس ينتخب من بين الأعضاء البارزين في

---

[1] محمد ابراهيم الصبحي، التجارة والاقتصاد عند العرب، (القاهرة، 1969)، ص 38.

[2] عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، (بيروت، 1969)، ص 67.

[3] الكبيسي، المصدر السابق، ص 29.

النقابة، ويسمى أعضاء النقابة عادة بـ"الأمناء" وعلى سبيل المثال كان الشيخ مرشد بن شراحيل أمينا على التجار في بيع الطعام في الكوفة عينه متوليها عامر بن مسعود في زمن عبد الله بن الزبير[1].

كما شهدت العصور الإسلامية المتأخرة، ونتيجة لازدهار التجارة تأسيس بعض النقابات التجارية ولعل من أبرزها ما ظهر في مصر، ففي عصر دولة المماليك كون تجار الكارمية Karimi [2] نقابة لهم في مدينة الغوص التجارية في الصعيد عرفت باسم (نقابة تجار الكارمية) وقد هيمنت هذه النقابة على تجارة التوابل والبخور والعاج واحتكرتها في بعض الأحيان، كما كان في لهذه النقابة رئيس معترف به من قبل حكومة المماليك يسمى (رئيس الكارمية)[3]، او شاهبندر التجار او الصدر على ان ينتخب من بين أغنى التجار وأكرمهم خلقا، وقد اهتمت المصادر التاريخية بذكر رؤساء تجار الكارمية وعددت مآثرهم الجليلة، ولعل من أبرزهم عمر بن محمد الدماميني (ت 707هـ /1307م)، والصدر عز الدين

---

(1) صباح ابراهيم سعيد الشيخلي، الأصناف والتنظيمات في العصر العباسي نشأتها وتطورها، (بغداد، 1976)، ص70.

(2) اختلف المؤرخون في تحديد معنى الكلمة فمنهم من نسبها الى دولة الكانم في السودان الغربي التي تقع بين بحر الغزال وبحيرة تشاد حيث كان التجار يجلبون البضائع من هناك.انظر:

W.G.Fischel:The spice trada in Mamluk Egypt،J.e.S.H.O،Vo1،(1960)، p158اذ كانت اعمال اهل تلك المناطق اغلبها تجارية انظر:س.د.بواتين، دراسات في التاريخ الإسلامي، ترجمة عطية القوصي، (بيروت، 1980)، ص290. ولكن هناك رأي اخر مفاده ان كلمة كارم من المحتمل ان تكون قد أخذت من "الكاروم" او "الكارم" احد المصطلحات التي استخدمها الأشوريون والبابليين -وكما اشرنا سابقا- والتي تعني الهيئة او المركز التجاري، سيما وان هناك صلات وارتباط معروف بين حضارة وادي الرافدين ووادي النيل.

(3) سعيد عبد الفتاح عاشور، العصر المماليكي في مصر والشام، (القاهرة، 1976)، ص303؛ نعيم زكي فهمي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب اواخر العصور الوسطى، (قاهرة، 1973)، ص 332.

الكوملي (ت 7013هـ/1313م) وتاج الدين بن محمد بن الدماميني (ت 731هـ /1331م)، والصدر برهـان الدين المحلي (ت 806هـ /1430م)[1].

ومن الجدير بالذكر ان إرباح تجار الكارمية كانت كبيرة بالمقارنة مـع إربـاح التجـار وهنـاك مـن نسب الكلمة الى لغة أهل جنوب الهند (التاميل) حيـث وجـدت كلمـة كاريـام وتعنـي الإعـمال والإشـغال العاديين، وكانوا يساهمون في حل الأزمات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها دولة المماليـك في أوقـات الحرب والنكسات بل حتى أنهم قدموا الهـدايا الثمينـة الى السـلاطين ووثقـوا علاقـتهم مـع سـلاطين مصرـ والهند وصاروا طبقة مستقلة بذاتها، وتشير المصادر التاريخيـة الى ان طائفـة التجـار والصـناع في مصرـ قـد جمعت في بعض الأحيان في نقابة واحدة، وكان الصانع يبيع ما يصنعه بنفسه الأمر الذي أدى الى ان تمارس النقابة التجارية مهمة التفتيش لصـالح الحكومـة عـلى الصـناع، كـما ان اغلـب الطوائـف المهنيـة القديمـة اندمجت في اتحادات عامة ولم يبقى للطوائف القديمة سوى ظـل مـن الأثـر، وهـذا الانتقـال لم يـأت في ان واحد ولكن تتدرج ما بين القرنيين الرابع والخامس عشر[2].هذا وقد ظلت التنظـيمات الحرفيـة هـي الميـزة الأساسية للمدن الإسلامية، حتى في القرون التي أعقبت انهيار الدولة العباسية[3].

إما في الغرب فقد ظهرت العديد من الهيئات والنقابات المشرفة على التنظـيم الاقتصـادي خـلال العصور الوسطى، فقد شهدت أوربا في القرن العاشر والحادي عشر للميلاد من التطـورات والتـأثيرات التـي أدت الى استحداث التنظيمات

---

[1] ياسر عبد الجواد حامد علي المشهداني، العلاقات المصرية ـ الهندية (648ـ923هـ /1250ـ1517م) دراسة في الجوانب السياسية والحضارية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2000، ص ص 63ـ64.

[2] فهمي، المصدر السابق، ص 333.

[3] طارق نافع الحمداني، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت، د.ت)، ص ص 174ـ175.

المهنية، ولعل من أهمها اتساع التعامل النقدي وازدهار التجارة ونمو الصناعة التي تخلصت من قيود الإقطاع وتأثرت الى حد كبير بالصناعة الإسلامية والبيزنطية المتميزة آنذاك[1]. وكذلك كان لرغبة أصحاب الحرفة الواحدة في الاتحاد والدفاع عن مصالحهم من جهة، ورغبة السلطات الحاكمة في نشوء تلك التنظيمات من اجل تسهيل عملية استحصال الضرائب من جهة أخرى دورا في ظهور هذه التنظيمات[2]. وهكذا نشأت النقابات التجارية والصناعية في المدن الايطالية منذ القرن العاشر وفي المدن الفرنسية والانكليزية والألمانية منذ القرن الحادي عشر، وكلما تطورت الصناعة والتجارة وكثرت فروعها ازداد عدد هذه النقابات، وكان أعضاء النقابة الواحدة يعقدون اجتماعات عامة يضعون فيها الأنظمة والقواعد التي يجب ان يتقيد بها جميع الأعضاء المنتسبين الى هذه النقابة، وحددت أنظمة النقابات نوعية المصنوعات والمقاييس والأوزان والأسعار وكمية الإنتاج وتنظيم أمور البيع والشراء، وكانت كل نقابة تنتخب رئيسا لها مهمته مراقبة تنفيذ أنظمة النقابة المتفق عليها بالإجماع من قبل، ومعاقبة الذين يخالفون هذه الأنظمة[3].

ولعل من اهم التنظيمات التي كانت مشرفة على التجارة في اوربا آنذاك هي (نقابة التجار Merchant Guilds)[4] التي كانت تتصف بأنها نقابات مغلقة لايسمح لإفرادها بالانضمام لنقابات أخرى، وكان السبب الذي يحفز التجار على الانضمام إليها هو ما يحصلون عليه من امتيازات مالية والتصريح بالعمل في الخارج، اذ لاتمنح التصاريح بالعمل الا لأعضاء هذه النقابات، ومن

(1) **Bolssonnade, p.life workin medieval Europe, Translated by Eileen power, (London, 1940), p.179**
(2) **محمد عبد العزيز عجمية ومحمد محروس اسماعيل، الوجيز في التطور الاقتصادي، (الاسكندرية، 1975)، ص 27.**
(3) **نعيم فرح، تاريخ اوربا في العصور الوسطى، (دمشق، 1978)، ص ص 240ـ241.**
(4) **Merchant Guilds: استخدمت هذه التسمية في العصور الوسطى لتدل على الهيئة التي يقوم إفرادها بعمل معين في التجار والصناعة. انظر:فهمي، المصدر السابق، ص 332.**

الملاحظ ان هذه النقابات اقتصرت في البداية على تجار المدينة الواحدة، ثم توسعت لتشمل تجارا خارجها، وأصبحت حتى أواخر العصور الوسطى حلقة الوصل بين الحكومة والتجار، وبمرور الوقت تطورت خدماتها لتشمل التجار والشركات وأصحاب رؤوس الأموال والحكومة نفسها، كما أخذت تسدد عن التجار أموال الحكومة من ضرائب ورسوم الكمارك، وكان التجار المنتمين للنقابات يخضعون لقوانين الدولة التي يتعاملون معها، كما كانوا يقصرون إعمالهم أحيانا مع التجار المهنيين مثلهم ولا يتعاملون الا في تجارة الجملة، ولعل من بين أهم وأشهر نقابات التجار التي ظهرت في الفترة ما بين القرن الحادي عشر والخامس عشر هي (نقابة تجار القطالنة) التي كانت لها الكلمة الأولى المسموعة في التجارة الخارجية، ويعود اليها الفضل في دفع الملك الفونسو الخامس (1416-1458) لاستعادة العلاقة التجارية مع مصر على عهد السلطان اينال (1453ـ1461) وهناك ايضا نقابة (تجار الهانسا) في شمال وغرب اوربا والتي كان لها دور هام في نقل التوابل من البندقية ولشبونة، وكذلك النقابات التجارية في جنوه وفلورنسا[1].

وتجدر الإشارة الى ان هناك من الباحثين من يرى ان نمو المدن وظهور طوائف الحرف للمهنيين التجاريين صنوان، بل يؤكدون ان نقابات التجار هي وطوائف الحرف الأخرى كانت القاعدة في التنظيم الإداري والسياسي في الدولة، على الرغم من ان الوثائق لم تؤيد بالدليل القاطع وجود علاقة بين طوائف الحرف التجارية والمجالس النيابية[2].

(1) Merchant Guilds: استخدمت هذه التسمية في العصور الوسطى لتدل على الهيئة التي يقوم إفرادها بعمل معين في التجار والصناعة. انظر:فهمي، المصدر السابق، ص332، ص333.

(2) المصدر نفسه، ص 333.

الفصل الأول: الجذور التاريخية لنشأة الغرف التجارية

من كل ما تقدم نجد ان النقابات والهيئات والاتحادات التي نشأت في الحضارات القديمة وتطورت بتطور الأوضاع الاقتصادية في العصور اللاحقة تقابل في أهدافها ومهامها غرف التجارة والصناعة الحالية بمفهومها الحديث.

ارتبط نشوء وتطور الغرف التجارية والصناعية بمفهومها الحديث بطبيعة تطور الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وتطور الدول والمجتمعات، فقد ظهرت الى حيز الوجود على اثر تطور الإنتاج الصناعي والزراعي وتطور وسائل النقل المختلفة والعلاقات الاقتصادية بين الدول وتوسع التجارة العالمية وتعقدها واحتياج العاملين فيها الى منظمات تجمع شملهم وتخدم مصالحهم، إضافة الى حاجة الحكومات وحرصها على ضم رجال الإعمال اليها لاتخاذ القرارات الاقتصادية من اجل تشجيع القطاع الخاص وضمان المحافظة على المشروعات الفردية وتنميتها[1]، وقد أسس أول تنظيم تجاري أطلق عليه اسم غرفة Chamber في عام 1599 في مرسيليا بفرنسا داخل المجلس البلدي، وأصبحت هذه الغرفة من المرافق المهمة التي لم تؤسسها الدولة بل نشأت أولا بموافقتها ثم أصبحت فيما بعد تحت مراقبتها[2]، ثم تأسست غرفة تجارة هامبورغ بالمانيا عام 1665 وغرفة تجارة تورينو بايطاليا عام 1729، وغرفة تجارة جرسي بانكلترا عام 1768، وغرفة تجارة نيويورك بالولايات المتحدة الامريكية عام 1768، وغرفة تجارة اديليد باستراليا عام 1810، وغرفة تجارة ريودي جانيورو بالبرازيل عام 1834، وغرفة تجارة تورنتو بكندا عام 1845، وغرفة تجارة طوكيو باليابان عام 1891[3].

وفي ظل سيطرة مبادئ وآراء التجاريين على السياسة الاقتصادية والتجارية تمتعت الغرف منذ نشؤها بنفوذ واسع وأخذت تقوم بدور ملحوظ في

---

(1) جريدة العراق، العدد 744 في 8 تشرين الاول 1922.

(2) وجيه كوثراني، بلاد الشام السكان الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة في الوثائق، (بيروت، 1980)، ص391.

(3) مجلة التجارة، تصدرها غرفة تجارة بغداد، الجزء الثاني، (بغداد، 1976)، ص59.

الحياة الاقتصادية والتجارة الخارجية واتسعت سلطتها الى حد تعين القناصل وإدارة القنصليات التجارية وتنظيم البعثات التجارية، كما أخذت تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية إضافة الى خدماتها الأساسية[1]، ولم تكتفي بهذا القدر بل أخذت تتدخل بالشؤون السياسية من منطلق المحافظة على مصالحها الاقتصادية، فعلى سبيل المثال بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882 شعرت غرفة تجارة لندن بالخوف على مصالحها في العراق على اثر حدوث تقارب بين الدولة العثمانية والمانيا لذلك طلبت من الخارجية البريطانية في عام 1887 بالعمل على الاحتفاظ بالامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا في العراق، كما حذرت الغرفة من أي نشاط يؤدي الى تحول الامتيازات لصالح الدول الأخرى[2]، وفي مثال أخر نجد انه في الوقت الذي كانت تجري فيه المحادثات بين روسيا وبريطانيا وفرنسا عام 1915 والتي أسفرت عنها فيما بعد اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 انتشرت إخبار في الأوساط الاقتصادية مفادها ان فرنسا مستعدة للتنازل عن قسم من حقها في السيطرة على كامل سوريا لمصلحة حليفتها بريطانيا، وكان من شأن هذه الإخبار ان أثارت ضجة في الأوساط الاقتصادية الفرنسية لذلك رفعت بعض الغرف التجارية الفرنسية مذكرات الى وزير الخارجية الفرنسي تطالب فيها بـ "حق" فرنسا في سوريا لانها "الارض التي وضع وطننا بصماته عليها منذ عصور الى حد امكن معه تسميتها بفرنسا الشرق" [3] وكانت غرفتي تجارة ليون ومرسيليا اكثر الغرف التجارية مطالبة بهذا الحق فقد رفعت غرفة تجارة ليون في 7 حزيران 1915 مذكرة الى وزير الخارجية تضمنت قلقها على مصير سوريا بعد سلخها عن الدولة العثمانية،

[1] مجلة التجارة، المصدر نفسه، ص 59.
[2] حسين القهواتي، دور البصرة التجاري في الخليج 1869ـ 1914، (البصرة، 1980)، ص33.
[3] سعد سعدي، معجم الشرق الاوسط (العراق – سوريا – لبنان – الاردن)، (بيروت، 1998)، ص 237.

وعبرت فيها عن امنياتها في الحاق سوريا كاملة بالنفوذ الفرنسي[1]، كما أرسلت غرفة تجارة مرسيليا في 26 تموز 1915 مذكرة الى وزير الخارجية تضمنت نفس المطالب وحددت حدود سوريا الكبرى بانها "تمتد من جبال طوروس في الشمال الى خط ينطلق من العريش على البحر المتوسط في الغرب متضمنة الولايات التالية اضنه وحلب وبيروت ومتصرفية لبنان ومتصرفية القدس وولاية سوريا أي دمشق ومتصرفية دير الزور"، وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عادت غرفة تجارة ليون لترفع في 25 تشرين الأول 1918 مذكرة الى وزير الخارجية تعترض فيها على اتفاقية سايكس بيكو وتطالب بإعادة النظر في بنود الاتفاقية[2].

أما فيما يتعلق بالتسمية فان أهم تسمية لهذه التنظيمات سواء كانت تجارية او صناعية او زراعية او مهنية هو "غرفة" والكلمة آتية من الكلمة الفرنسية "Chamber" وسميت بنفس الاسم باللغة الانجليزية، اما بالالمانية "Kammer " وبالاسبانية والبرتغالية " Camara" والايطالية " Camera " والروسية "PAATA" والهولندية Kamer واليوغسلافية Komora والدنماركية Kammeret والسويدية Kammare والفلندية Kamavl واليابانية " Kagisho "، اما في العربية فدعيت "غرفة" وبالإيرانية "اطاق" وبالتركية " اوطة سي"، ثم عرفت بعد يبني تركيا للحروف ألاتينية بـ odasl[3].

وتوجد تسميات اخرى للهيئات التجارية Trade Association وتكون مقصورة على تجار صنف معين وتستعمل في بريطانيا وكندا،او اتحاد المنتجين Manufacturer Associations،وهناك جمعيات تجارة تسمى Associations of

[1] كوثراني، المصدر السابق، ص 190.
[2] المصدر نفسه، ص ص 393ـ394.
[3] الملوحي، المصدر السابق، ص 494.

Commerce ، وقد تسمى أيضا Developraent Association الا ان تسمية الغرف هي الأوسع استعمالا في جميع دول العالم[1].

اما عن أنظمة تأسيس الغرف التجارية والصناعية فمن المعروف ان التنظيم الإداري لأي كيان او مؤسسة لابد وان يكون انعكاسا لفلسفة واتجاه معين تكون خلال مراحل متعاقبة ومستمرة في فكر الإفراد الذين يتكون منهم هذا التنظيم وذلك نتيجة لتفاعلهم وتأثرهم بالإحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل دولة، ومن هنا يمكن القول بان نظام الغرف التجارية والصناعية يعكس المبادئ العامة للنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع وبالتالي فان دور الغرفة وفلسفتها يختلف من نظام اقتصادي لأخر بل من دولة لأخرى. ولكن بشكل عام كان هناك نظامان عالميان في تأسيس الغرف وهما:

1. نظام الغرف الأوربية:

ان نظام الغرف الأوربية نظام متفرع بصورة رئيسية عن نظام الغرف الفرنسية والذي وضعه في الأصل نابليون بونابرت[2]، وفي ظل هذا النظام تكون الغرف التجارية والصناعية مؤسسات شبه رسمية، وذلك لان الحكومة تؤسسها بموجب مرسوم حكومي، كما تقوم بتعين مجالس إدارتها والإشراف على أنشطتها والمصادقة على نظامها الداخلي، وفي بعض الأحيان تتلقى هذه الغرف معونات مالية من الحكومات او تجيز لها حكوماتها فرض رسوم على أعضائها لتمويل عملياتها[3]، اما فيما يتعلق بهيكلها الإداري فان صلاحيات رئيس مجلس الإدارة تكون في العادة محددة ويكاد يكون منصبه فخريا، وتقوم الغرف بإدارة إعمالها من

(1) عبد الرحمن غانم المطيوعي، "دور المنظمات المهنية في تنمية القطاعات الاقتصادية، بحث مقدم الى ندوة دور المنظمات المهنية، اليمن 5ـ6 /11/ 1990، ص 3.

(2) غنطوس وجواد، المصدر السابق، ص 12.

(3) جريدة الموصل، العدد1525، في 12 تشرين الاول 1928.

خلال الجان المتفرعة عن مجلس الإدارة وتنفذ سياسة الغرفة عن طريـق المـدير العـام او السـكرتير الـذي يتم اختياره عادة ليكون موظفا براتب محدد على ان يفرغ نفسه لإعمال الغرفـة، ويشـترط فيـه ان يكـون من رجال الاقتصاد ويعد منصبه من مناصب الخدمة العامة ويمنح صلاحيات واسعة. وبموجب هذا النظـام يحق للغرف ان تدخل في كل اللجان الحكومية كممثلة لرجال الإعـمال في القطـاع الخـاص مـما يجعلهـا في وضع يسمح لها بشرح وجهة نظرها للحكومة بطريقة مبـاشرة في الشـؤون التجاريـة والصـناعية والزراعيـة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية[1].

ان الغرف التجارية العاملة بهذا النظام تساعد السلطات الحكومية في حل المشـاكل الاقتصـادية، وفي دراسة التشريعات الاقتصادية قبـل إصـدارها، وقـد يتسـع دور الغـرف ليشـمل إدارة المـوانئ النهريـة والمناطق الحرة والمخازن والمستودعات العمومية والبورصات وإدارة المعارض التجارية والصناعية والمحليـة والدولية[2].

تتبع فرنسا ومعظم الدول التي استعمرتها نظام الغرف الأوربية، كما تتبعـه العديـد مـن الـدول الأوربية وبعض دول امريكا الوسطى والجنوبية.وفيما يلي عرض لأهم الدول التي تتبع هذا النظـام ونشـوء الغرف فيها:

1. فرنسا:

سبق ان ذكرنا ان أول اتحاد اقتصادي أطلق عليه اسم غرفة قـد أسـس في مرسـيليا بفرنسـا عـام 599، ونتيجة لفعالية ونجاح هذه الغرفة امر لويس الرابع عشر (1638ـ1715) في عام 1700 بإنشاء الغرف في جميع المدن التجارية المهمة، وقد استمرت الغرف في نموها وتطورها الى ان قام لويس السادس عشر

(1) الملوحي، المصدر السابق، ص 497.

(2) صالح راشد الظاهري، "الغرف التجارية والصناعية مع التأكيد على غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي"، ورقة عمل مقدمة الى جامعة الامارات العربية المتحدة، مركز البحوث الادارية والمالية والاقتصادية، 1990، ص12.

(1774ـ1792) بإصدار أوامره بالضغط على هذه الغرف وحلها وتبديد فعالياتها بحجة انها أصبحت على درجة كبيرة من التنظيم والفعالية، ولكن نابليون بونابرت (1769ـ1821) وفي محاولة منه لبعث النشاط التجاري اصدر قانونا يقضي بإعادة إنشاء الغرف عام 1803. ومن ثم عدل هذا القانون مرتين في عامي 1898 و1908 وسمح بموجبهما بإنشاء الغرف بموجب المرسوم الصادر عن وزير الاقتصاد. وبحلول عام 1950 أصبح هناك غرفة في كل منطقة إدارية ويتم تعين أعضاء مجالس إدارة الغرف بموجب مرسوم حكومي وهؤلاء من أرباب التجارة والصناعيين ورجال الإعمال ولا يجوز ان يقل عدد أعضاء نجلس إدارة أي غرفة فرنسية عن 12 عضوا ولا يزيد عن 30 عضوا ما عدا غرفة تجارة وصناعة باريس التي يسمح لمجلس إدارتها ان يتكون من 48 عضوا[1].

2. ألمانيا:

مع تطور الأوضاع الاقتصادية تطورت الاتحادات المهنية الالمانية لتكون على شكل غرف، فقد أسست غرفة تجارة "فرانكفورت" عام 1707 وغرفة "ومانهايا" عام 1728 وغرفة "هامبورغ" عام 1765 وغرفة "برلين" عام 1820، وخلال الفترة 1840ـ1850 قام حكام الولايات الالمانية بإصدار التشريعات الأزمة لإنشاء الغرف وتنظيمها، وبالإضافة الى الاختصاصات والمهام التي تمارسها الغرف الالمانية وفق النظام الأوربي فان التشريعات الالمانية تلزم غرفها بإعداد التقارير الاقتصادية السنوية ومساعدة المحاكم في الفصل في الشكاوي التجارية، وقد أجازت بعض قوانين الولايات مثل بافاريا وبروسيا غرفها بان تفرض ضرائب على مداخل وإرباح التجار والصناعيين وذلك لتغطية نفقاتها، وبعد انقضاء الحرب

[1] الملوحي، المصدر السابق، ص498.

العالمية الثانية (1939ـ1945) أعيد تنظيم الغرف الالمانيـة، وفي عـام 1950 بلـغ عـدد الغـرف الالمانيـة مـا يقارب 90 غرفة[1].

3. ايطاليا:

عرفت ايطاليا منذ القرون الوسـطى العديــد مـن التنظـيمات والنقابـات والاتحـادات لأصـحاب الحرف، الا انها لم تعرف تأسيس الغرف بمفهومها الحديث الا في عام 1862 عندما صدر قـانون رقـم (680) والذي سمح بموجبـه بإنشاء غرف التجارة والفنون Chamber of Trades a Arts كمؤسسات عامة ذات صبغة قانونية[2]، وكانت مجالس إدارتها تنتخب من قبل الجمعية العامة ويتراوح عدد الأعضاء بين 12ــ40 وفق أهمية كل مدينة ونشاط التجارة فيها[3].

وفي عام 1910 صدر القانون رقم (121) والذي حـدد صـلاحيات الغـرف بدقـة وغـير اسـمها الى "غرف التجارة والصناعة" وسمح بموجب هذا القانون للنساء من التاجرات اللواتي يدرن المصانع او المتـاجر بالانتساب للغرف والتصويت فيها، كما سمح للمهتمين مـن مـن التجـار والتـاجرات بـان يرشـحوا أنفسـهم لعضوية مجلس الإدارة اذا كانوا قد أقاموا مدة خمسة سنوات على الأقل في المدينة او المنطقة المختصة، ثم صدرت في عامي 1926 و1927 عدة قوانين ألغيت بموجبها الانتخابات وأصبح أعضاء مجلس الإدارة يعينون من قبل الحكومة، وبعد سقوط الحكم الفاشي صـدر القـانون رقـم 315 لعـام 1944 والـذي ألغـى جميـع الإجراءات وأعاد تشكيل الغرف على أساس انها مؤسسات خاصة ديمقراطية تقوم بانتخاب

---

[1] الملوحي، المصدر السابق، ص 498.

[2] محمد صالح القريشي واخرون، "غرفة تجارة الموصل منذ تأسيسها عام 1926 ولحد الان "، بحث مطبوع بالرونيو، (الموصل، 1996)، ص1.

[3] الملوحي، المصدر السابق، ص 498.

مجالس إدارتها وهـي بـذلك تشـبه الغـرف الانكلوسكسـونية مـن حيـث حريـة انتخـاب أعضـاء مجـالس إدارتها[1].

2. نظام الغرف الانكلوسكسونية:

يقوم نظام الغرف الانكلوسكسونية على اعتبار الغرف مؤسسات خاصة ذات نفع عام تقوم عـلى الجهود الفردية وتتمتع باستقلال مادي وأدبي تامين، وهي تعبر بحرية تامة عن أراء المنتسـبين اليهـا، وهـي على عكس الغرف الأوربية لا تتلقى المعونات الحكومية إنمـا تعتمـد في تسـير أمورهـا الماليـة عـلى الرسـوم المفروضة على أعضائها، ولكونها تعتمـد عـلى مواردهـا الخاصـة فإنهـا تضـطر في بعـض الأحيـان الى القيـام بحملات لجمع التبرعات، فضلا عن ذلك فهي تقبل الهبات التي تتلقاها[2].

اما عن هيكلها الإداري فان أعضاء الغرف يقومون بانتخاب مجالس الإدارة انتخابـا حـرا وبـدون أي تدخل من الحكومة وتنص قوانين بعض هذه الغرف على منـع إعـادة انتخـاب رؤسـاء وأعضـاء مجلـس الإدارة لأكثر من دوره حرصا على إتاحة المجال امام مختلف العنـاصر والكفـاءات لتمثيـل مصـالح التجـارة وخدمة الغرف[3]، وبموجب هذا النظام تتولى الغرف الاهـتمام بتحسـين المواصـلات وتخفـيض أجـور النقـل وتقديم مختلف المعلومات عن المواصلات والإسراف والمركز المالي والأدبي لأعضائها، وتقديم المعلومات عـن طريق التصدير وشحن البضائع، فضلا عن ذلك فهي تهـتم بتحصـيل الـديون، وإجـراء الدراسـات العماليـة ووضع المواصفات والمقاييس والقيام بحملات الدعاية المنتجـات الوطنيـة خـارج الـبلاد لتـوفير أسـواق لهـا وانتشار المعارض وإرسال البعثات التجارية، وإنشاء

[1] الملوحي، المصدر السابق، ص 499.
[2] الظاهري، المصدر السابق، ص 13.
[3] الملوحي، المصدر السابق، ص 499.

مراكز ومعاهد للدراسات الاقتصادية هذا بالإضافة الى زيادة حركة التبادل التجاري مع دول العالم وتنشيط حركة السياحة الداخلية ودعم الدور الذي تقوم به المؤسسات ذات النفع العام داخل المجتمع من مستشفيات ومدارس وغيرها[1].

واهم الدول التي تتبع هذا النظام بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا والدول لاسكندنافية وسويسرا وبلجيكا..وغيرها، وفيما يلي عرض موجز لنشوء الغرف في اهم هذه الدول:

1. بريطانيا:

أسست أول غرفة تجارية في بريطانيا في مدينة جرسي وذلك في عام 1768 ومنها تأسست العديد من الغرف، وتعد غرفة تجارة لندن التي أسست في عام 1892 اكبر الغرف البريطانية وأكثرها نفوذا، حيث تملك أكثر من 57 قسما تجاريا تختص بمختلف المناطق الجغرافية والسلع مثل قسم تجارة استراليا وقسم تجارة التبغ، كما لديها العديد من اللجان الاقتصادية ومدرسة تجارية تمنح شهادات في الاختصاصات التجارية[2].

2. الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد غرفة تجارة نيويورك التي أسست عام 1768 أول غرفة تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد صادق على قانون تأسيسها الملك جورج الثالث (1760ـ1820)، وخلال عام 1810 اسست ثلاث غرف في كل من "ينوهافن ـ وشارلستون ـ وفيلادلفيا" وارتفع عددها الى ثلاثين غرفة عام 1858[3].

---

[1] الظاهري، المصدر السابق، ص 13.
[2] الملوحي، المصدر السابق، ص 500.
[3] المصدر نفسه، ص 500.

وفي نهاية القرن التاسع عشر تعرض القطاع الخاص لهجوم حاد من قبل الحكومات الامريكية المتعاقبة، وكان ذلك الهجوم موجها للاحتكارات الكبيرة الحجم، ونتيجة للتدخل المستمر من قبل السلطات الحكومية أيقن رجال الإعمال وأصحاب المؤسسات الكبيرة ان صوتهم لم يكن مسموعا من خلال الفدرالية في واشنطن وان المشرعين الأمريكيين ليس لديهم مفهوم واضح بالنسبة للفكر التجاري والتشريعات الضريبية والجمركية وانعكاساتها على الاقتصاد القومي ومصلحة الدولة بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص. ونتيجة لهذه الظروف قرر الرئيس الامريكي وليم ادوار تافت (1909-1913) الموافقة على فكرة دعوه كافة الاتحادات والنقابات المحلية وأصحاب الإعمال وبعض الجمعيات الصناعية الى مؤتمر عام لتأسيس منظمة تكون مهمتها شرح وجهة نظر رجال الإعمال الحكومية، وقد حضر الاجتماع مايزيد عن 700 مندوب جاءوا من 44 ولاية وترتب على ذلك الاجتماع تأسيس غرفة تجارة الولايات المتحدة في عام 1912 ومركزها واشنطن، وانتشرت الغرف التجارية بعد ذلك في كافة إنحاء البلاد[1].

ومن خلال ما تقدم يتضح ان الفارق الأساسي بين النظام الأوربي والنظام الانكلوسكسوني هو مبدأ العضوية او الانتساب الى الغرفة، ففي حين ان النظام الأوربي يقضي بإلزامية الانتساب، فان النظام الانكلوسكسوني يجعلها اختيارية وهذا بحد ذاته يضع بعض التباين في الوضعية القانونية والعملية للغرف، وفي تنظيم عمالها ونشاطاتها، فالانتساب الإلزامي الى الغرفة من قبل رجال الإعمال والمؤسسات الواقعة ضمن النطاق الجغرافي للغرفة يحمل أهمية خاصة، فمن ناحية يوفر للغرفة تمثيلا شموليا لقطاع الإعمال (من تجارة وصناعة ومصارف وتامين وخدمات مختلفة) مع انه في مثل هذه الحالة يمكن ان تقوم الى جانب غرف التجارة والصناعة جمعيات متخصصة على أساس قطاعي ينضم إليها أصحاب

[1] الظاهري، المصدر السابق، ص 5.

المهن كجمعيات المصارف والتجار الصناعيين والحرفيين ومن ناحية أخرى فأن الانتساب الإلزامي يوفر للغرفة دخلا ماليا مناسبا عن طريق رسوم الانتساب، وهذا من شانه ان يلزم الغرفة القيام بعدد من المهام الاقتصادية والاجتماعية التي تهم بالدرجة الأولى قطاع الإعمال والمجتمع بصورة عامة، اما بالنسبة للغرف التي يكون الانتساب اليها غير الإلزامي او اختياري فمن الطبيعي ان تكون العضوية فيها غير شاملة لرجال الإعمال والمؤسسات الواقعة ضمن النطاق الجغرافي وهذا لا يستوجب ان يكون لكل إقليم في البلد الواحد غرفة تجارة كما هو الحال عندما يكون الانتساب إلزاميا، ومع ان هذه الغرف تعتمد أيضا في دخلها المالي على رسوم الانتساب الا ان عدم شمولية الانتساب يجعل هذه الغرف مضطرة للاعتماد في دخلها أيضا على تقديم الخدمات لقاء رسوم معينة[1].

وهكذا فان الغرف التي تتبع النظام الأوربي تكتسب صفة عامة، وتكون خاضعة في تأسيسها الى قانون عام، في حين تكتسب الغرف التي تتبع النظام الانكلوسكسوني والتي يكون الانتساب اليها اختياريا صفة خاصة، ويكون تأسيسها بموجب قانون خاص، وفي كلا الحالتين تكون الغرف معترف بها كمؤسسات لا تهدف الربح وتعمل للصالح العام في مجال الاقتصاد الوطني وترعى مصالح أعضائها[2].

3. انظمة الغرف في الدول الاشتراكية:

ينظر للغرف بالدول الاشتراكية على انها مؤسسات حكومية تهتم بوضع خط التنمية وتنتسب اليها جميع مؤسسات التصدير والإنتاج الموجودة ضمن منطقتها الإدارية، كما انها لاتعد ممثلة للقطاع الخاص على أساس ان جميع القوى الإنتاجية

(1) غنطوس وجواد، المصدر السابق، ص 12.
(2) المصدر نفسه، ص 13.

ملكا للدولة التي تضع الخطط الاقتصادية وتنفيذها[1]، وقد تأثرت الغرف في دول اوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي (السابق) بالنظام الفرنسي للغرف، ولكنها طورت هذا النظام بشكل يتفق مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تلك الدول منذ عام 1920. فلو نظرنا على سبيل المثال الى غرفة الاتحاد السوفيتي (السابق) فسنجد ان الغرفة هي مؤسسة عامة تساهم في تطوير التجارة الخارجية وتقوم بتسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع الاجنبية داخل البلاد، وتتخذ اجراءات التسجيل في الخارج بالنسبة للبراءات الخاصة بدولتها، كما انها تقوم بدور هام في الامور المتعلقة بالتحيكم التجاري وتسوية المنازعات التجارية بين المؤسسات المحلية والمؤسسات الاجنبية، وتقدم خبرتها في مجال تسوية الخسائر المتعلقة بالنقل البحري، وهناك شيء ستحق الاشارة وهو ان الغرف في بعض الدول الاشتراكية اصبحت بمثابة قوة ضاغطة Lobby تمثل مصالح اعضائها الذين هم بدورهم في الغالب مؤسسات عامة من قطاعات التجارة والصناعة والمقاولات، والغرف تمارس المفهوم الخاص بها كقوة ضاغطة تجاه الاطراف الاخرى وخاصة الهيئات والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن تخطيط وتنظيم اوجه النشاط الاقتصادي والصناعي[2].

[1] الملوحي، المصدر السابق، ص 501.

[2] طايل السعيد شحاته وفؤاد ابو الفتوح ابو اسماعيل، غرفة تجارة وصناعة الكويت، مراجعة محمد الرميحي، (الكويت، 1985)، ص 26.

الفصل الثاني

نشأة وتطور

الغرف التجارية العربية

الفصل الثاني

نشأة وتطور الغرف التجارية العربية

مر تاريخ الغرف التجارية العربية بمرحلتين مهمتين الاولى هي مرحلة العهد العثماني والثانية هي مرحلة مابعد الحربين العالميتين الاولى والثانية، وسنتناولهما بالشكل التالي:

أولاً: مرحلة العهد العثماني:

حافظ العثمانيون على البناء الاجتماعي الذي كان سائدا قبل دخولهم البلاد العربية ويمكن القول ان أهالي المدينة ـ ماعدا إفراد الفئة العسكرية والأجانب ـ كانوا ينتظمون بكاملهم في طوائف حرفية او نقابات او تنظيمات تختص كل واحدة منها بصنف معين، وكان الغالب ان يكون أعضاء الطائفة الواحدة من دين واحد، اما القليل منها فكان يضم المسلم وغير المسلم، وللطائفة تركيب ذو ترتيب هرمي[1] فنرى أنها تبداء بالمبتدى ثم الصانع ثم المعلم (استاذ او اسطه)، وللحرفة شيخ يمثلها إمام السلطات وقد يكون هناك رئيس أعلى لجميع الحرف يسمى شيخ المشايخ[2]. غير ان طائفة التجار تعتبر ـ منذ القدم ـ من أكثر الطوائف مرونة

---

(1) اكمل الدين احسان اوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، المجلد الاول، (استنبول، 1999)، ص 564.

(2) الدوري، المصدر السابق، ص 129.

فلا يوجد فيها مبتدئ ولأصانع ولا معلم إنما يوجد منصب يعرف بالشاهبندر[1] او شيخ التجار[2] او البازارباشي[3].

كان الشاهبندر عادة من أغنى التجار في المدينة[4] ويتمتع بصفات خلقية محددة منها ان يكون صاحب دين وأخلاق وأهلا للمشيخة لائقا بها قادر على تسيير أمورها وله طريقة انتخاب تختلف عن انتخاب شيوخ بقية الطوائف الحرفية فيتم انتخابه من قبل التجار أولا بعد ذلك يعلمون القاضي بهذا الاختيار، ويقوم القاضي بدوره بالكتابة الى الباب العالي للحصول على براءة تنصيب الشاهبندر، ولانعرف الأسباب الكامنة وراء هذا الإجراء[5]. ويمكن ان نرى طريقة الانتخاب وعرضها على القاضي واضحة من خلال دراسة وثائق الحرف في القدس خلال القرن السابع عشر على سبيل المثال، وفيما يأتي نص وثيقة تعيين الحاج احمد بن علي بن بزوز بمنصب شيخ التجار في القدس بتاريخ 8 تموز 1607:

((سبب تحرير الحروف بالمجلس الشرعي المحرر المرعي ـ اجله الله تعالى ـ بعد ان حضر لدى مولانا قدوة قضاة الاسلام، سند الموالي العظام، محرر

(1) الشاهبندر: وهي كلمة من اصل فارسي تعني رئيس او سيد الميناء. انظر: عيسى سليمان ابو سالم، الاصناف والطوائف الحرفية في مدينة دمشق خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر، (الاردن، 2000)، ص 76.

(2) وجيه كوثراني، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، (بيروت، 1988)، ص 47.

(3) بازارباشي: كلمة فارسية تتكون من مقطعين بازار وتعني سوق، وباشي تعني رئيس أي رئيس السوق.ينظر: محمد التونجي، المعجم الذهبي (فارسي – عربي)، (بيروت، 1969)، ص 95؛
J.W Redhouse,,a Turkish and English lexicon, new edition, (beirut,1987), p321.

(4) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية 1918-1948، (بيروت، 1980)، ص52.

(5) ابو سالم، المصدر السابق، ص 343.

الاحكام بالاحكام خادم شريعة سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام الحاكم الشرعي المولى، مولانا خسرو افندي، الموقع خطه الكريم اعلاه نظيره ـ دام فضله ـ كل واحد من: الحاج احمد بن عبد القدوس، والخواجه[1] صالح بن المرحوم ابي اليسر بن عليان، والخواجه محمد بن بزوز، وقبلوا ورضوا ان يكون الحاج احمد بن المرحوم العلاى علي بن بزوز شيخا ومتكلما عليهم وعلى بقية السادة التجار بالقدس الشريف، ونصبه متكلنا عليهم بالطلب له في ذلك، وعلى ما هو واقع سطر وجرى ذلك، وحرر بطلب الحاج احمد المبور بتاريخ الثالث عشر شهر ربيع الاول من شهور ستة ست عشرة الف.

شهوده: مولانا القاضي ابو الهدى، مولانا الشيخ غشم، مولانا القاضي حسن الحنبلي، مولانا الشيخ صالح الدهان، كاتبه[2])).

يمكن تحديد سلطات الشاهبندر من خلال استعراضنا لسلطات الشاهبندر في مدينة حلب، فقد مارس دور الحكم في القضايا التجارية وعمل على فض المنازعات التي تنشا بين طوائف الحرف التجارية، وتمت استشارته في المحكمة كخبير،

(1) الخواجه: كلمة فارسية تعني الأستاذ أو السيد، وجمعها، خواجكار، ولعل المقصود بها المعلم السلطاني، وتطلق على عدد كبير من التجار ورئيسهم. ينظر: التونجي، المصدر السابق، ص 343.

(2) محمود علي عطا اللـه، وثائق الطوائف الحرفية في القدس في القرن السابع عشر الميلادي، ج1، (نابلس، 1991)، ص 27؛ ويذكر ان طائفة التجار في القدس كانت تعمل في بيع وشراء المنتجات والسلع مثل تجارة الصابون والزيت والجلود والشمع في داخل مدينة القدس وخارجها حيث امتد نشاطها الى حلب وبيروت ومصر واوربا، وقد تولى الاشراف عليها في عام 1653م الخواجه عبد الجواد العسلي، وفي عام 1679 قاسم بك بن رجب وكان عدد اعضاء الطائفة انذاك تسعة تجار، وفي عام 1701 تولى المشيخة فخر التجار شمس الدين العسلي، بينما تولاها الخواجه صلاح الدين العلمي في عام 1722. ينظر: احمد حسين عبد الجبوري، لواء القدس الشريف (1640-1799) دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2009، ص 127و139.

وتدخل في المنازعات التي تتعلق بالاوزان والمكاييل، وساهم في تعيين المرشحين لإشغال بعض الوظائف التجارية المهمة مثل الوزانيين، وشارك الشاهبندر في حلب خلال النصف الأول من القرن السابع عشر في اختيار شيوخ بعض الطوائف الحرفية، فضلا عن ذلك فقد كان ممثلا للتجار لدى الحكومة في الأمور التي تهمهم[1].

لقد تقلصت صلاحيات الشاهبندر خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر ويبدو ذلك واضحا في شاهبندر مدينة دمشق الذي تقلصت صلاحياته ولم يبق له الا اللقب، ومن المحتمل ان تقلص صلاحياته كان ناتجا عن انضمام الجند للطوائف الحرفية، وبسبب لجوء الدولة العثمانية الى إتباع أسلوب التعيين في بعض الحرف التجارية مثل القبانيين والوزانيين[2]، فضلا عن ذلك فان الرقابة على الطوائف الحرفية بشكل عام قد ازدادت خلال العهد العثماني، وازداد تدخل الدولة في شؤون الطوائف خصوصا في القرن السابع عشر، وبصورة أكثر في القرن التاسع عشر مما افقدها الكثير من استقلالها، وقلل من كفاءتها ومن دورها في الحياة العامة[3].

كان أول تغيير يطراء على الطوائف التجارية قد حدث في عهد محمد علي (1805ـ 1848) والذي حولها من طوائف تجارية الى مجالس للتجارة خاضعة لإشراف الدولة، ففي القاهرة إنشاء أول مجلس للتجار (مجلس تجار المحروسة) عام 1826 وكان يتألف من تاجرين من الأتراك وثلاثة من المصريين وتاجرين من المغاربة وآخرين من الإغريق الشرقيين ومثلهما من اليهود، وكان رئيس المجلس تاجر تركي يدعى "عمر شريف اغا "(تجار باش مصر)، كما انشىء في نفس العام

[1] ابو سالم، المصدر السابق، ص 343.
[2] المصدر نفسه، ص 334.
[3] الدوري، المصدر السابق، ص 129.

مجلس تجار الاسكندرية الذي تألف من الرئيس احمد العربي والأعضاء الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة والسيد ابراهيم من التجار المسلمين والخواجات توسيجه وانطوان عيد من الارام، وتلكي وتورتو من المستأمنين وكذلك إنشاء محافظ دمياط مجلس تجار دمياط برئاسة احد كبار التجار. اما عمل هذه المجالس فكان الفصل في النزاعات والاختلافات التي تحدث بين التجار المحليين أنفسهم او بينهم وبين الأجانب، وكانت نتيجة الإحكام تقدم الى ديوان الاسكندرية[1].

ومن اجل العناية بالوضع الاقتصادي والتجاري من جهة، ولان التنظيمات المهنية ولاسيما التجارية منها لم تعد قادرة على تلبية واستيعاب حاجات البرجوازية النامية في المدن العربية والدولة العثمانية بشكل عام والتي كانت تفتقر الى التنظيم المستقل الذي يحتويها ويعبر عن مصالحها ويوفر لها فرص النجاح والتطور وفرص المشاركة في ابداء الراي فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والتجارية وازالة العقبات التي تعترض طريقها، ولتأسيس غرف التجارة في دول الأوربية اهتم المسؤولون عن التجارة في الدولة العثمانية بتشكيل غرف التجارة، لذلك شهدت الفترة ما بين عامي 1880ـ1910 صدور نظامين لغرف التجارة[2] هما:

---

[1] امين مصطفى عفيفي عبد الله، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، (القاهرة،1954)، ص 98؛ ومن الجدير بالذكر ان ديوان الإسكندرية هو ديوان للتجارة إنشاءه محمد علي عام 1825 وجعل مقره الاسكندرية، وعين الخواجة بوغوص يوسف ناظرا عليه يديره ويرتب أموره، ويتصل بكبار التجار الأجانب والمصريين ممن يعملون في الاستيراد والتصدير، وبذلك كان هذا الديوان همزة الوصل بين التجار والحكومة او هو الإدارة الحكومية التي يستطيع التجار ان يتعاقدوا معها لشراء الصفقات وبخاصة محصول القطن والقمح. انظر: المصدر نفسه، ص 99.

[2] صلاح عريبي عباس العبيدي، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين، (عمان، 2010)، ص ص 53-54.

الفصل الثاني: نشأة وتطور الغرف التجارية العربية

أ. نظام غرف التجارة 6 صفر 1297هـ/ 1880م:

حظيت التجارة بالاهتمام والتنظيم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اذ أصدرت الدولة العثمانية العديد من القوانين التي تطور التجارة وتضمن حريتها[1]، ومن بين تلك القوانين قانون وظائف مجلس التجارة والزراعة الذي صدر في عام 1876، وكان على ثلاثة اقسام (زراعة، تجارة، صناعة)، وكان من بين اهم وظائف قسم التجارة هو تأسيس مدرسة تجارية، وإصدار جريدة تجارية رسمية، وفتح مخازن كبيرة وصغيرة لحفظ البضائع والسلع التجارية، وكذلك العمل على تشكيل الجمعيات والمحاكم التجارية في المواقع ذات الأهمية التجارية، وجلب واستحصال المعلومات المتعلقة بالمعاملات التجارية بالدول الأجنبية، والعمل على توسيع التجارة معها، مع مراعاة القوانين والمعاهدات، ومراقبة الصادرات والواردات[2].

صدر نظام تأسيس غرف التجارة في 6 صفر 1297هـ/ 1880، وقد إلف من إحدى عشر مادة، حددت المادة الاولى فيه عدد الأعضاء في غرفة التجارة التي يكون مقرها في العاصمة بـ(24) عضوا وفي الألوية (12) عضوا وفي الاقضية (8) أعضاء، واشترطت ان لايقل عمر العضو عن (30) سنة، وان يكون قد مارس التجارة لمدة خمس سنوات، وغير محكوم عليه بجنحه او جناية مخلة بالشرف، وان لا يكون قد أشهر افلاسه، ونصت المادة الثانية على انه في حالة تساوي الشروط بين الأعضاء يكون الترجيح للعضو الأكبر سنا، اما المادة الثالثة

---

(1) من هذه القوانين قانون التجارة البحرية عام 1863 وقانون دعاوي التجارة عام 1868 وقانون اصول المحاكم التجارية عام 1871. ينظر: طلال ماجد المجذوب، تاريخ صيدا الاجتماعي 1840-1914، (بيروت، 1983)، ص 3.

(2) تعريب نظامات الحجرة التجارية، نقلت من التركية الى العربية بقلم محمد توفيق افندي المرعشلي، (بيروت،د.ت)، ص ص 3-6؛ يوسف رزق الله غنيمة، تجارة العراق قديما وحديثا، (بغداد، 1922)، ص 150.

فقد اكدت انه في حالة الانتخاب يكون نصف الأعضاء من وزارة التجارة والنصف الاخر من التجار، في حين أكدت المادة الخامسة انتخاب أعضاء جدد وفق الشروط والضوابط نفسها في حالة عدم قبول الأعضاء المنتخبين للعضوية، وجاء في المادة السادسة ان أعضاء الغرفة ينتخبون من بينهم رئيسا اولا وثانيا، على ان تتم موافقة وزارة التجارة عليهما، وأكدت المادة السابعة ان مدة العضوية في الغرفة ثلاث سنوات، على ان يبدل ثلث الأعضاء في كل سنة، ففي السنتين الأولى والثانية يجري التبديل بسحب القرعة وفي السنة الثالثة يكون بحسب القدم، وواضحت المادة الثامنة انه في حالة وفاة احد الأعضاء او إشهار إفلاسه او الحكم عليه ينتخب الاقرب اليه بالأصوات ليكمل باقي مدة الدورة واذا ما غاب العضو مدة تزيد على ستة أشهر وبغير سبب مشروع فيعفى من منصبه، وحددت المادة التاسعة وظائف الغرفة في ان توضح الى وزارة التجارة والزراعة تحريرا كل الوسائل والتدابير الموجبة لرقي التجارة والصناعة، في حين نصت المادتان العاشرة والحادية عشر على ان تضع غرفة التجارة نظامها الداخلي بعد تشكيلها وتقدمه الى وزارة التجارة للمصادقة عليه، وان تقوم بوضع سجل منظم تسجل به كل أنواع البضائع والسلع والعملات النقدية لكي تكون جاهزة للجواب عندا تسألها الوزارة[1].

وفي 18 تشرين الثاني من السنة نفسها صدر ذيل لقانون التجارة يتعلق بالمادة (28) ويقضي بان المواد الكمركية الداخلة والخارجة التي تنقل عن طريق الأنهار او البحار تشعر بها غرفة التجارة، بعد ان تقيدها في سجلات خاصة، ويوقع عليها التجار، على ان يكون التوقيع بسندات معترف بها وتحفظ في مكان امين[2]، كما صدر في عام 1887 تعديل للمادة الأولى من نظام غرف التجارة تقرر

(1) تعريب نظامات، المصدر السابق، ص 19.
(2) الحديثي، المصدر السابق، ص 19.

بمقتضاه ان يكون عدد الأعضاء في الغرفة التي مقرها العاصمة (12) عضوا وفي الألوية (8) أعضاء وفي الاقضية (4) أعضاء[1].

وبعد عدة أشهر صدر النظام الداخلي لغرفة التجارة، وكان مؤلفا من ستة فصول جاء في المادة الأولى من الفصل الاول تعريف لغرفة التجارة على انها منبع المعلومات المتعلقة بالتجارة والتجار، والواسطة التي تجري بها المعاملات التجارية بين الحكومة والتجار، وواضحت المادة الثالثة وظائف الغرفة الأساسية وهي العمل على تطوير التجارة والصناعة وتوسيعهما، وإزالة العقبات وتقديم المقترحات التي من شأنها تحقيق هذه الأهداف، وحددت المادة الرابعة أصناف الغرفة بصنفين من التجار الأول والثاني، في حين أكدت المادة الخامسة ان اجتماعات الغرفة تكون أسبوعية، وفي حالة اقتضاء الظروف يكون هناك اجتماع فوق العادة بدعوة من الرئيس الأول او بطلب تحريري من الأعضاء، ونصت المادة السادسة على انتخاب وتعيين مشاور أول ومشاور ثاني من الأعضاء الموجودين في كل سنة، على ان يكون تعينهم بعد تعيين الرئيس الأول والثاني[2].

وتناولت المادة السابعة التشكيلة الوظيفية للغرفة والتي تضمنت رئيسا للكتاب ومأمورين يعينهم الأعضاء عن طريق الانتخاب، واشترطت المادة الثامنة على الذي ينتخب كاتبا أولا او كاتبا ثانيا ان يجيد اللغة التركية وسائر اللغات، وواضحت المادة التاسعة ان اجتماع الغرفة يكون بعد توجيه الدعوة وجدول الإعمال الى الأعضاء، ولا يتخذ أي قرار ما لم يحضر ثلث الأعضاء، وفي حالة غياب ثلثي الأعضاء يؤجل الاجتماع، إما المواد (10، 11، 12) فقد تناولت وظائف الرئيس، وهي دعوة الأعضاء لحضور الاجتماع، وبعد حضور الأكثرية

(1) عباس العزاوي، " غرفة التجارة وتاريخها "، مجلة غرفة تجارة بغداد، ج6، (بغداد، 1951)، ص 311.
(2) تعريب نظامات، المصدر السابق، ص ص 12-13.

يفتتح الاجتماع، واذا تساوت الأصوات حول مسألة معينة فيرجح الطرف الموجود فيه الرئيس، في حين نصت المواد (13، 14، 15) على انه في حالة طرح احد الأعضاء قضية ثانية في الاجتماع يؤجل سماعها الى ما بعد ختام القضية الأولى، على ان لاينتهي الاجتماع الا بعد الاتفاق على الجدول الذي يليه، وعند تعليق بعض المناقشات الى الجلسات اللاحقة يراعى الأهم ثم المهم، اما المادة (16) فقد نصت على ان يحل الرئيس الثاني محل الرئيس الأول في حالة غيابه، وان يحل المشاور الثاني محل المشاور الأول في حالة غيابه، وفي حالة غياب الرؤساء والمشاورين يكون اكبر الأعضاء سنا هو الرئيس المؤقت، ولم تسمح المادة (17) للعضو الغائب ان يوكل عضوا أخر ليدلي بصوته، كما لم تسمح المادة (18) باتخاذ القرارات في الأمور التي تخص الغرفة الا في الغرفة، ونصت المادة (19) على ان تسلم التبليغات جميعها التحريرية والشفهية المتعلقة بأمور التجارة الى الرئيس الأول، في حين أعطت المادة (20) صلاحية للرئيس في فتح الرسائل المرسلة الى الغرفة، وفي حالة غيابه يكون ذلك من حق الرئيس الثاني، وفي حالة غيابه أيضا يكون الحق للمشاورين او رئيس الكتاب، وأكدت المادة (21) ان يوقع الرئيس الأول والثاني مراسلات الغرفة في حالة غياب الأول، وتختم بختم الغرفة، ونصت المادة (22) على انتخاب احد الأعضاء أمينا للصندوق في كل سنة، اما المادة (24) فقد أكدت على ان يكون موقع الغرفة في مكان يسهل على التجار الوصول إليه[1].

وتناول الفصل الثاني صلاحيات غرفة التجارة ووظائفها، فقد نصت المادة(25) على ان تقوم الغرفة بوضع دفاتر خاصة تقيد بها أسماء التجار بعد دعوتهم لمراجعتها عن طريق نشر إعلانات عامة او عن طريق الجرائد المحلية، وتقيد كذلك في الدفاتر حالات الإفلاس والتهم التي يتعرض لها التجار، والمواد المتعلقة بالأمور التجارية كافة من أنواع البضائع وغيرها، ويوضع دفتر خاص

[1] تعريب نظامات، المصدر السابق، ص ص 14-16.

للعقود التي تدون بين شركات المقاولة والجهات التي تهتم بالتجارة او الصناعة، وأعطت المادة (26) الحق للغرفة في بيان ملاحظاتها بشأن تعديل وتصحيح قوانين التجارة والشركات والمعاملات، كما أعطت المادة (27) الحق للغرفة في ان تعين لجنة من خارج أعضائها عندما تجد ضرورة لذلك لتدقيق بعض الأمور، على ان لا يتجاوز عددهم الستة[1].

وتضمن الفصل الثالث تحديد وظائف التجار والعاملين في التجارة اذ أعطت المادة (28) الحق لجميع التجار والصيارفة وأصحاب المعامل الذين يقيمون في العاصمة في تسجيل أسمائهم في دفتر الغرفة اذا كانوا من تبعية الدولة العثمانية، اما اذا كانوا من تبعية أجنبية فيجب ان تكون إقامتهم واضحة في العاصمة، ويقدمون ما يثبت تبعيتهم في ثلاثة أشهر بعد حصول الموافقة على انضمامهم الى الغرفة، وقسمت المادة (29) أعضاء الغرفة الى أربعة أصناف، وحددت لكل صنف رسم دخول سنوي فالرسم للصنف الأول خمس ليرات[2]، والثاني ثلاث ليرات، والثالث ليرتان، وللرابع ليرة واحدة، على ان لا يصنف التجار الا بعد تقديم ما ورد في المادة (28)، مع اعتبار الشركاء والإخوة الذين يستعملون توقيعا واحدا بوصفهم تاجرا واحدا، واشترطت المادة (31) على التجار ان يقدموا سندات وأوراق رسمية تتضمن أسمائهم وشهرتهم ومحل إقامتهم ونوع التجارة التي عملوا بها والصنف الداخلين به، بعدها تعطيهم الغرفة شهادة انضمام ورقما.

وتناول الفصل الرابع تحديد وظائف رئيس الكتاب والمأمورين والموظفين، فقد حددت المادة (32) رواتب لهم من واردات الغرفة، على ان تسجل في موازنة

---

(1) تعريب نظامات، المصدر السابق، ص ص 17-19.

(2) الليرة: عملة ذهبية عرفت باسم "عثماني التوني " أي الذهب العثماني، وقد سكت عام 1844 وكانت تعادل 100 قرش في البداية ثم جرى تعديل قيمتها بعد انقلاب 1908 فاصبحت تعادل 102 قرش و24 بارة، اما قيمتها في السوق فقد وصلت الى 108 قرش.ينظر: خليل علي مراد، "تجارة الموصل " موسوعة الموصل الحضارية، ج4، (الموصل، 1992)، ص 278.

الغرفـة السـنوية، امـا وظـائف رئـيس الكتـاب فقـد حـددتها المـادة (33) في ضـبط الاجتماعـات، وترتيـب المناقشات وتحرير الكتب وتعيين وظائف الكتبة وسائر المأمورين الذين هم تحت إداراتـه، ونصـت المـادة (37) على قيام الكاتب الثاني بمهام الكاتب الأول في حالة غيابه، واذا مـا غـاب الكاتـب الثـاني فيقـوم احـد الأعضاء بمهامه بشكل مؤقت، وجاء في المادة (38) انه على رئيس الكتاب والمأمورين التواجـد في الغرفـة في فصل الصيف من الساعة 9 الى 12 ظهرا، وفي الشتاء تخصص لهم أوقات معينة، ونصت المادة(39) على انه اذا غاب رئيس الكتاب او احد المأمورين بعذر غير مقبول، او قام بإعمال مخلة بالشرف يعفى من توظيفه.

وتناول الفصل الخامس في المادة (40) واردات الغرفة التي هي عبارة عـن المبـالغ التـي يـدفعها التجار سنويا عن اشتراكهم، وكذلك الإعانات التي تحصل عليها الغرفة من التجـار، فضـلا عـن المبـالغ التـي تأتي عن طريق المعـاملات التـي تنظمهـا الغرفـة او التـي تجـري في الـدوائر الأخـرى وتفصـل بهـا الغرفـة، وأوضحت المادة (41) ان صرفيات الغرفة تكون على تأسيس مكاتب تجارية ونشر جرائد تجارية بعد اخـذ موافقة الدولة، على ان يوفر مبلغ لايقل عن (200) ليرة نقدا لاجـل الاحتياجـات الطارئـة، وأوجبـت المـادة (42) على الغرفة ان تنظم في كل سنة موازنة تبين فيها الواردات والمصروفات.

وكان الفصل السادس والأخـير في مادتيـه (43، 44) يبحـث في خـتم الغرفـة ومـواد عامـة، فكـل اختراع في الصناعة او عمل يطور التجارة يحصل على مكافأة من الدولة، اما ختم الغرفة فهو عبارة عن قمر ونجمـة وفي وسـطه عبـارة (درسـعادت تجـارت اوطـة سي) وفي إطرافهـا العبـارة نفسـها باللغـة الفرنسـية (chamber du commerce Constantinople)[1].

[1] تعريب نظامات، المصدر السابق، ص ص 21-24.

ب. نظام غرف التجارة والصناعة في 5 جمادي الاخرة 1328هـ /1910:

أصدرت الدولة العثمانية نظاما موسعا وشاملا في 5 جمادي الاخرة عام 1328هـ /1910، ولم يكن هذا النظام مقصورا على غرف التجارة وحدها وانما هو نظام غرف التجارة والصناعة [1]. وقد تألف من اربعة فصول، تضمن الفصل الاول كيفية تشكيل الغرف، حيث اعطت المادة الاولى منه الاذن بتشكيل غرف التجارة والصناعة اذا رغبت الحكومة المحلية في تشكيلها او راجع مجموعة من التجار بشأنها، على ان يتخذ مجلس ادارة الولاية القرار وبموافقة وزارة التجارة، وحددت المادة الثانية عدد اعضاء الغرفة في العاصمة بـ (24) عضوا، وفي باقي الولايات بـ (12) عضوا يكون اختيارهم من الصنفين الاول والثاني، واشترطت المادة الثالثة ان لايقل عمر العضو عن (30) سنة وان يكون ممارسا لمهنة التجارة خمس سنوات على الاقل وبلا انقطاع، وغير محكوم عليه بجنحه او جناية مخلة بالشرف، او قد اعلن افلاسه ولم يرد اعتباره، ويتم انتخاب العضو في جلسة علنية وبالتصويت الخفي، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الاكبر سنا، مع عدم جواز انتخاب عضوين من شركة واحدة، وأوضحت المواد (6،5،4) ان يجري الانتخاب من قبل (20) شخصا من التجار عشرة منهم ينتخبهم الوالي او المتصرف او القائمقام وعشرة ينتخبهم التجار، وتكون لجنة الانتخاب في العاصمة تحت رئاسة وزير التجارة، ويحتفظ المرشح للانتخابات بأصواته في حالة عدم فوزه، ويكون له

[1] الدستور، ترتيب ثاني، مجلد 2 مطبعة دار السعادة، استانبول 1330هـ كتاب يضم مجموعة القوانين والانظمة التي صدرت في الدولة العثمانية خلال الفترة 1327هـ-1328هـ ص 322.

الحق في ان يحل محل الاعضاء الاصليين في حالة انسحاب احدهم او وفاته[1]، وجاء في المادة السابعة ان اعضاء الغرفة ينتخبون من بينهم الرئيس الاول والثاني على ان تصدق انتخابهما وزارة التجارة، وتكون الرئاسة سنتين، اما المادة الثامنة فقد حددت زمن العضوية في الغرفة بـ (6) سنوات، في حين اكدت المادة التاسعة اعفاء العضو من الغرفة في حالات (الوفاة، الافلاس، ارتكاب جناية او جنحة مخلة بالشرف، وعدم حضور اربعة اجتماعات متتالية).

وتناول الفصل الثاني اهداف الغرفة ووظائفها، فقد جاء في المواد (10، 11، 12) ان الغرفة هي مصدر المعلومات التي تعتمد عليها الحكومة، وهي الواسطة بين التجار والحكومة، ومن وظائفها تقديم المشورة في كل ما من شأنه توسيع التجارة والصناعة من خلال التعديلات الواجب ادخالها على القوانين والانظمة التجارية وكل ما يخدم التجارة في البحار والانهار والبريد والبرق والطرق والجسور، وكذلك ازالة العقبات التي تقف امام توسيع الحركة الاقتصادية وإرسال هذه المعلومات الى الحكومة، ونصت الماد (13) على ان تعد الغرفة سجلا تقيد فيه بانتظام قيم البضائع والمواد والمسكوكات والمعاملات التجارية، واوضحت المادتان (14، 16) ان اجتماعات الغرفة تكون كل (15) يوما، واذا ما لزمت الظروف تعقد جلسات غير اعتيادية بدعوة من الرئيس او بطلب تحريري من (6) اعضاء فأكثر، وتكون الدعوة للاجتماعات عن طريق ارسال دعوة مع جدول الاعمال الى الاعضاء يرسلها الرئيس، وقبل يومين من الاجتماع، ولا يتخذ أي قرار في الاجتماع ما لم يات اكثر من نصف الاعضاء، ونصت المادة (17) على قيام الرئيس بافتتاح الجلسات واختتامها، في حين اكدت المادة (19) على انه في حالة تساوي الاصوات في مسالة ما يرجح الطرف الذي معه الرئيس، ومنعت

[1] قانون غرف التجارة في الدولة العثمانية المؤرخ في 5 جمادى الاخره سنة 1328هـ و31 مايس سنة 1329هـ ترجم وطبع على نفقة المدرسة الشرقية الوطنية واسعاف المدارس الاهلية، (حلب، 1925)، ص ص 1-2.

المادة (23) التوكيل بالراي في الجلسة في حالة الغياب، كما منعت المادة (24) ان تجري المناقشات خارج الغرفة، ونصت المادة (28) على انتخاب عضوين في كل سنة احدهما مفتشا للصندوق والاخر مفتشا للقرارات، وتعيين امين للصندوق من غير الاعضاء، واشترطت المادة (29) على ان يكون موقع الغرفة في مكان يسهل على التجار مراجعته.

وبين الفصل الثالث وظائف التجار، فقد اعطت المادة (40) الحق لكل تاجر يكون محل اقامته داخل منطقة فيها احدى غرف التجارة عثمانيا كان او اجنبيا في ان يقيد اسمه في سجلات الغرفة، وصنفت المادة (41) التجار الى اربعة اصناف، يدفع الصنف الاول خمس ليرات، والثاني ثلاث ليرات والثالث ليرتين والرابع ليرة واحدة سنويا، وجاء في المادة (42) ان على التجار ان يذكروا في ارواقهم التي يقدمونها الى الغرفة او الدوائر الرسمية أسمائهم وشهرتهم ومحل اقامتهم ونوع التجارة التي يتاجرون بها والصنف الداخلون فيه في الغرفة، وفضلت المادة (43) انتخاب التجار أصحاب الخبرة بتدقيق الدفاتر التجارية، في حين نصت المادة (44) على انتخاب احد التجار المقيدين في الغرفة لحضوره اثناء تقدير قيمة البضائع التجارية، او عندما تجري المحكمة او دائرة رسمية مزايدات عليها، ومنعت المادة (45) التجار والدلالين من دخول المزايدات والمناقصات مالم يكونوا حاصلين على شهادة تضمن قيدهم في الغرفة.

وتناول الفصل الرابع وارادت الغرفة في المادة (46) وهي ما يدفعه التجار من الرسوم السنوية للغرفة، وما تحصل عليه لقاء الخدمات التي تقدمها، وبينت المادة (47) ان انفاق المبالغ المتبقية بعد حساب المصاريف يكون لتأسيس المدارس التجارية واصدار جريدة تجارية بعد موافقة الحكومة، على ان يكون هناك مقدار من المبالغ يحفظ للاحتياجات الطارئة، وجانب اخر لانشاء بناية تناسب مكانة الغرفة، واكدت المادة (48) تنظيم موازنة سنوية للغرفة واخرى للسنة المقبلة[1].

---

[1] قانون غرف التجارة، المصدر نفسه، ص 3-16.

بموجب هاذين النظامين أسست العديد من الغرف التجارية في بعض الولايات العربية فقد شكلت العناصر البرجوازية الموجودة في بغداد اول غرفة تجارية لها تحت اسم (غرفة تجارة بغداد) وذلك في عام 1881 أي بعد عام واحد من صدور النظام الاول، لتكون بذلك اقدم غرفة تجارية عربية[1]، وكان اول رئيس لها عبد الرزاق الجلبي الخضيري، وثمة من يقول ان الحاج نعمان الباجه جي هو اول رئيس لها، ومهما يكن فأن نشاط الغرفة كان محدودا، ولم تستمر في ممارسة نشاطها، الا انه في عام 1906 اجتمع والي بغداد مجيد بك بهيئة مجلس ادارة الولاية وهيئة البداءة وبحضور مجموعة من التجار في بغداد بهدف البحث في مسألة اعادة نشاط الغرفة، وبعد الاجتماع اعيد تشكيلها[2]. وبموجب نظام غرف التجارة والصناعة الصادر في عام 1910 عقد رئيس تجارة ولاية بغداد عدة اجتماعات مع مجموعة من التجار وكان من نتائجها انتخاب غرفة تجارة وصناعة بغداد حيث تألفت من الرئيس الاول مركوريان مدير البنك العثماني والرئيس الثاني شاؤل معلم حسقيل والمستشار الاول ياسين جلبي الخضيري والمستشار الثاني يهودا زلوف، اما بقية الاعضاء فهم كل من عبد المجيد حمودي وعزيز شكر وصيون عبودي ومحمود الاطرقجي وشاؤل شعشوع وكريكور اسكندر وابراهيم حييم معلم ولانكرج Lankrch ومن الكاتب الاول نوري افندي والكاتب الثاني ابراهيم افندي. وقد استقبل والي بغداد ناظم باشا (1910-1913) هيئة غرفة التجارة وابدى استعداده لمساعدتها في مساعيها بما يخدم المصالح التجارية[3].

---

[1] جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي 1876-1909، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1975، ص 292.

[2] ابراهيم خليل احمد، "جريدة الزوراء البغدادية مصدرا لتاريخ العراق الحديث 1869-1917"، جامعة بغداد، كلية التربية، ندوة بغداد في التاريخ، (بغداد، 1991)، ص 400.

[3] عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي، غرفة تجارة بغداد، 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1997، ص ص 24-25. ومن

كما شكلت العناصر البرجوازية في الموصل والبصرة غرفتي تجارة الموصل والبصرة في الفترة ما بين 1882-1884[1]، وفي ليبيا أسست غرفة تجارة طرابلس الغرب عام 1883[2]، كما أسست في الاردن غرفة تجارة السلط عام 1884[3] اما في حلب فأن العناصر البرجوازية فيها قد شكلت غرفتها تحت اسم (حلب تجارت وزراعة اوطه سي) أي غرفة تجارة وزراعة حلب في عام 1885، وتألفت من الرئيس احمد افندي سباعي، والاعضاء حلاج زاده علي افندي ورزق اللــه افندي كبابة وعزره لنبادو افندي، بينما شكلت العناصر البرجوازية غرفتها في دمشق عام 1898 وكان لها رئيسان هما قوتلي زادة حسن افندي وابو السعود افندي[4] وقد اوردت جريدة الامة الصادرة في 19 كانون الاول 1909 اعلان لغرفة تجارة دمشق تدعو فيه التجار للاجتماع في مقرها الكائن في المنتدى التجاري في جادة السنجقدار من اجل التباحث في سبل ترقية التجارة والصناعة،

الجدير بالذكر ان الغرفة تمكنت من القيام ببعض الاعمال المهمة منها نجاح مساعيها في رفع الرسوم الكمركية عن الحيوانات التي تنقل الاموال التجارية الى ايران، كما قامت بتقديم العديد من المقترحات من اجل تسهيل النشاط التجاري والمحافظة على مصالح التجار منها المطالبة بتعديل وتسوية الطريق المؤدي الى ايران -بغداد – خانقين ووضع نقاط حراسة للمحافظة على اموال التجار، وكذلك المطالبة بتعيين مامورين امناء واكفاء في دوائر الكمارك للسرعة في انهاء معاملات التجار. ينظر: الحديثي، المصدر نفسه ص 25.

(1) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، (بيروت، 1965)، ص 462.

(2) احمد بك النائب، المنهل العذب تاريخ طرابلس الغرب، ج2، (القاهرة، 1961)، ص 27.

(3) عيسى ابو سليم ومحمد خريسات، غرفة تجارة السلط 1884-1937 دراسة وتحقيق، ملخص عن الكتاب منشور على شبكة الانترنيت على الموقع www.ammonnews.net

(4) محمد سعيد الزعيم، "الغرف التجارية في البلاد العربية"، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص 491.

وأوضح الاعلان ايضا ان أعضاء الغرفة يجتمعون كل يوم سبت وثلاثاء من كل اسبوع، وهـذا يـدل عـلى ان الغرفة كانت نشطة وفعالة في تلك الفترة[1].

كما أسست غرفة تجارة بيروت عام 1898[2]، وغرفة تجارية في السودان عـام 1908[3]، وفي مصرـ لم تشكل البرجوازية التجارية المصرية غرفتها الا في عام 1913 بمدينة القـاهرة عنـدما وضـع أساسـها بعـض برجوازي العاصمة وعلى راسهم عبد الغني سليم عبده واحمد مدكور باشا[4]، الا ان هذه الغرفـة لم تحـض برعاية واهتمام التجار لضعف جهازها الاداري، ولتفضيل البرجوازيين المصريين العـاملين في حقـلي التجـارة والصناعة الارتباط بالغرف الاوربية على الارتباط بمثل هذه الغرفة[5].

من جانب اخر نجد انه نتيجة لنشات العديد من المصالح الاجنبية في الولايات العربية وخضـوع البعض منها للسيطرة الاجنبية عمدت الكثير من الدول الاجنبيـة الى تأسـيس غرفـة تجاريـة خاصـة بهـا في هذه المناطق من اجل رعاية مصالحها، ففي مصر أسست في الاسكندرية غرفة تجارة انكليزيـة عـام 1880، وغرفة تجارة ايطالية عام 1884، وغرفة تجارة فرنسية عام 1892، وغرفـة تجـارة يونانية عام 1910، وغرفة تجارة امريكية عام 1919[6]. وفي تونس التي خضعت للاستعمار الفرنسي منذ عام 1881 عمدت السـلطات الاستعمارية الى تأسيس غرفة تجارية عام 1885 وتلتها غرف اخرى في مناطق مختلفة، وفي عام

(1) جريدة الامة (سورية)، العدد 1327 في 19 كانون الاول 1909.

(2) الملوحي، المصدر السابق، ص 529.

(3) الظاهري، المصدر السابق، ص 2.

(4) williamr Polk and Richardl, Chambers, Beginning of Modernization in the Middle East the nineteenth century, (America, 1968), p.242.

(5) محمـود متولي، الاصول التاريخيـة للراسماليـة المصرية وتطورها، (القاهرة، 1974)، ص 121.

(6) المصدر نفسه، ص 121.

1892 أسست حكومة الباي علي الثالث (1882-1902) وتحت ضغط الاستعمار الفرنسي مجلس حكومي مؤلف من ممثلي غرف التجارة والزراعة ومن نواب رؤساء البلديات الفرنسيين[1]، وقد اصبح هـذا المجلـس في عام 1896 مجلس شورى يؤخـذ برايـة في امـور الـبلاد الاقتصـادية، ولم يسـمح للتونسـيين بـدخول هـذا المجلس الا في عام 1917 وبطريقة التعيين وبشرط اجتماع كل من المستوطنين والتونسيين على حده[2].

وكما هو الحال في تونس كان الحال في المغرب (مراكش) فقد قامت السلطات الفرنسية منذ 29 حزيران 1913 أي بعد عام على توقيع معاهدة الحمايـة (30 اذار 1912) بتأسـيس غـرف فرنسـية للتجـارة والصناعة والزراعة وبقرار من مقيم فرنسا، وكانت هذه الغرف تتألف من الفرنسيين وحدهم وعن طريـق التعيين، وقد ظل الامر على هذا النحو حتى عام 1919 اذ صدر في هذا العام قـرار ادخلـت بموجبـه بعـض التغيرات على الغرف واهمها ان التجار والصناع والزراع الفرنسيين ينتخبون ممثليهم في هـذه الغـرف، كـما الحق بها قسم اهلي يعين أعضاؤه من قبل الادارة، ويجتمع اعضاء الغرفـة التجاريـة والصـناعية في جلسـة واحدة مع اعضاء الغرفة الزراعية كلما كان موضوع المناقشة مشتركا بينها، وذلك في كل منطقة[3].

ولم يقتصر امـر تأسـيس الغـرف التجاريـة الاجنبيـة عـلى الولايـات العربيـة فقـط فقـد شـهدت اسطنبول في عام 1911 تأسيس اول غرفة تجاريــة أمريكية The American chamber of commerce.

---

(1) عبد العزيز الثعالبـي، تونس الشهيـدة، ترجمة وتقديم سامي الحيـدي، (بيروت، 1975)، ص ص 36-37.

(2) هند فتال ورفيق سكري، تاريخ المجتمـع العربي الحديث والمعاصـر، (بيروت، 1988)، ص 285.

(3) عبد المجيد بن جلون، هذه مراكش، (القاهره، 1949)، ص ص 104-105.

ولأهمية التجارة العثمانية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فان تأسيس الغرفة التجارية الأمريكية كان الثاني من نوعه بعد غرفة التجارة الأمريكية في باريس، وضمت الغرفة في بداية نشاطها 62 تاجرا، الا انها سرعان ما تطورت واتسع نشاطها ففي السنة التالية افتتحت فروعا لها في بيروت وازمير وسالونيك، وخلال سنتي وصل عدد منتسبيها الى 429 تاجر الامر الذي دفعها الى تغير اسمها الى (غرفة التجارة الأمريكية في المشرق)، كما قامت باصدر مجلة خاصة بها أسمتها مجلة تجارة الشرق الاوسط [1].

وكانت واجبات هذه الغرفة تتمثل في بتقديم المعلومات عن التجار الأمريكيين والمساهمة في فض النزاعات القانونية للتجار في المحاكم العثمانية، ودعم مشاريع أعضائها في الدولة العثمانية، والعمل على تأمين خدمة منتظمة للسفن التجارية بين الموانئ الأمريكية والعثمانية، فضلا تأسيس بنوك فرعية في المدن العثمانية، وفتح واقامة الوكالات التجارية في الولايات العثمانية، والمساهمة في تنقيح الجداول الخاصة بالتعريفات الكمركية، واستثمار الراسمال الأمريكي في تنمية الموارد الطبيعية، فضلا عن ذلك فقد كانت تساعد في منح الطلبة العثمانيين والأمريكيين وتعمل على ازالة المعوقات التي تعترض طريق التجارة في الدولة العثمانية[2].

ثانياً: مرحلة ما بعد الحربين العالميتين الاولى والثانية:

مع انتهاء الحرب العالمية الاولى(1914-1918) وانهيار الدولة العثمانية وتغير الخارطة السياسية شهدت البلاد العربية تأسيس العديد من الغرف المهنية، ثم توسعت بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945) وأصبح لدى الاقطار العربية

[1] هشام سوادي هاشم السوداني، العلاقات الامريكية – العثمانية 1908-1920 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002، ص 100.

[2] المصدر نفسه، ص 101.

غرف تجارية وصناعية وزراعية مستقلة او مندمجة في غرفة واحدة لكافة القطاعات، كما أنشئت على المستويين الدولي والعربي اتحادات للغرف، فعلى المستوى الدولي أسست غرفة التجارة الدولية في باريس عام 1910[1]، وعلى المستوى العربي أسس في عام 1951 الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية والذي اتخذ من بيروت مقرا له، كما تأسس في عام 1976 اتحاد الغرف التجارية العربية الخليجية واتخذ من الدمام في المملكة العربية السعودية مقرا له[2]، وهناك على المستوى الاسلامي الغرفة الاسلامية للتجارة

[1] اسست غرفة التجارة الدولية في باريس عام 1919 كنتيجة لاجتماع مؤتمر غرف التجارة العالمية والذي كان يعقد قبل الحرب العالمية الاولى من ان لاخر، وتتالف من الغرف والمنظمات التجارية والاتحادات الصناعية والتجارية والمصارف والجمعيات، اما اهدافها فتتمثل في العمل على تحسين وتنمية حجم التجارة العالمية وعالجة المشاكل الاقتصادية وتقديم المشورات الى الحكومات في القضايا التي تخضع الى سلطة الدولة. وهي تؤمن بان حرية التبادل بالتجارة والبضائع والخدمات ورؤوس الاموال هي الوسيلة الاهم في التطور الاقتصادي في العالم. للتفاصيل اكثر ينظر: غرفة التجارة الدولية ما هي اهدافها واعمالها والمنظمات الممثلة فيها، اعداد اللجنة الوطنية العراقية لغرف التجارة العراقية، مطبعة المعارف، (بغداد، د.ت).

[2] ظهرت فكرة تأسيس اتحاد يضم الغرف التجارية والصناعية والزراعية في الدول العربية الخليجية التي تتشابه ظروفها الاقتصادية بعد تزايد الشعور بالحاجة لتأكيد أواصر الإخوة ووحدة الهدف والمصير ودعم خطوات التعاون الاقتصادي الخليجي. ومن خلال اللقاءات الأولية والاتصالات التي تمت بين غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاداتها في الدول العربية الخليجية، تم عقد مؤتمر التنمية الاقتصادية الأول لغرف الخليج العربي في مدينة جدة – المملكة العربية السعودية في الفترة مابين 16 – 20 أكتوبر 1976 م لبحث وسائل التعاون الاقتصادي في كافة الميادين بين أبناء الخليج العربي والدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص في هذا المجال. وقد شارك في هذا المؤتمر اتحادات وغرف الدول العربية الخليجية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت والجمهورية العراقية. وأسفرت مناقشات المؤتمر عن صدور

والصناعة وتبادل السلع والتي تتخذ مـن مدينـة كراتشيـ في الباكسـتان مقـرا لهـا[1]، كـما بـدأت في مطلـع الستينات فكرة انشاء غرف تجارية عربية واجنبية مشتركة من اجل تطوير العلاقات التجارية والاقتصـادية على المستوى العربي والاوربي.

عدد من القرارات والتوصيات جاء في مقدمتها تأسيس اتحاد لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية يكون مقره مدينة الدمام – المملكة العربية السعودية، وتشكيل لجنة من مدراء الاتحادات والغرف الأعضاء في المؤتمر لوضع مشروع النظام الأساسي للاتحاد لعرضه على المؤتمر الثاني الذي تقرر عقده بدولة الكويت. وعند انعقاد المؤتمر الثاني لغرف التجارة والصناعة والزراعة للدول العربية الخليجية في دولة الكويت بتاريخ 14 أكتوبر 1979 م تم إقرار النظام الأساسي لاتحاد الغرف الخليجية والإعلان عن قيامه، ووقع كافة رؤساء وأعضاء الاتحادات والغرف العربية الخليجية المشاركة في هذا الاجتماع على النظام الأساسي للاتحاد وأصبحت اتحادات وغرف دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية والجمهورية العراقية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت أعضاء في مجلس الاتحاد.وفي أعقاب الغزو العراقي على دولة الكويت في الثاني من أغسطس 1990م تم إسقاط عضوية الجمهورية العراقية، وعدل اسم الاتحاد إلى اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي.ينظر:موقع مجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي www.fgccc.org

[1] جاءت فكرة إنشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من تركيا خلال المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء الخارجية الذي انعقد في مايو 1976 في اسطنبول،. واعتمد الفكرة المؤتمر الأول لغرف التجارة والصناعة الذي انعقد في أكتوبر 1977 في اسطنبول ومن ثم اعتمد نظامها الأساسي المؤتمر الثاني لغرف التجارة والصناعة الذي انعقد في ديسمبر 1978 في كراتشي، باكستان.والغرفة لإسلامية للتجارة والصناعة هي إحدى المؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي تمثل القطاع الخاص لـ 57 بلد عضو. وهي تنشد توثيق التعاون في مجالات التجارة وتقنية المعلومات والتأمين وإعادة التأمين والشحن البحري والقطاع المصرفي وتعزيز الاستثمار وفرص المشاريع المشتركة في البلدان الأعضاء. وتتألف عضويتها من الغرف الوطنية/ اتحادات غرف التجارة والصناعة في البلدان الأعضاء.ينظر موقع الغرفة www.icci-oic.org

الفصل الثاني: نشأة وتطور الغرف التجارية العربية

وسنحاول فيما يأتي ان نسلط الضوء على نشأة وتطور الغرف التجارية العربية في الدول العربية خلال الفترة المذكورة.

1. مصر:

سبق ان ذكرنا ان اول غرفة تجارية أسست في مصر كانت غرفة تجارة القاهرة وذلك في عام 1919، وكانت برئاسة عبد الخالق مدكور، ولكنها لم تمارس عملها بسبب الحرب العالمية الاولى، ولكن بعد انتهاء الحرب وعلى اثر اندلاع ثورة 1919 العرابية أعيد تشكيل الغرفة واختير عبد الخالق مدكور رئيسا فخريا لها اعترافا بفضله في تأسيس اول غرفة تجارية في مصر[1]، ومنذ ذلك العام استمر تاسيس الغرف التجارية في مصر فقد أسست غرفة تجارة المنصورة في عام 1919، وغرفة تجارة الإسكندرية فى 30 نيسان عام 1922، وغرفة تجارة بور سعيد عام 1923، وبعد صدور قانون غرف التجارة المصرية عام 1927 استمر تأسيس الغرف التجارية بموجب هذا القانون حيث أسست غرفة تجارة الفيوم عام 1934، وغرفة تجارة المحافظة الغربية عام 1936، وغرفة تجارة اسوان عام 1940، وشهد عام 1941 تأسيس غرفة تجارة سوهاج وغرفة تجارة الجيزة، وغرفة تجارة البحيرة، وغرفة تجارة الشرقية، وغرفة تجارة دمياط، في حين أسست غرفة تجارة القيلوبية عام 1942[2].

وفي 25 تشرين الاول 1915 صدر قانون الغرف التجارية المصرية ذي الرقم (189) وبموجب هذا القانون عرفت الغرف التجارية بانها "الهيئات التي تمثل في دوائر اختصاصها المصالح التجارية والصناعية والإقليمية لدى السلطات العامة"، واضح القانون طريقة تأسيس الغرف التجارية وذلك من خلال قرار من وزير التجارة يحدد فيه موقع الغرفة ودائرة اختصاصها وعدد أعضائها الذي يجب

[1] الزعيم، الغرف التجارية، ص 491.
[2] دليل الكويت، دليل الغرف التجارية، (الكويت، 1965)، ص ص 522-525.

ان لايقل عن ثمانية ولايزيد على الاربعة وعشرون، على ان يعين وزير الاقتصاد والتجارة نصف الأعضاء المقرر لكل غرفة ويتم اختير النصف الثاني بطريقة الاقتراع السري، كما تضمن القانون شروط اختيار الأعضاء وطريقة ادارة الغرف وصلاحياتها[1]، وبموجب هذا القانون استمر تأسيس الغرف التجارية في مصر، فقد أسست غرف تجارية في الإسماعيلية والمنوفية وبني سويف والمينا وبقنا وكفر الشيخ والعريش[2].

وفي اذار 1955 اعلن عن تأسيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ليمارس دوره على الصعيد المحلي والاقليمي والدولي، فعلى الصعيد المحلي يعمل الاتحاد على تنسيق عمل الغرف التجارية لخدمة التجارة والتوزيع، فمن خلال اجهزة الغرف النتشرة في كافة المحافظات يصور الاتحاد الحالة التجارية بالبلاد تصويرا يسمح بالمتابعة الدورية لحالة التوزيع والاستهلاك، ويسهم في التخطيط لعمليات التوزيع، وفي مناقشة وعلاج كافة المشاكل المثارة والمتعلقة بحركة انسياب السلع، ومدى توافرها ومشاكل المؤسسات التسويقية، ويعمل ايضا على ارساء قواعد العمل التجاري على اسس سليمة، اما على الصعيد الاقليمي والدولي فهو يؤدي دورا ايجابيا في مجال خلق ودعم العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم وعلى الاخص العالم العربي[3].

فعلى المستوى الاقليمي الاتحاد عضو مؤسس في اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، وعلى الصعيد الدولي وعلى الاخص الافرواسيوي فان الاتحاد يمارس نشاطه من خلال الهيئة الارواسيوية للتعاون الاقتصادي، وهو عضو مؤسس بها، والتي تضم اتحادات الغرف التجارية

[1] "نشأت الغرف التجارية" تقرير منشور على شبكة الانترنيت الموقع www.moqatel.com

[2] دليل الكويت، دليل الغرف، ص 524.

[3] موسوعة المعارف الحديثة، ج1، (القاهرة، 1970)، ص 252.

والصناعية في دول القارتين، وتسهم في توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين اسيا وافريقيا، وتعمل على حل المشاكل التي تعترض طريق التنمية. وعلى نفس الصعيد ايضا فان الاتحاد عضو في غرفة التجارة الدولية [1].

يتكون الجهاز التنفيذي للاتحاد من قسمين رئيسيين هما:

1. **ادارة التجارة الخارجية:** ويتالف هذا القسم من من قسم لاعداد البحوث والدراسات الاقتصادية عن الاقتصاد العالمي، وقسم للعلاقات الخارجية، يعمل القسم الاول على دراسة وتجميع وتحليل اجراءات التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، وتحليل المعاهدات واتفاقيات التجارة والدفع وتجميعها ونشرها، كما يقوم بنشر جميع البيانات الخاصة بسلع التصدير والتعريف بالشركات المنتجة والمصدرة، في حين يهتم القسم الثاني بتنمية وتطوير العلاقات الخارجية من خلال مد جسور التعاون بين الهيئات الاجنبية والمحلية، فضلا عن متابعة المعارض الدولية، وهناك قسم اخر هو قسم المنظمات الدولية وهو يهتم بالمنظمات الاقتصادية الدولية.
2. **ادارة التجارة الداخلية:** يهتم هذا القسم بالتجارة الداخلية، ويهتم بدراسة المشاكل العامة المتعلقة بالتجارة الداخلية، وايجاد الحلول المناسبة لها، ودراسة التطورات الاقتصادية العامة ومدى تأثيرها على التجارة الداخلية، ودراسة وتحليل الاحصاءات الخاصة بالتجارة الداخلية، وكذلك دراسة اسواق التجزئة والجملة وتنظيمها وتطويرها بما يخدم اغراض انشائها، وفيه عدة اقسام،قسم خاص بالغرف التجارية يعمل على تنسيق جهودها ويجمع بياناتها على مستوى الجمهورية، وقسم خاص الارشاد التجاري ووظيفته العمل على اعداد دراسات تجارية للتوجيه والارشاد

[1] **موسوعة المعارف الحديثة، ج1، (القاهرة، 1970)، ص 252، ص 252.**

في شتى مجالات القطاعات التجارية المختلفة في شؤون التحويل والضرائب والاجراءات المتعلقة بالعمل التجاري عامة، ويوكل اليه دراسة التشريعات التجارية وشرحها لتيسير مهمتها وتطبيقها، وقسم خاص بالتسويق يتولى اجراء الدراسات السوقية السلعية من ناحية الانتاج والاستيراد والمخزون والفوئض المتاحة للتصدير، وقسم اخر هو قسم الاحصاء يعمل على تجميع وتحليل البيانات الخاصة بالتجارة الداخلية والخارجية، وهناك ايضا اقسام اخرى مثل قسم سؤون الافراد، والسكرتارية، والحسابات، والمكتبة والنشر والعلاقات العامة[1].

2. سوريا:

بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى اكدت فرنسا على ضرورة الحفاظ على سوريا وضمها الى المستعمرات الفرنسية وذلك لاهميتها الاقتصادية والجغرافية والسوقية، فقد اشارت مذكرة غرفة تجارة مرسيليا التي بعثتها الى وزير الخارجية الفرنسية في 26 تموز 1915 الى انه "من غير الممكن اهمال فرنسا لسورية، ولاسيما بعد تفكك الدولة العثمانية، واتسام سورية بالطابع الفرنسي بحيث اصبحت تسمى بفرنسا الشرق"[2].

فرضت فرنسا بعد احتلالها لسورية سياسة اقتصادية استعمارية جعلت من سورية مصدرا مهما لاستيراد الخامات وسوقا واسعة لتصريف منتجاتها الصناعية، كما قامت بعد فرض انتدابها على سورية في 25 نيسان 1925 بالعمل على عرقلة نمو الصناعة الوطنية السورية من خلال تعديل انظمة الكمارك، ورفع رسوم كثير من مواد الصناعة والمواد الاخرى التي تحتاج اليها الصناعة السورية، كما اغرقت

[1] موسوعة المعارف الحديثة، ج1، ص 253.
[2] صباح مهدي ويس الدليمي، الثورة السورية الكبرى وموقف الراي العام العراقي منها 1925-1927، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1989، ص 12.

الاسواق السورية بالبضائع الفرنسية الرخيصة الثمن، وكل ذلك ادى الى انهيار الصناعة السورية وتكبد الاقتصاد السوري لخسائر فادحة[1].

لم تقف البرجوازية الاقتصادية الوطنية السورية مكتوفة الايدي امام السياسة الاقتصادية الفرنسية، فقد عملت من خلال غرفة تجارة دمشق التي استمرت بعملها منذ تأسيسها في العهد العثماني الى الدفاع عن المصالح الاقتصادية السورية، فعلى سبيل المثال وجه امين سر غرفة تجارة دمشق توفيق افندي الجبري في اب 1922 نداءا الى رجال الاقتصاد والتجار لعقد "اجتماع تجاري صناعي للنظر في حالة البلاد التجارية والصناعية ترسل كل غرفة من غرف تجارة حلب وحماه وحمص وبيروت وفلسطين مندوبين لتمثيلها فيه والغرض من هذا الاجتماع وضع خطة تجارية صناعية اقتصادية محكمة والسعي لحمل الهيئات والافراد على اتباعها والحكومة على معاضدتها، ويكون اساسها احياء ما في البلاد من الصناعات الاهلية التي اشتهرت بها البلاد السورية واستمداد معونة الحكومة"، وفي نيسان 1923 دعا توفيق افندي مسعود احد اعضاء غرفة تجارة دمشق في مقالا عبر فيه عن المه لاستيراد سورية المصنوعات المختلفة الى انشاء "الاغنياء للصناعات واصلاح اصحاب المزارع لها ما يؤدي الى زيادة حاصلات البلاد وصادراتها ويساعد على اضعاف الوارد بالاستغناء عن المصنوعات الاجنبية الممكن عملها عندنا"[2].

وفي عام 1925 وعلى اثر اجبار السلطات الفرنسية التجار السوريين على تصديق شهادات المنشأ وقوائم الشراء من القنصليات الفرنسية من الخارج لقاء

---

[1] احمد السمان، محاضرات في اقتصاديات سورية، (القاهرة، 1955)، ص40؛ ف.ب فيكتوروف، اقتصاد سورية الحديثة، ترجمة هشام الدجاني، (دمشق، 1970)، ص18.

[2] عبد الله حنا، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945، (دمشق، 1973)، ص ص 173-174.

رسوم مرتفعة احتجت غرفة تجارة دمشق على هذا الاجراء وارسلت كتابا بهذا الخصوص الى المفوض السامي الفرنسي الجنرال سراي[1].

عملت الغرف التجارية السورية بكل جهدها في النضال القومي في سبيل السيادة ومقاومة الانتداب، وكان معظم اعضائها يعملون مع المناضلين من خلال مدهم بالمال والمعلومات فضلا عن العمل على تهيئة الاضرابات العامة من خلال تجهيز لاوازم هذه الاضرابات، ولكون لبنان هي الاخرى واقعة تحت الانتداب الفرنسي عملت الغرف السورية على تكثيف اتصالاتها مع الغرف اللبنانية لتوحيد الموقف اتجاه الاساليب الاستعمارية في نهب البلاد، وعقدت عدة مؤتمرات بين الطرفين وكانت هذه المؤتمرات تثير حفيظة سلطات الانتداب فعلى سبيل المثال عقد مؤتمر للغرف التجارية السورية واللبنانية في بيروت عام 1933 واصدر المؤتمر بيانا هدد فيه السلطات المنتدبة باسقالة الغرف والدعوة للاضراب العام، وايفاد وفد لعصبة الامم في جنيف لاسماع صوت الشعب السوري واللبناني، وما كان من سلطات الانتداب الا ان ترفض هذا البيان وتحاول التنكيل بالمؤتمرين، ولكن مع صلابة موقف الغرف التجارية ومساندة الاوساط الاقتصادية اضطرت سلطات الانتداب الى اتباع سياسة المسليرة والين واصلاح بعض الاوضاع[2].

كانت الغرف التجارية السورية تخضع لاشراف وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وفي عام 1959 صدر القانون رقم (131) المتضمن تنظيم الغرف التجارية في سورية، وبموجب هذا القانون اصبحت الغرف التجارية تخضع لاشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية، وتعتبر كل غرفة مؤسسة ذات نفع عام، تتمتع بالشخصية الاعتبارية غايتها خدمة المصالح التجارية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، ويتالف مجلس الادارة في كل غرفة من ثمانية عشر عضوا

(1) الدليمي، المصدر السابق، ص 17.
(2) الزعيم، الغرف التجارية، ص 492.

او اثني عشر عضوا حسب المحافظات، تنتخب الهيئة العامة ثلثي الاعضاء بالاقتراع السري، ويعين وزير التموين والتجارة الداخلية الثلث الباقي، ويراعى في التعيين تمثيل المهن والحرف وانواع التجارة التي لم تمثل في الاعضاء المنتخبين[1].

وفي عام 1975 اصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية القرار رقم (1079) المتضمن تشكيل (اتحاد غرف التجارة السورية) الذي يضم جميع غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة في سورية، ويعنى بالشؤون التجارية والاقتصادية العامة، ويعمل على توحيد جهود الغرف وتمثيلها لدى السلطات الرسمية، وفي المؤتمرات والمباحثات الاقتصادية مع الوفود الاجنبية والهيئات العربية والدولية، كما يقوم بالتعاون مع الجهات الرسمية المختصة بكل ما من شأنه تنمية وتطوير التجارة في القطر. ويتالف الاتحاد من هيئة عامة تضم جميع اعضاء مجالس ادارة غرف التجارة وغرف التجارة والصناعة السورية، ويعتبر رئيس غرفة تجارة دمشق حكما رئيسا للاتحاد ولمجلس ادارته، كما يعتبر رئيس غرفة تجارة حلب نائبا لرئيس الاتحاد، ويعتبر امين سر غرفة تجاةر دمشق امين سر للاتحاد.

وفيما يلي صورة موجزة عن غرفة التجارة السورية:

1. **غرفة تجارة دمشق**: انشئت في العهد العثماني في عام 1890 ومنذ ذلك الوقت وهي تقوم بدورا هاما في تجارة المنطقة، وفي تنمية الاقتصاد السوري، وتقوم بنشاط واسع لتحقيق الاهداف التي انشئت من اجلها.

2. **غرفة تجارة حلب**: اسست ايضا في العهد العثماني في عام 1885.....

[1] اتحاد غرف التجارة السورية، "غرف التجارة والصناعة والزراعة في الجمهورية العربية السورية "، مجموعة اوراق مرسلة من الاتحاد للباحث.

3. **غرفة تجارة وصناعة دير الزور**: تعتبر ثالث اقدم غرفة سورية فقد تاسست في عام 1920، وتقوم منذ تاسيسها برعاية وتشجيع النشاطات والفعاليات التجارية والاقتصادية في المحافظة التي تشتهر بتجارة الحبوب والسمن العربي.

4. **غرفة تجارة وصناعة حمص**: تعتبر من الغرف التجارية والصناعية الفعالة في سورية، وقد تاسست عام 1928، وتتمتع مدينة حمص بمركز حيوي في وسط سورية.

5. **غرفة تجارة وصناعة اللاذقية**: تأسست في عام 1928، واكتسبت اهميتها ودورها المتميز بمساهمتها في تطوير مرفأ اللاذقية، وتشجيع انتاج التبغ الذي تشتهر محافظة اللاذقية بزراعته[1].

6. **غرفة تجارة وصناعة حماه**: تاسست في عام 1935، وهي مؤسسة ذات نفع عام غايتها خدمة المصالح التجارية والصناعية والدفاع عنها والعمل على تطويرها وتعزيزها، وبناء على ذلك فقد سعت مجالس اداراتها المتتالية منذ تاسيسها الى دعم الحركة التجارية والصناعية، وكان لها الدور البارز في اقامة العديد من المشاريع الخدمية والصناعية والتجارية الناجحة، كما كان لها دور بارز في اقامة المعارض والاسواق التجارية والمشاركة في المؤتمرات الاقتصادية، وبصدور قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 اقامت الغرفة عدة مشاريع خدمية وصناعية هامة وناجحة مثل الشركة الاهلية للنقل والشركة الاهلية للزيوت النباتية[2].

[1] اتحاد غرف التجارة السورية، المصدر السابق.

[2] "غرفة تجارة وصناعة حماه"، ملخص عن الغرفة مرسل من الغرفة الى الباحث.

7. **غرفة تجارة وصناعة الحسكة**: انشئت الغرفة اولا في مدينة القامشلي عام 1940، ثم انتقلت الى مدينة الحسكة المشهورة بانتاج القمح والقطن عام 1971.

8. **غرفة تجارة وصناعة درعا**: تأسست في عام 1944 وتشمل محافظة درعا سهول حوران الواسعة الخصبة التي كانت في الماضي تزود الامبراطورية الرومانية بالحبوب، وما زالت تشتهر بهذه الزراعة وتسوق منتجاتها.

9. **غرفة تجارة ادلب**:تاسست في عام 1961، وهي تقوم بدور رئيسي بتشجيع تجارة وانتاج الزيتون وتصديره، وتشتهر محافظة ادلب بثروتها الكبيرة من اشجار الزيتون والفستق الحلبي.

10. **غرفة تجارة وصناعة السويداء**: تاسست في عام 1961، ومدينة السويداء هي مركز المحافظة في جبل العرب جنوب سورية، وتشتهر بالكروم واشجار التفاح.

11. **غرفة تجارة وصناعة الرقة**: تم تاسيس هذه الغرفة في عام 1962 وهي تقع في محافظة تشتهر بانتاج الحبوب والقطن، وبوجود سد الفرات العظيم ومحطة الطاقة الكهربائية.

12. **غرفة تجارة وصناعة طرطوس**: تاسست في عام 1970 في مدينة تمتاز بمينائها التجاري على البحر الابيض المتوسط، وبمنشأتها الصناعية، كما تشتهر بانتاج زيت الزيتون.

13.**غرفة تجارة ريف دمشق**: تأسست في اواخر عام 1985، وهي تقـدم العديـد مـن الخـدمات لابناء محافظة ريف دمشق، ولقضايا الريف والمغتربين السوريين[1].

3. لبنان:

استمرت غرفة تجارة بيروت التي اسست في العهد العـثماني بعملهـا بعـد الحـرب العالميـة الاولى وخضوع لبنان للاحتلال الفرنسي، وقد اسست الى جانبها جمعية تجار بيروت وذلك في عام 1920، بعد ذلك بدات لبنان تشهد تأسيس غرف وجمعيات تجارية بشكل اكبر وذلك بسبب التطورات الاقتصادية والحاجة لمثل هذه المؤسسات في تطوير الاقتصاد الوطني والمحافظة على مصالح التجار، فقد اسست غرفـة التجـارة والصناعة بطرابلس عام1945، وجمعية تجار صور عـام 1959، وغرفـة للتجـارة والصـناعة وغرفـة للتجـارة والصناعة في زحلة وجمعية للتجار في طرابلس[2].

ومن اجل تنظيم عمل غرف التجارة والصناعة بشكل يتناسب مع المتغيرات الاقتصـادية صـدر في 5 اب 1967 قانون غرف التجارة والصناعة ذو الرقم (36)، وفي 23 نيسان 1997 عدل قانون غرف التجارة والصناعة وبموجب التعديل الاخير اضيفة كلمة (والزراعة) الى تسمية غرف التجارة والصـناعة ايـنما وردت في المرسوم الاشتراعي رقم 1967/36 بحيث اصبحت هذه التسمية "غرف التجارة والصناعة والزراعة، وذلك بموجب المادة الاولى من القانون رقم 626[3].

[1] **اتحاد غرف التجارة السورية، "المصدر السابق؛ دليل الغرف العربيـة، المصدر السابـق، ص ص 514-515.**
[2] **الملوحي، المصدر السابق، ص 529.**
[3] **غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، قانون غرف التجارة والصناعة والزراعة، (بيروت، د.ت)، ص 3.**

ومن اجل التنسيق بين غرف التجارة والصناعة في لبنان والعناية بمصالحها المشتركة انشاء اتحاد غرف التجارة والصناعة في لبنان في 28 كانون الاول 1996[1].

واذا ما حاولنا ان نسلط الضوء على احدى الغرف اللبنانية ودورها في دعم وتطوير القطاع الخاص سنجد في غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان خير مثال، فقد اكدت الغرفة على انها تخطت الدور التنظيمي لمفهوم الغرف المقتصر على تصديق شهادة المنشأ وتنظيم شؤون الانتساب لتضم الى خدماتها خدمة الترقيم الرمزي والتوقيع الالكتروني ولتغدو بذلك مرجعتا يعول عليه في معالجة قضايا قطاعية واقتصادية عامة. وقد اشارت الغرفة في تقييمها لسياسات الحكومات المتعاقبة الى مكامن الخلل في سياسات معينة متبعة، وثمنت اخرى، مبدية حرصها من جهة على حسن الاداء الحكومي، ومن جهة اخرى على نظام المبادرة الخاصة الحرة، وركزت على اعتبار النمو مخرجا للازمة الاقتصادية وعلى ضرورة تعديل السياسة الاقتصادية بما يتوافق مع المستجدات، ولم توفر الغرفة جهدا في دعمها للمطالب القطاعية الانتاجية، وفي ضرورة خفض التكاليف عن قطاع الاعمال، وفي هذا الاطار تقدمت الغرفة بمذكرة في اب 1999 تضمنت موقف الهيئات الاقتصادية من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ان لجهة الاعباء التي تمثلها اشتراكات المؤسسات في الصندوق، ام لجهة الاصلاح الاداري والمالي المطلوب لتحسين اداء الصندوق ورفع مستوى تقديماته، وتضمنت المذكرة مقترحات حول مبداء العدالة الاجتماعية المرتكز على تكافؤ الفرص، وحول تشريعات العمل، وسياسة الاجور والحماية الاجتماعية، وخلصت الى ان الاصلاح على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لابد من ان يحقق هدفين في ان واحد هما:

1. التخفيف من الاعباء المضخمة للانفاق الاجري للمؤسسات.
2. تأمين تقديمات محفزة للعمل.

[1] الجريدة الرسمية (لبنان)، العدد (2) في 9 كانون الثاني 1997.

على ان تصبح بنية الاشتراكات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تشكل ما نسبته 5،22% على عاتق المؤسسة، وما بين 8%و18% على الاجير حسب خياراتهم.

كما تبنت الغرفة مطالب القطاع الصناعي والتي تمحورت حول اعادة النظر بالسياسة الجمركية لجهة الحد من الاستيراد الاغراقي ووضع رسم نوعي لهذا الغرض، واعفاء المواد الاولية والوسيطة من الرسوم الجمركية، وتسهيل المعاملات الادارية، كما دعمت الغرفة مطالب القطاع الزراعي والتي ركزت على وضع تصور لجعل بعض الزراعات اللبنانية تفاضلية، اضافة الى دعم تصدير فائض الانتاج وضبط التهريب وتخفيض كلف الانتاج. من جانب اخر شاركت الغرفة التجار في وضع اقترحات برسم الجهات المسؤولة والتي شددت بمعظمها على تخفيض اسعار الخدمات والرسوم المختلفة، وتسهيل المعاملات الادارية والجمركية، اضافة الى اعادة النظر بالاتفاقيات التجارية لتتناسب مع الوضع الانتاجي وعلى تحديث القوانين، كما شددت الغرفة على ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي، وبالسياحة الشرائية تحديدا، وتسهيل قيام شركات الخدمات المساندة لهذا التوجه الذي من شأنه تنشيط قطاعات خدماتية واسعة ويزيد من الطلب على اليد العاملة المحلية، مع ما يستدعي هذا التوجه من اعفاء لقطاعات الخدمات من الرسوم التي فرضت على حجم اعمالها مثل الفنادق والمطاعم ومؤسسات الخدمات السياحية الاخرى والاكتفاء بضريبة الدخل المفروضة على هذه القطاعات كما على القطاعات الاخرى.

اما على صعيد العلاقات العربية فقد اعلنت الغرفة موقفا مبدئيا رفضت فيه الاتفاقيات الداعية لتخفيض الرسوم الجمركية او الغائها مالم تعالج السياسة الصناعية مسألة ارتفاع كلفة الانتاج المحلي، وقبل ولوج الانفتاح التجاري تلبية لمطالب الشركاء التجاريين او اذعانا لمتطلبات النظام التجاري العالمي شددت الغرفة على ضرورة الابقاء على الاستثناءات التي حصل عليها لبنان من المجلس

الاقتصادي الاجتماعي في جامعة الدول العربية والتي تطال اربع مجموعتات سلعية دون ان يعني ذلك مناهضة للانفتاح التجاري بالمطلق[1].

4. السعودية:

كانت الجزيرة العربية قبل قيام المملكة العربية السعودية تتألف من أربعة أقاليم هي نجد والحجاز والاحساء والعسير، وقد تميزت بنشاط تجاري واسع في المجالين الداخلي والخارجي اذ سهلت موانئ الاحساء التي تقع على الخليج العربي كالقطيف والعقير الاتصال بالهنود والبلاد الاسيوية الاخرى، اما موانيء البحر الاحمر العديدة كميناء جدة وينبع والوجه والقنفذة وجيزان فقد سهلت بدورها التجارة مع البلاد الاوربية والإفريقية[2].

كانت التجارة الداخلية الرئيسة لجزيرة العرب تتألف من المنتجات الزراعية والصناعات المحلية، وهي تنتج على الاغلب من المناطق الزراعية وفي المدن وتسوق عن طريق القوافل التجارية او عن طريق نقلها في الزوارق الصغيرة المحلية الى المدن الساحلية، اما في الحجاز فتنحصر التجارة الخارجية فيها بما يحتاجه الحجاج لبيت الله الحرام وبما تحتاجه القبائل من منتجات مختلفة، في حين تنحصر صادراته بالدرجة الأساس بالتمر والجلود والحناء والصمغ، وتعد مكة اعظم مركز تجاري في قلب شبه الجزيرة وذلك لموقعها الجغرافي ومركزها الديني وكذلك سهولة اتصالها بالعالم عن طريق وقوعها قرب ميناء جدة، وبعد انشاء سكة

---

[1] دور غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان في دعم وتطوير القطاع الخاص في لبنان، اوراق مرسلة من الغرفة للباحث.

[2] عبد الرزاق خلف خميس الزيدي، التطورات الداخلية في المملكة العربية السعودية 1932-1953م /1351-1373هـ رسالة ماجستير، كلية التربية الاولى ابن رشد، جامعة بغداد، 1989، ص 16.

حديد الحجاز[1] اصبح الاتصال التجاري اكثر سهولة مع بلاد الشام مع ازدهار واضح للعديد من المناطق الواقعة على طريق السكة وبخاصة المدينة المنورة التي تمثل نهاية خط السكة[2].

اما نجد وتوابعها فإنها تعد من اشهر المراكز التجارية في شبه الجزيرة، فقد اشتهرت بتصديرها للخيول الأصيلة والابل والاغنام والسمن والجلود وغيرها، وكانت تستورد الاسلحة والادوات الحديدية والاقمشة والتوابل وغيرها، وقد عرف اهل القصيم بكونهم اعرف سكان شبه الجزيرة بالأمور التجارية[3].

تميزت تجارة الحجاز اثناء حكم الحسين بن علي (1916-1925) بالازهار والتوسع، لذلك عمدت الحكومة الحجازية وبحسب جريدها الرسمية (جريدة القبلة) الى تأسيس اول غرفة تجارية في مدينة جدة عام 1916 وذلك "للإشراف على الامور التجارية المتعلقة بالتجارة في الميناء والبضائع التي تصله والاعلان عن وصولها ومقاديرها وماهيتها للاهالي[4].

(1) نشأت فكرة تاسيس خط سكة حديد الحجاز عندما اعلن السلطان العثماني عام 1898 عن عزمة لإنشاء خط للسكة الحديد تربط بلاد الشام بمكة المكرمة، وذلك لتسهيل اداء فريضة الحج ونقل البضائع، كما انها ستكون في الوقت نفسه وسيلة جيدة لغرض السيطرة العثمانية التامة على بلاد الحجاز واليمن، وقد بدأ المشروع عام 1900 مبتدئا من دمشق ومنتهيا بمرحلته الاخيرة عند المدينة المنورة عام 1908، وقد نفذته شركة المانية بأموال عثمانية واعانات الحجاج والدول الاسلامية. للتفاصيل ينظر:طالب عبد الغني جار الله الصقلاوي الجبوري، مشروع سكة حديد الحجاز، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2003.

(2) الزيدي، المصدر السابق، ص 16.

(3) عمر رضا كحالة، جغرافية شبة جزيرة العرب، (دمشق، 1944)، ص 269.

(4) طالب محمد وهيم، مملكة الحجاز (1916-1925) دراسة في الاوضاع السياسية، (البصرة، 1982)، ص 124؛ ويذكر ايضا ان الحكومة عمدت الى منافسة التجار في مصالحهم وتبنت تأسيس شركة تجارية غرضها الرئيس توفير احتياجات السكان من البضائع وبيعها باسعار

الفصل الثاني: نشأة وتطور الغرف التجارية العربية

بعد ان اعلن عبد العزيز ال سعود(1880-1953) نفسه ملكا على الحجاز وتوابعها عام 1926 بدأت الحركة التجارية تتسع في المملكة، ونظرا لعدم وجود هيئة تقوم بتنظيم الامور التجارية من جهة، ومن اجل مسايرة التطور الاقتصادي الذي اوجب استحداث قوانين وانظمة خاصة في المجال التجاري من جهة اخرى شكلت الحكومة في عام 1926 هيئة تجارية عرفت باسم (مجلس التجار) وكان دورها يقتصر على فض الخلافات التي تنشأ بين التجار، وفي عام 1928 أصدرت الحكومة نظاما لسجيل الشركات الذي استحدث بموجبه وظيفة مسجل الشركات التي ارتبطت بالنائب العام في الحجاز لتسجيل جميع الشركات العاملة في البلاد.ومع بدايات الثلاثينات من القرن العشرين ولإعلان عن قيام المملكة السعودية في 23 ايلول 1932 دولة مستقلة ذات سيادة، أصدرت الحكومة سلسلة من الأنظمة التجارية، وبموجب تلك الانظمة بدأت تدب في المملكة حركة تجارية نشطة من قبل ابناء المملكة، كما اخذت الشركات الأجنبية تحتل موقع الصدارة في العمليات التجارية في المملكة[1]، و بانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت الحركة التجارية بالتوسع والإزهار بعد استقرار تدفق عوائد النفط المالية ونتيجة لهذا التطورات أسست غرفة تجارة وصناعة جدة بعد ان سنت الحكومة في عام 1946 نظام لها، وبموجب هذا النظام فان الغرفة "مؤسسة تعمل على تحسين التجارة والصناعة في البلاد وحمايتها من التنافس الاجنبي "، وفي 13 اب 1368هـ والموافق عام 1948 اصدرت الحكومة نظاما للغرف التجارية والصناعية بالرقم(2829) وبموجب هذا النظام أسست غرفة تجارة مكة المكرمة وبدأت هذه الغرفة منذ تأسيسها بإصدار نشرة دورية عرفت باسم (النشرة الاقتصادية والتجارية) لتسهم في توفير المعلومات

معقولة، واقترح ان يكون مركز الشركة في مكة في حين يؤسس لها فرع اخر في جدة، وأبدت الحكومة نيتها في تحويل الشركة الى شركة مساهمة، اذا ما ابدى الاهالي رغبتهم في الاسهام فيها بعد تحديد سياستها الخاصة بها. ينظر: المصدر نفسه، ص ص 124-125.

[1] الزيدي، المصدر السابق، ص116.

التجارية لأعضائها من خلال اتصالاتها بالشركات الاجنبية والغرف التجارية في البلاد الاخرى، وتلبية لرغبة التجار في المنطقة الشرقية وافقت الحكومة في عام 1953 على تأسيس غرفة تجارية في الدمام لتسهم بدورها هي ايضا في إنضاج الوعي والتقدم التجاري في البلاد[1]. ونتيجة لازهار الحركة التجارية بالمنطقة الشرقية أنشئت غرفة تجارة المنطقة الشرقية وباشرت عملها في 1372/1/3 اي في عام 1952م[2] وفي 1381/3/10 هـ عي في عام 1961 م أنشئت الغرفة التجارية الصناعية بالرياض لتقوم برعاية ودعم القطاع الخاص في منطقة الرياض والتي توجد بها عاصمة المملكة العربية السعودية، والإسهام في تهيئته ليقوم بدور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي الذي خططت له الدولة لإحداث التغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد السعودي وتوسيع قاعدته للخروج من دائرة الاقتصاد أحادي المصدر الذي يعتمد على قطاع النفط الخام إلى اقتصاد متعدد الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وعلى اعتبار المكانة المتميزة التي تبوأتها الرياض كمحور لجذب حركة الاستثمار في مختلف مجالات التجارة والصناعة والزراعة والمقاولات والخدمات بأنواعها[3]، ثم تتابع انشاء الغرف التجارية والصناعية في مختلف مناطق المملكة.

ومع بداية انشاء الغرف التجارية والصناعية في المملكة كانت الغرف تعتمد في تسيير امورها والقيام بمهامها على المبادرات الشخصية من اعضائها، وما

[1] الزيدي، المصدر السابق، ص ص119-120.

[2] سلمان بن سعود بن عبد العزيز ال سعود، تاريخ الملك سعود الوثيقة والحقيقة، ج2، (بيروت، 2005)، ص 446.

[3] مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "التطوير المؤسسي لمنظمات خدمة قطاع الاعمال من واقع تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض "، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الابداع والتجديد في الادارة العربية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الذي نظمته المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة من 6-8 تشرين الثاني 2000، ص 14.

يجودون به من تبرعات، لذلك كانت امكانيات الغرف في مرحلة التأسيس ضعيفة، وبخاصة مع تهرب الكثير من التجار من الاشتراك تجنبا لدفع رسوم الاشتراك، لذلك صدر الامر الملكي رقم 5884/4/3 بتاريخ 1370/11/11هـ بالموافقة على قرار مجلس الشورى رقم 179بتاريخ 1370/9/23هـ والمتضمن في قرته الثانية ما يلي:"الاشتراك في الغرف الزامي على جميع الموردين والمصدرين والوسطاء والمقاولين والمصارف"، كما نص في الفقرة الرابعة منه على ما يلي:"امانة الجمارك مبلغة بعدم جواز فسح أي بضاعة ما لم يكن صاحبها مسجلا في الغرفة ومشتركا فيها، وحاملا بطاقة التسجيل المجددة لكل سنة "، كما قرر مجلس الوزراء في 1381/11/11هـ اعطاء كل من الغرف التجارية والصناعية قطعة ارض مناسبة لاقامة بناية لها عليها بما يتلائم مع التطور العمراني في المملكة[1].

وتماشيا مع النهضة التي مرت بها المملكة صدر نظام جديد للغرف التجارية الصناعية بالمرسوم الملكي رقم الملكي رقم م6 وتاريخ 1400/4/30هـ وصدرت لائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم 1871 وتاريخ 1401/5/22هـ[2]. ومن اجل ايجاد مظلة تجمع الغرف السعودية وتعمل على تمثيلها محليا وخارجيا وترعى مصالحها المشتركة اعلن في عام 1400 الموافق في اذار 1980 عن تاسيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية[3].

قامت منظومة الغرف التجارية الصناعية في المملكة العربية السعودية وما تزال بدور متنام في تنظيم فعاليات القطاع الخاص وحققت الكثير من المنجزات في قيادة العمل المؤسسي لهذا القطاع وتبني مبادراته وتعزيز اسهاماته في تنفيذ برامج التنمية الشاملة. فقد ساهمت بكل ما اتيح لها من امكانيات وخبرات في تحقيق نقلة

---

(1) ال سعود، المصدر السابق، ص ص 446-447.
(2) نظام الغرف التجارية الصناعية السعودية، المرسوم الملكي رقم م /6 بتاريخ 1400/4/30.
(3) موقع مجلس الغرف السعودية ؟؟؟

نوعية في خدماتها لقطاع الأعمال بما يلبي احتياجاته الآنية ويستجيب لتطلعاته المستقبلية. وتتواصل جهودها لتطوير خدماتها وارتياد آفاق جديدة في نوعية الأنشطة الموكلة إليها لخدمة منتسبيها وما بلغته الغرف التجارية الصناعية في الوقت الحالي من انتشار جغرافي ونمو في إمكاناتها هو انعكاس صادق للمساندة التي تقمها لها حكومة خادم الحرمين الشريفين مما مكنها من التواجد المؤثر في ساحة العمل الداخلي بالإضافة إلى حضورها الفاعل في المؤتمرات الإقليمية والدولية[1].

وتتولى وزارة التجارة مهمة الاشراف على الغرف التجارية الصناعية ومجلس الغرف السعودية، كما تتولى الإشراف على انتخابات مجالس إدارة الغرف التجارية الصناعية ومتابعة أعمال الغرف وإزالة ما يصادفها من معوقات وتوجيهاها لتأدية رسالتها وفق قرار مجلس الوزراء رقم 66 وتاريخ 1374/4/6هـ.كما تقوم الوزارة بمراجعة الميزانيات السنوية لمختلف الغرف التجارية الصناعية ومجلس الغرف السعودية وحساباتها الختامية وتقارير مجالس إداراتها[2].

وخلال السنوات الأخيرة تنامي الدور الذي تقوم به منظومة الغرف التجارية الصناعية بالمملكة وتحقيقها لمنجزات كبيرة والإسهام بدور فاعل في أعمال الغرف التجارية الصناعية الخليجية والعربية والإسلامية والدولية ومن الاتجاهات العامة للتطور في أنشطة الغرف نجد أنها اهتمت بإنشاء المباني المهيأة والمجهزة بقاعاتها التي تتيح لرجال الأعمال لقاء نظرائهم من الوفود الزائرة، وإقامة الندوات التي تعالج قضايا كافة شرائح رجال الأعمال من تجار وصناعيين ومهنيين وغيرهم، وكذلك اهتمت الغرف بإنشاء مراكز للمعارض تهدف إلى إقامة

[1] الغرف التجارية والصناعية في المملكة، منشور على شبكة الانترنيت على الموقع www.commerce.gov.sa
[2] المصدر نفسه.

المعارض الوطنية في المقام الأول للتعريف بالإنتاج الوطني ثم استقبال المعارض الدولية لمعرفة التطورات التقنية التي تمت في مختلف أسواق العالم. كما اهتمت الغرف ببناء وتجهيز مراكز التدريب للقطاع الخاص وذلك بهدف إعداد الشباب السعودي وتأهيله لدخول سوق العمل وبهذا العمل تلعب الغرف دورا مكملا لدور الدولة التي توسعت في التعليم بشكل كبير لإعداد القوى العاملة الوطنية المؤهلة والمسلحة بسلاح العلم لتلعب دورها في التنمية الاقتصادية للبلاد، وقد لعبت مراكز التدريب دورا أساسيا لتوطين الوظائف في المملكة وتتابع الغرف التجارية الصناعية في كافة المواقع اسهاماتها في تهيئة مناخ الاستثمار اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ربوع المملكة. وفيما يأتي جدول يبين عدد الغرف التجارية والصناعية في المملكة وتاريخ تأسيسها وفروعها[1]:

ت	اسم الغرفة	تاريخ إنشائها	عدد الفروع	مكانها
1	مجلس الغرف التجارية الصناعية بالرياض	1400	-	-
2	الغرفة التجارية الصناعية بجدة	1365	3	رابغ – القنفذة – الليث
3	الغرفة التجارية الصناعية بمكة المكرمة	1367	-	-
4	الغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية	1372	3	الجبيل- الخفجي- حفرالباطن
5	الغرفة التجارية الصناعية بالرياض	1381	9	الدوادمي – شقراء – وادي الدواسر- السليل – ساجر-عفيف- الرماح- المزاحمية- حوطة بني تميم
6	الغرفة التجارية الصناعية بالمدينة المنورة	1387	4	العلا- خيبر – مهد الذهب – الحناكية
7	الغرفة التجارية الصناعية بالقصيم	1398	4	البكيرية- الرس – المذنب- البدائع
8	الغرفة التجارية الصناعية بالطائف	1398	4	الحويه –تربة – الخرمة – رنية

(1) الغرف التجارية والصناعية في المملكة، منشور على شبكة الانترنيت على الموقع www.commerce.gov.sa.

ت	اسـم الغرفـة	تاريخ إنشائها	عدد الفروع	مكانهــا
9	الغرفة التجارية الصناعية بالمجمعة	1399	-	
10	الغرفة التجارية الصناعية بينبع	1399	2	ينبع الصناعية – بدر
11	الغرفة التجارية الصناعية بتبوك	1401	5	ضبا – املج – الوجه- تيماء- حقل
12	الغرفة التجارية الصناعية بالإحساء	1401	1	الهفوف
13	الغرفة التجارية الصناعية بابها	1401	7	النماص- محايل عسير – بلقرن –المجاردة - سراة عبيدة - ظهران الجنوب – تثليث
14	الغرفة التجارية الصناعية بحائل	1403	1	بقعاء
15	الغرفة التجارية الصناعية بعرعر	1403	2	رفحا – طريف
16	الغرفة التجارية الصناعية بجيزان	1404	6	بالدرب –بأحد المسارحة – بالداير بن مالك- فرسان- ابوعريش-صبية
17	الغرفة التجارية الصناعية بالباحة	1404	1	بلجرشي
18	الغرفة التجارية الصناعية بنجران	1404	1	شرورة – حبونا
19	الغرفة التجارية الصناعية بالجوف	1405	2	طبرجل – دومة الجنل
20	الغرفة التجارية الصناعية بالقريات	1408	-	
21	الغرفة التجارية الصناعية الزلفي	1424	-	
22	الغرفة التجارية الصناعية بالخرج	1426	2	الدلم – الأفلاج
23	الغرفة التجارية الصناعية المخواة	1428	1	قلوة
24	الغرفة التجارية الصناعية عنيزة	1428	-	
25	الغرفة التجارية الصناعية بيشة	1429	-	

5. فلسطين:

تعتبر غرفة تجارة حيفا اقدم الغرف التجارية الفلسطينية فقد أسست عام 1921، وفي نفس العام تم تقسيمها الى غرفتين عربية ويهودية وذلك نتيجة لضغوط تجار يهود غربيين (اشكنازييم) الذين كان عددهم يزيد على عدد التجار اليهود من الطائفة الشرقية (سنارديم)، وسرعان ما بدأت الغرف التجارية اليهودية تأخذ على عاتقها مهام قومية مثل استيعاب مهاجرين يهود، وايجاد مصادر عمل وتشغيل للعمال اليهود[1].

اما ثاني غرفة تجارية فلسطينية فهي غرفة تجارة القدس والتي أسستها السلطات البريطانية في عام 1922 وكانت برئاسة موظف بريطاني وانظم اليها العديد من التجار العرب، ولانها لم تقدم خدمات تذكر لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، سارع بعض رجال الاعمال العرب وفي محاولة منهم لمقاومة محاولات تدمير الاقتصاد العربي الى تأسيس الغرفة التجارية العربية في القدس عام 1936 حيث مثلت الوسط التجاري العربي[2]، وقد عين احمد حلمي باشا [3] رئيسا فخريا لها،

---

[1] **يوفال اليتسور، الحرب الاقتصادية (100) سنة من المواجهة الاقتصادية بين اليهود والعرب، ترجمة محمد الدويري وبدر عقيلي، (عمان، 1998)، ص21.**

[2] **انسحب المهنيون العرب ايضا من الجمعيات التي كانت تشملهم مع اليهود ومنهم المهندسون حيث عقدوا اجتماعا في القدس وقرروا تاسيس جمعية المهندسين العرب لتمثل المعماريين والميكانيكيين والكهربائيين. انظر: بشير بركات، "الاقتصاد المقدسي خلال الاحتلال البريطاني"، مجلة البيادر، العدد (887)، بحث منشور على موقع المجلة www.al-bayader.com**

[3] **احمد حلمي باشا: ولد في مدينة صيدا عام 1882 حيث كان والده ضابطا في الجيش العثماني، وانتقل مع والده الى نابلس، تعلم العربية واصول الدين على ايدي بعض الاساتذة، عمل في المصرف الزراعي بناباس، ثم عمل محاسبا ومديرا لاملاك الدولة في لواءي الديوانية العمارة بالعراق، وشغل منصب وكيل متصرف اللواء، تولى قيادة فرقة متطوعين من ابناء العشائر في العراق حاربت الى جانب الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الاولى، وحين تولى**

في حين كان يديرها فعليا كلا من عبد الباري بركات وشلبي الجمل ويوسف البنا، وكان مقرها في شارع ماملا [1].

وخلال حرب النكبة عام 1948 احتل اليهود مكاتب الغرفة التجارية، ولكن أعيد تشكيلها بنفس العام في البلدة القديمة،ثم نقلت الى مبنى جديد اقيم شمالي المتحف الفلسطيني، وقد تولى رئاستها عبد الباري بركات خلال الفترة 1950-1953[2].

اما عن باقي الغرف التجارية الفلسطينية فان غرفة تجارة طولكرم قد أسست عام 1942، وغرفة تجارة رام الله عام 1950، وغرفة تجارة بيت لحم عام 1952، وفي عام 1953 أسست غرفة تجارة وصناعة نابلس وغرفة تجارة وصناعة اريحا، وغرفة تجارة وصناعة جنين[3]، اما قطاع غزة فقد أسست فيه عام

الامير فيصل بن الحسين الحكم في سورية عين مديرا عاما لوزارة المالية (1919ـ1920)، وبعد احتلال الفرنسيين لسوريا نزح الى شرقي الاردن وعين مشاورا للمالية عام 1922، وفي عام 1926 توجه الى فلسطين وعين مراقبا عاما للاوقاف الاسلامية، واستقال من عمله عام 1930 حين اشترك مع عبد الحميد شومان في تأسيس البنك العربي، وتولى ادارته العامة، ثم اسس البنك الزراعي وبنك الامة العربية، وعلى اثر اعلان الاضراب في فلسطين عام 1936 وتأليف اللجان القومية اختير عضوا في اللجنة العربية العليا. شارك في الدفاع عن القدس ضد هجمات الصهاينة اثر صدور قرار التقسيم عام 1947، وبعد الاحتلال الصهيوني قرر مجلس جامعة الدول العربية في اب 1948 انشاء حكومة عموم فلسطين واختير رئيسا لها، وشارك بصفته هذه في اجتماعات مجلس الجامعة ممثلا عن فلسطين، غادر من القاهرة الى لبنان في منتف عام 1963 وتوفي هناك في العام نفسه. انظر: الموسوعة الفلسطينية، المجلد1 (أ ـ ث)،(دمشق،1984)،ص96 ـ 97.

[1] بركات، المصدر السابق.

[2] المصدر نفسه.

[3] مكتب اتحاد غرف التجارة الاردنية، اتحاد غرف التجارة الأردنية تأسيسه وأهدافه ودوره الاقتصادي وتقريره السنوي لعام 1970، (عمان، 1971)، ص 10.

1954 الغرفة التجارية الفلسطينية لقطاع غزة للشؤون التجارية والصناعية والزراعية، وفتحت الغرفة لها فروع في مدن خان يونس ورفح ودير البلح[1].

ويذكر ان الغرف التجارية الفلسطينة دائبت على عقد الاجتماعات الفورية في المدن الرئيسة المختلفة بين الحين والاخر في الحالات الطارئة للنظر في الشؤون التجارية ذات المساس بمصلحة البلاد وحلها بما تقتضيه من السرعة، فعلى سبيل المثال عقد في مدينة غزة في 30 اب 1940 الاجتماع الثامن للغرف التجارية، وقد اتخذت فيه القرارات الاتية:

1. تقديم طلب للحكومة بلزوم صرف قرض للبيارات (بساتين البرتقال) التي غرست في عامي 1935-1936 والتي تعطي ثمرا يضمن اعادة القرض مع فائدة للحكومة.
2. مطالبة الحكومة بتاليف لجنة اقتصادية عليا تعطى لها صلاحية تنفيذية كالصلاحية المعطاة للجنة الاثمار الحمضية.
3. مراجعة الحكومة بتسهيل صرف الاجازات لاصحاب الاراضي الزراعية.
4. ان تبذل اللجنة جهدها في تشجيع وترويج مصنوعات غزة والمجدل وايجاد اسواق لها في البلاد.
5. مراجعة الحكومة بايجاد اسواق للبرتقال في الخارج للموسم القادم.
6. اعادة البحث مع الحكومة لزوم اعادة بناء ميناء غزة.
7. العمل على تشجيع الزراعة لدرجة تمكن الاهلين من الاستغناء عن الاستيراد من الخارج.

[1] **دليل الكويت، دليل الغرف العربية، ص 509 وص 528.**

8. مطالبة الحكومة باعفاء المزارعين والملاكين واصحاب البيارات من الضرائب طيلة مدة الحرب.

9. مطالبة الحكومة بالسماح بزراعة اليبغ العربي في قضاء غزة وطلب مرشد من دائرة الزراعة يرشد المزارعين الى طرق زراعته الحديثة.

10. السعي لدى الحكومة لتعبيد طريق غزة – بئر السبع وغزة – خان يونس.

11. ان تشتري الحكومة برتقال فلسطين كما اشترت قطن مصر وتمر العراق وخرنوب قبرص.

12. مطالبة الحكومة بتشغيل العمال في بعض المدن الفلسطينية العربية التي ساءت فيها احوال العمال.

13. تقديم مذكرة شكر للحكومة لاطلاق سراح عدد من المعتقلين والسعي للافراج عن الباقين في اقرب فرصة ممكنة[1].

6. الأردن:

تعتبر غرفة تجارة عمان اقدم واكبر غرفة تجارية اردنية، فقد أسست في عام 1923 بوصفها مؤسسة ذات نفع عام لها شخصيتها المعنوية، وقد بلغ عدد منتسبيها انذاك (40) عضوا[2]، وبعد صدور قانون الغرف التجارية والصناعية الاردني عام 1949 بدأ تأسيس الغرف ياخذ وتيرة متصاعدة فقد أسست غرفة تجارة اربد عام 1950، وغرفة تجارة الكرك عام 1951، وغرفة تجارة الزرقاء عام 1958، وغرفة تجارة الطفيلة عام 1963، وغرفة تجارة السلط عام 1963،

---

[1] عبد الحميد العاني، الارهاب الصهيوني والمقاومة العربية في فلسطين من وثائق الممثليات العراقية في حيفا والقدس 1936-1948، (بغداد، 2000)، ص ص 528 و592.

[2] نبذة تاريخية عن غرفة تجارة عمان، اوراق غير منشورة مرسلة من الغرفة للباحث.

وغرفة تجارة العقبة عام 1965، وغرفة تجارة مادبا عام 1969، وغرفة تجارة الرمثا عام 1969، وغرفة تجارة معان عام 1971، وغرفة تجارة المفرق عام 1971، وغرفة تجارة جرش عاك 1976، وغرفة تجارة المـزار عـام 1987، وغرفة تجارة الشونة الجنوبية عام 1995[1].

اما عن مظلة الغرف التجارية الاردنية فقد تمثلت في اتحاد الغرف التجارية الاردنية الذي تأسس في 19 كانون الاول 1955، وبموجب نظامه الـداخلي حـددت ابـرز مهامـه في الاهـتمام بالشـؤون التجاريـة والاقتصادية العامة وتوحيد جهـود الغـرف المنظمـة اليـه وتمثيلهـا بشـكل رسـمي، والاشـتراك في المـؤتمرات والمعارض المحلية والعربية والدولية ذات الطابع التجاري والاقتصادي العام، وكـذلك التعـاون مـع الجهـات المختصة بجمع وتنسيق المعلومات والإحصاءات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتعميمها عـلى الأوسـاط المختصة داخل الأردن وخارجه، والعمل مع الجهات الرسمية المختصة من اجـل تنميـة التجـارة والاقتصـاد الأردني، ودراسة المشاكل والقضايا المتعلقة بها وتقديم الاقتراحات المتعلقة بالقوانين والأنظمة ذات الطـابع التجاري والاقتصادي فضلا عن بعض المهام الاخرى[2].

[1] اتحاد غرف التجارة الاردنية في سطور، (عمان، 1995)، ص14.

[2] مكتب اتحاد غرف التجارة الاردنية، اتحاد غرف التجارة الاردنية، ص ص 10-17.

وفيما يلي جدول يبين تطور عدد المنتسبين في الغرف التجارية الاردنية اعضاء اتحاد غرف التجارة الاردنية للفترة 1955-1995[1]:

اسم الغرفة	1955	1965	1975	1985	1995
عمان	1000	3000	5193	13067	3017
اربد	240	1759	1476	3985	6000
السلط	100	260	543	852	1636
الكرك	101	113	518	930	1200
الزرقاء	-	1269	4091	7886	13017
مادبا	-	300	1270	1140	1095
العقبة	-	621	796	1505	3657
الطفيلة	-	120	160	574	838
المفرق	-	-	471	1214	1678
الرمثا	-	-	500	600	930
معان	-	-	198	426	780
جرش	-	-	-	487	923
المزار	-	-	-	-	400
الشونةالجنوبية	-	-	-	-	116

7. العراق:

مـا ان اسـتكملت بريطانيـا احتلالهـا للعـراق في عـام 1918 حتـى أخـذت تعمـل بكـل جهـدها للمحافظة على مصالحها الاقتصادية فيه فقد قام ارنولد ولسن Wilson بعقد اجتماع مـع ممثلـين البنـوك العاملة في بغداد انذاك (البنك العثماني والبنك الشرقي) وممثلي بعض الشركات للتباحث معهم حـول فـتح غرفة تجارية بريطانية

[1] اتحاد غرف التجارة الاردنية في سطور، ص 16.

في بغداد[1]، وما هي الافترة قصيرة حتى تم الاعلان عن تأسيس هذه الغرفة وحددت اهدافها بالعمل على تشجيع المصالح التجارية للمصارف والملاحة النهرية والمحلات التجارية البريطانية في بغداد، وتشجيع وتسهيل المعاملات التجارية مع بريطانيا[2].

وبعد قيام الحكم الوطني في العراق عام 1921 اصبحت الضرورة ملحة لتأسيس غرف تجارة عراقية، وقد صدرت العديد من الدعوات في صحف البلاد المحلية تطالب الحكومة بتأسيس الغرف التجارية[3]، لذلك سنت الحكومة العراقية بعد حصول موافقة مجلس النواب والاعيان قانون غرف التجارة ذي الرقم (40) لسنة 1926، وكان هذا القانون على نمط النظام الفرنسي- الذي تكون بموجبه الغرف التجارية مؤسسات شبه حكومية، وقد الف من ثلاثين مادة وزعت على اربعة فصول، ورد في المادة الثانية تعريف لغرف التجارة بانها "مؤسسات عامة تتألف من التجار لتمثيل منافع التجار وحمايتها وذلك في مناطق معينة يحددها وزير المالية"، وجاء في المادة الثالثة "ان تأليف غرف التجارة يكون بقرار من وزير

[1] جريدة العرب (عراقية) العدد 478 في 17 شباط 1919.

[2] كانت تشكيلة الغرفة على الشكل التالي: الرئيس: نايت Night نائب الرئيس ولسن Wilson والسكرتير: فير هارست Varharst اما اعضاء اللجنة فهم: تانفليد Tanfield الشركة الشرقية التجارية، تايموند Tamond الشركة الشرقية التجارية، لمسدن Lomisden (الخواجات) لمدن وكرين، ريد Reed البنك العثماني،كولي Coley (الخواجات) شركة اندرومير للنقل، رندل Randel شركة هربرت ونورت المحدودة، و.ه. ايستورد Steward شركة زرع القطن البريطانية، وود Wood (الخواجات) داود ساسون وشركاؤه، جيك Cheke (الخواجات) داود ساسون وشركاؤه، لاد Lad بياع بالمزاد،كليندن Cleandean (الخواجات) شركة ماكنزي وشركائهم، تايلرTalyar البك الشاهي، موريس Moris البنك الشرقي،بارسلو Barslo شركة التبغ البريطانية الامريكية، مايرس Miros (الخواجات) موترل وكريك لند. ينظر: الحديثي، المصدر السابق، ص 27.

[3] جريدة العالم العربي، العدد (328) في 17 نيسان 1925.

المالية او بطلب من التجار"، واعطت المادة الرابعة الحق لجميع التجار والصيارفة والمصارف والسماسرة والمقاولين في العراق من أي تبعية كانوا في الاشتراك بالغرفة، وتناولت باقي المواد طريقة الانتخاب في لجنة ادارة الغرفة[1].

وتناول الفصل الثاني من القانون وظائف الغرفة وابرزها تزويد دواوين الحكومة والمحاكم بالمشورة والمعلومات التي تطلب منها عن التجارة والصناعة، وتقترح تعديل القوانين التجارية والصناعية والتعريفة الكمركية، والامور المتعلقة بفتح الطرق وسائل النقل برا ونهرا وبحرا والبرق والبريد وغيرها من الامور الاخرى، في حين ركز الفصل الثالث من القانون على الجمعيات التجارية التي تقوم بمهام الغرف التجارية في المناطق ذات النشاط التجاري الاقل وكيفية تأسيسها واهدافها، اما الفصل الرابع فقد تضمن إحكاما عامة وعقابية[2].

بموجب هذا القانون أسست في عام 1926 الغرف التجارية في (بغداد، الموصل، البصرة)، وقد شهد عام 1949 تأسيس رابع غرفة تجارية في العراق وهي غرفة تجارة الحلة، ومن ثم أسست غرفة تجارة العمارة عام 1950، وغرفة تجارة كركوك عام 1956، وغرفة تجارة الناصرية عام 1958، وغرفة تجارة الديوانية عام 1961، وغرفة تجارة اربيل عام 1966، وغرفة تجارة الكوت عام 1968، وبمرور الزمن لم تبقى محافظة عراقية الا وأسست بها غرفة تجارية[3].

8. البحرين:

تعتبر غرفة تجارة البحرين اقدم غرفة تجارية في منطقة الخليج العربي حيث يعود تأسيسها الى عام 1939، ونتيجة لقدم هذه الغرفة ودورها الفاعل في

---

(1) **غرفة تجارة بغداد، التقرير السنوي 1935-1936، (بغداد، 1936)، ص 125.**

(2) **غرفة تجارة بغداد، التقرير السنوي، ص 126.**

(3) **صلاح عريبي عباس، الغرف التجارية العراقية..انجازات الماضي وطموحات المستقبل، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة تكريت، ص 5.**

تنمية الحياة الاقتصادية في البحرين من جهة، ولتوفر معلومات وافيه عن هذه الغرفة فقد خصصا فصلا كاملا عنها في هذه الدراسة.

9. الكويت:

من المعروف ان الكويت تفتقر للموارد الطبيعية وخصوصا المياه والثروة الزراعية ولاكنها في الوقت نفسه تمتلك شاطئا ومركزا جغرافيا يصلح للملاحة لذلك اتجها سكانها عبر تاريخها نحو البحر لاستغلال ثرواته فقاموا ببناء السفن من اجل الغوص والبحث عن الؤلؤ وصيد الاسماك ونقل البضائع، الامر الذي جعل سكانها يتميزون بنشاطهم التجاري وهذا ما يؤكده الراحلة الدنماركي نيبور الذي زارها في اواسط القرن الثامن عشر ووصفها بقوله:"مدينة تجارية عامرة يبلغ سكانها عشرة الاف نسمة يملكون ثمانمائة مركب"[1].

كانت اهم السلع التي يتاجر بها الكويتيون تتمثل في الؤلؤ والمواد الغذائية المختلفة، وبسبب صغر حجم السفن التي كان يعملون عليها في البداية فان تجارتهم اقتصرت على التعامل مع بغداد والبصرة بصورة رئيسة، ولكن ما ان امتلكوا بعض السفن الكبيرة حتى بدأت تجارتهم تصل الى الهند والدول العربية بشمال افريقيا، وكان لازدهار اسواق اللؤلؤ العالمية ومهاجرة بعض الأثرياء الى الكويت ونشوب الحرب العالمية الاولى أثره في زيادة النشاط التجاري في الكويت وخاصة بين الكويت ونجد والاحساء وبلاد الشام، وقد ترتب على زيادة هذا النشاط اثراء الكثير من التجار حتى يقال ان الثروات اصبحت تعد بالملايين بعد كانت تعد بالألوف[2].

(1) هيثم الملوحي، "غرفة تجارة وصناعة الكويت في اربع سنوات ونيف"، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص 33.
(2) طايل وابو اسماعيل، المصدر السابق، ص 72.

تغير شـكل النشـاط التجـاري في الكويـت بسـبب كسـاد تجـارة اللؤلـؤ نتيجـة لاكتشـاف اللؤلـؤ الصناعي منذ عام 1925، ولاكتشاف النفط وبدء تصديره بكميات تجارية منذ عـام 1946، واصبح الاتجـاه نحو الاستثمارات في الاراضي والعقارات وساعد على هذا التوجه اهتمام الحكومة بالمشاريع العامة وخاصـة المباني، وتوزيع الحكومة لبعض عائدات النفط على شكل خدمات اجتماعية، كـما ازدهـر النشـاط التجـاري بسبب توافد الوافدين وتوسع الاسواق وزيادة القوة الشرائية للمواطنين[1].

نتيجة لما تقدم نشأة في الكويت طبقة تجارية متميزة وقد اخذ افراد هذه الطبقة يعملون عـلى تنظيم انفسهم في تكتل خاص بهم من اجل الدفاع عن مصـالحهم والمسـاهمة في ازهـار النشـاط التجـاري وبناء البلد، لذلك بدا هؤلاء يفكرون في تأسـيس غرفـة تجاريـة منـذ عـام 1952 حيـث بحـث الموضـوع في المجلس البلدي، الا انه لم يطبق على ارض الواقع الا في 12 شباط 1955 حيث صدر القـرار ذي الـرقم (77-51) والذي نص على:"انشاء غرفة للتجارة بمرسوم اميري توكل اليها مهمة اصدار الأنظمة والقوانين الخاصـة بالشؤون التجارية بحيث تتلاءم مع الوضع والطابع التجاري في الكويت"[2].

وبموجب هذا القرار شكلت اللجنة المؤقتة لإنشاء الغرفة، وقد قررت هذه اللجنـة في 10 كـانون الاول 1955 استيفاء مبلغ مائة روبية من التجار في شكل تامين مقابل اشتراكهم في الغرفـة، وفي 30 تشرـين الثاني 1958 دعت اللجنة جميع التجار ورجال الصناعة الى دفع تأمينات اشتراكهم لكي يحـق لهـم الاشـتراك في انتخابات الغرفة، وقد قامت اللجنة المؤقتة بالإشراف على وضع قانون الغرفة ونظامها الداخلي والاعـداد لانتخابات الغرفة، وفي الاول من ايار 1959 وفي المدرسة المباركية وبحضور 390 تاجر مـن اصـل 481 ممـن سددوا الاشتراكات

[1] الملوحي، المصدر السابق، 34.
[2] شحاته وابو اسماعيل، المصدر السابق، ص 72.

جرت انتخابات الغرفة وتم انتخاب 15 عضوا رئيسيا لاول مجلس لادارة الغرفة و 15 عضوا احتياطيا، وانتخب السيد عبد العزيز الصقر رئيسا لمجلس الادارة والسيدان يوسف الفليح ويعقوب الحمد نائبين للرئيس، والسيد فهد المرزوق امين صندوق فخري للغرفة[1].

باشرت الغرفة اعمالها الرسمية في مطلع شباط 1960 بجهاز اداري يتكون من خمسة موظفين يراسهم السيد هيثم الملوحي الذي شغل وظيفة سكرتير الغرفة، وكانت اهم الوظائف التقليدية التي مارستها هي التصديق على الفواتير واصدار شهادات الانتساب والرد على المكاتبات الواردة والاتصال بالعالم العربي والاجنبي[2]. فضلا عن ذلك فقد ساهمت في اصدار العديد من القوانين والتشريعات واعدت الكثير من التشريعات وشاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والاقليمية والدولية وانضمت الى العديد من الاتحادات والمؤسسات الدولية، كما انها كانت من اولى الغرف التجارية التي تهتم باستخدام التقنية العصرية في عملها حتى انها حصلت في عام 2005 على المركز الاول في المسابقة التي اجرتها غرفة التجارة الدولية في مجال تقنية المعلومات والانترنيت[3].

10. قطر:

أسست غرفة تجارة وصناعة قطر بموجب القانون رقم (4) لسنة 1963 الصادر في 16 شباط 1963 وكانت الغرفة بموجب هذا القانون تعد ضمن الادارات الحكومية بالدولة، وبصدور القانون رقم (11) لسنة 1990 في 6 حزيران 1990 تغير وضع الغرفة حيث اصبحت بموجب القانون الجديد مؤسسة مستقلة ذات نفع عام تمثل المصالح التجارية والصناعية والزراعية لمنتسبيها من فاعليات

(1) الملوحي، المصدر السابق، ص 34.
(2) شحاته وابو اسماعيل، المصدر السابق، ص 73.
(3) انظر ملحق رقم (7).

القطاع الخاص بالدولة، ولكن على من هذا القانون بقي اعضاء مجلس ادارة الغرفة يتم اختيارهم بطريقة التعين من قبل الدولة وذلك من خلال صدور مرسوم اميري بتشكيل اعضاء المجلس على ان يقوم الاعضاء في اول اجتماع للمجلس بعد تشيله بالاختيار من بينهم رئيسا ونائبا للرئيس وامينا فخريا للصندوق وحددت مدة العضوية بخمس سنوات، الا ان هذا الوضع تغير في 8 تموز 1996 حيث شهدت قطر اول تجربة ديمقراطية تمثلت بصدور القانون رقم (11) لسنة 1996 والقاضي بتعديل بعض احكام القانون السابق وبصفة خاصة المادة الثالثة عشر منه فقد عدلت هذه الفقرة ليسمح بموجبها بان يتم اختيار اعضاء مجلس ادارة الغرفة عن طريق الانتخاب المباشر من قبل الجمعية العامة بحيث يمثل هؤلاء الاعضاء القطاعات الاقتصادية المختلفة بالدولة، كما نص التعديل على ان صدور قرار من وزير المالية والاقتصاد تحدد فيه نسبة تمثيل القطاعات الاقتصادية المختلفة بعد اخذ راي الوزراء المعنيين، كما خفضت مدة العضوية الى اربع سنوات بدل من خمس، اما طريقة الانتخاب فتم تضمينها في نظام الغرفة الداخلي.

وبناء علي هذا التعديل صدر قرار وزير المالية والاقتصاد والتجارة رقم (10) لسنة 1997 بتحديد نسبة تمثيل القطاعات في مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة قطر على النحو التالي:

قطاع التجارة	خمسة اعضاء
قطاع المقاولات	اربعة اعضاء
قطاع الصناعة	ثلاثة اعضاء
قطاع الخدمات	عضوان
قطاع البنوك والاستثمار	عضو واحد
قطاع السياحة	عضو واحد
قطاع الزراعة	عضو واحد

كما نص القرار على قيام الاعضاء في اول اجتماع للمجلس فور انتخابه بانتخاب رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس وامينا فخريا للصندوق. [1]

11. الامارات

كان للنشاط التجاري اهمية خاصة لدى سكان الامارات قبل ظهور النفط وقبل اعلان دولة الاتحاد [2] وذلك لاسباب عديدة منها ارتباط هذه المهنة بمهنة صيد الؤلؤ بصورة مباشرة فكان التجار من الاهالي يقومون مقام الوسيط بين صيادي اللؤلؤ وتجار العالم، او يقومون هم بتصديره مباشرة الى بعض دول العالم مثل الهند وساحل افريقيا الشرقي ويعودون من هذه البلدان وهم يحملون مختلف البضائع التي تحتاجها بلادهم من مواد غذائية ومنسوجات وخيوط والبن والسكر وغيرها، كما ان جدب اليابسة وبخلها دفع سكان الامارات الى التوجه نحو ركوب البحر والتعود عليه وجعله المصدر الاساسي لرزقهم من خلال صيد اللؤلؤ والاسماك والاتجار بها[3].

---

[1] غرفة تجارة وصناعة قطر، غرفة تجارة وصناعة قطر النشاة والتطور، (قطر، 1999)، ص ص 17-18.

[2] نشأة النواة الاولى للاتحاد من خلال اتفاقية عقدت بين حاكم ابو ظبي وحاكم دبي في 18 شباط 1968 والتي نصت على دعوة بقية الامارات التي كانت تدخل ضمن ما كـــان يطلق عليه بـ (الامارات المتصالحة) للاشتراك في هذا الاتفاق، وبنهاية عام 1971 توةسع الاتحاد من خلال انظمام امارات الشارقة وام القيوين والفجيرة وعجمان وتكون بذلك الاتحاد السداسي، وفي عام 1972 انضمت امارة راس الخيمة للاتحاد ليكتمل تكوين الاتحاد السباعي وتظهر دولة الامارات العربية. ينظر: ابتسام عبد الامير حسون، دولة الامارات العربية المتحدة دراسة في الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1983، ص ص 29-30.

[3] خالد حسين علي المزروك، قطاع التجارة الخارجية ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ما جستير غير منشورة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1991، ص16.

نتيجة لهذا النشاط التجاري نمت في بعض الامارات طبقة تجارية[1] وبمرور الوقت اصبح افراد هذه الطبقة يبحثون عن تنظيم يمثلهم ويدافع عن مصالحهم، لذلك شهدت بعض الامارات تأسيس غرف تجارية وصناعية قبل اعلان دولة الاتحاد، في حين شهدت امارات اخرى هذا التأسيس بعد اعلان دولة الاتحاد واكتشاف النفط، وسنسلط الضوء فيما ياتي على تأسيس الغرف التجارية في الامارات السبع.

1. غرفة تجارة دبي:

تميزت دبي عن غيرها من الامارات بنشاطها التجاري حتى انها لقبت بـ (المدينة التاجرة)[2]، وذلك نتيجة لما حققته من تقدم واسع في نشاطها التجاري، فقد كانت من المناطق المتميزة ليس على نطاق الدولة فحسب بل على مستوى الخليج عموما، اذ اصبحت تضاهي أهميتها اهمية الكويت التجارية، ومن ثم تفوقت حتى اصبحت المركز التجاري الرئيس في المنطقة[3]، ومن اجل تنظيم واجهة للنشاط الاقتصادي والتجاري في دبي اصدر الشيخ راشد بن سعيد المكتوم بصفته حاكم دبي قانون غرفة تجارة دبي في الاول من تموز عام 1965، وكانت الفترة التي تأسست فيها الغرفة انذاك فترة فقد شهدت دبي عملية التنقيب عن النفط ومن ثم تصديره عام 1969 وهذا الامر انعكس على الامارة بشكل مباشر حيث بوشر بتنفيذ العديد من مشاريع النبية الاساسية الرامية الى تعزيز مكانة دبي في المنطقة كمركز اقليمي تجاري[4].

---

(1) صلاح العقاد، معالم التغيير في دول الخليج العربي، (القاهرة، 1972)، ص 7.

(2) المزروك، المصدر السابق، ص 16.

(3) نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، (بيروت، 1976)، ص31.

(4) كلمة عبد الرحمن غانم المطيوعي مدير عام غرفة تجارة وصناعة دبي في ندوة "دور المنظمات المهنية في تنمية القطاعات الاقتصادية " والمنعقدة في العين بتاريخ 5-6 تشرين الثاني 1990. وهي عبارة عن مجموعة من الاوراق مرسلة من غرفة تجارة دبي للباحث.

ومن اجل ضمان قيام الغرفة بدورها على أكمل وجه حرص الشيخ راشد منذ البادية على ان يضم مجلس ادارة الغرفة رجال عامال ناشطين في جميع المجالات العمل من تجارة وصناعة ومقاولات وخدمات مصرفية ونقل وغيرها، وبالفعل اخذت الغرفة تمارس دورها بحسب ما نص عليه قانون تأسيسها فالى جانب اعمال التصديق والتوثيق واصدار الشهادات واستقبال الزوار والوفود التجارية المختلفة اهتمت الغرفة منذ البداية بالنظر في الشكاوى والخلافات التجارية وقامت بحل الكثير من الخلافات، كما قامت بدراسة الكثير من القضايا التي كانت تحال اليها وترفع ملاحظاتها الى حاكم الامارة. ويذكر ان اول مشروع قانون احيل الى الغرفة لمناقشته هو مشروع قانون جمارك دبي حيث حيث بدأ المجلس بدارسته في جلسته المنعقدة بتاريخ 6 تشرين الاول 1965، ومن ثم قامت بدراسة مشاريع اخرى منها مشروع قانون جريمة اصدار شيك بدون رصيد، وموضوع الوكالات التجارية واعتبار الامارات المتصالحة (وهي التسمية التي كانت سائدة انذاك) منطقة واحدة يتوجب على الشركات الأجنبية ان تنشىء في كل منها وكالة مستقلة لا ان تكون تابعة لوكيل اخر مسؤول عن المنطقة بكاملها، وكذلك عملية تنظيم تصدير الاسماك المجففة من دبي بشكل يحافظ على مصالح المصدرين وسمعتهم التجارية، ومشروع مراقبة اسعار الأدوية وغيرها من المواضيع المختلفة[1].

وبعد مضي عشر سنوات على تاسيس الغرفة ونتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية المختلفة ومن اجل تقديم الغرفة للمزيد من الخدمات وجد مجلس ادارة الغرفة ضرورة لتعديل قانون الغرفة، لذلك اصدر الشيخ راشد بن سعيد ال مكتوم في 26 حزيران 1975 قانون جديد للغرفة، وبموجب القانون الجديد أصبح اسم الغرفة (غرفة تجارة وصناعة دبي) وذلك لكي يشمل الاسم النشاط الصناعي الناشئ في الإمارة انذاك، كما سمح القانون بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة من اجل

[1] كلمة عبد الرحمن غانم المطيوعي، المصدر السابق.

إتاحة المجال لمشاركة اكبر في ادارة نشاط الغرفة وإعمالها. وفي 4 نسيان 1982 شهدت الغرفة تطورا اخر تمثل بإصدار حاكم الإمارة قانون تعديل قانون الغرفة لسنة 1975 وبموجب هذا التعديل ازداد عدد أعضاء مجلس ادارة الغرفة الى 25 عضوا وتحددت مدة العضوية بسنتين بدل من اربع سنوات[1].

2. غرفة تجارة وصناعة وزراعة راس الخيمة:

تعتبر غرفة تجارة راس الخيمة ثاني غرفة تجارية أسست بعد غرفة تجارية دبي، فقد تم تأسيسها بموجب المرسوم الاميري الذي أصدره الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة رأس الخيمة في 22 تشرين الاول 1967، في حين صدر قانون الغرفة ونظامها الداخلي في 24 تموز 1969، ومن اجل توسيع نشاط الغرفة ومن اجل شمولها لباقي القطاعات الاقتصادية فقد اضيف اليها النشاط الصناعي والزراعي وتم ذلك بموجب القانون والنظام المعدلين في 15 تموز 1973[2].

3. غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي:

نشأت غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي بمبادرة من القطاع الخاص في امارة ابو ظبي، ففي اواخر عام 1968 تقدم ثمانية وعشرون رجل من رجال الاعمال البارزين في الامارة بطلب الى حاكم الامارة الشيخ زايد بن سلطان يرجون فيه السماح لهم بتأسيس غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي، وبناء على هذا الطلب اصدر حاكم الامارة في 10 اذار 1968 المرسوم ذي الرقم (4) لسنة 1969 والذي سمح

---

[1] صالح راشد الظاهري، "الغرف التجارية والصناعية مع التأكيد على غرفة تجارة ابو ظبي اهدافها..انشطتها..انجازاتها.. وتحديات المستقبل "ورقة عمل مقدمة الى ندوة ندوة "دور المنظمات المهنية في تنمية القطاعات الاقتصادية" والمنعقدة في العين بتاريخ 5-6 تشرين الثاني 1990، ص 7. وهذه الورقة مرسلة من غرفة تجارة دبي للباحث.

[2] المصدر نفسه، ص 9.

بموجبه بتأسيس غرفة تجارة وصناعة ابو ظبي، وفي 8 مايس وافق الحاكم على تأسيس الغرفة وبموجب هذه الموافقة اصبح الأشخاص الذين قدموا الطلب هم الأعضاء المؤسسين لهذه الغرفة[1].

عقد اول اجتماع للغرفة في شهر مايس 1969 لانتخاب اول مجلس لادارة الغرفة وقد اختير احمد المسعود رئسا للغرفة وشغل المنصب حتى وفاته عام 1977، ومن ثم تولى رئاستها سعيد بن احمد العتيبة، وقد بدأت عملها في البداية في مكتب صغير تابع للديوان الاميري وبموظف واحد ولكن مع الوقت شهدت تطورات عدة وانتقل مقرها عدة مرات حتى استقر اخيرا في برج الغرفة المؤلف من عشرين طابقا في عام 1986. كما شهدت الغرفة صدور قانون بشأنها وهو القانون ذي الرقم (7) لسنة 1976 وبموجب هذا القانون الغي العمل بالقانون القديم، وزيد عدد اعضاء مجلس الادارة ليصل الى خمسة وعشرون عضوا، وحددت مدة العضوية بسنتين فقط[2].

4. غرفة تجارة وصناعة الشارقة:

استجابة للتطور الحضاري وضرورات التنمية الاقتصادية اسست غرفة تجارة وصناعة الشارقة بمقتضى مرسوم اميري صادر عن حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي في عام 1970 لتشارك بدور فاعل مؤثر في تنيم الحياة الاقتصادية وازدهار قطاعاتها التجارية والصناعية والمهنية على كافة المستويات بالتعاون مع المؤسسات والاجهزة المختصة[3].

[1] موسوعة المعارف، المصدر السابق، ص 28.

[2] الظاهري، ص 8 و ص 18.

[3] نبذة تاريخية عن تأسيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة، اوراق مرسلة من غرفة تجارة وصناعة الشارقة للباحث.

ومن اجل مواكبة حركة التطور الاقتصادي والحضاري الذي شهدته دولة الامارات من جهة وحرص الغرفة على تطوير خدماتها وأنشطتها المختلفة من جهة اخرى صدر قانون جديد للغرفة يحمل الرقم (1) لسنة 1980 متضمنا النظام الاساسي والقواعد والاحكام القانونية التي ترسم للغرفة اهدافها، كما امتدت أنشطة الغرفة الى كافة مدن الامارة واصبح لها مكاتب في مدن خورفكان وكلباء والذيد[1].

5. غرفة تجارة وصناعة عجمان:

أسست غرفة تجارة وصناعة عجمان بموجب القانون رقم (1) لسنة 1977 والذي أصدره الشيخ راشد حميد النعيمي حاكم عجمان في شهر شباط 1977، وقد منح القانون للغرفة شخصيتها القانونية والاعتبارية ذات الذمة المالية المستقلة، سعيا لتحقيق ما حدد لها من اهداف، وفي 12 اذار 1977 وبموجب المرسوم الاميري ذي الرقم (5) تشكل اول مجلس ادارة للغرفة برئاسة سالم سعيد السويدي، وضم المجلس في عضويته كل من حميد محمد ابو شهاب وسالم بن علي القيواني ومحمد بن عبد الله الشيبة وسلطان بن عبد الشيبة وخلفان سيف بن بدر وعبد الله علي الحمراني وعلي الكميتي ويوسف بن ناصر النعيمي وعبد الرحمن امين الشرفاء وحمد راشد النعيمي واحمد يوسف الشاعر ومحمد يحيى السويدي وخلف حمد ثاني وعمر عبد الرحمن المزروقي[2].

وفي 32 اذار 1977 عقدت الغرفة اولى جلساتها الادارية وقامت بتعين خليفة خميس الجلاف مدير عام للغرفة ومنذ ذلك الحين تولى مجلس ادارة الغرفة وضع الاطار الرئيسي لعمل الغرفة وسياسته المالية، وبذلك انضمت الغرفة الى

[1] نبذة تاريخية عن تأسيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة، اوراق مرسلة من غرفة تجارة وصناعة الشارقة للباحث.
[2] غرفة تجارة وصناعة عجمان، 25 سنة من التقدم سنوات في صور وكلمات، (عجمان، د،ت)، ص ص 1-3.

كوكبة الدوائر المحلية في امارة عجمان، وعملت على المساهمة بدور فاعل في مسيرة التنمية والبناء لامـارة عجمان من خلال نشاطاتها المختلفة[1].

6. غرفة تجارة وصناعة ام القيوين:

أسست غرفة تجارة وصناعة ام القوين في نيسان 1977 وبموجب نفس المرسوم الـذي أصـدره الشيخ راشد حميد النعيمي حاكم عجمان في شـهر شـباط 1977، وبموجب نفـس المرسـوم تـم تعيـين اول مجلس لادارة الغرفة[2].

7. غرفة تجارة وصناعة وزراعة الفجيرة:

بموجب المرسوم الاميري ذي الرقم (1) لسنة 1981 والذي اصـدره الشـيخ حمـد بـن محمـد بـن حمد الشرقي حاكم الفجيرة في 28 فبراير 1981 اسست غرفة تجـارة وصـناعة وزراعـة الفجـيرة وقـد تـولى ادارتها بموجب هذا القانون احد عشرا عضوا، وفي عام 1983 تم انتخاب مجلس ادارة للغرفة وقد بلغ عدد اعضائه 15 عضوا[3].

8. اتحاد غرف التجارة والصناعة:

من اجل إيجاد مظلة تمثل الغرف التجارية والصناعية بدولة الإمارات العربية تم تأسـيس اتحـاد غرف التجارة والصناعة في الدولة بموجب القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 1977 والذي أصدره الشيخ زايـد بن سلطان رئيس الدولة، وتم تشكيل اول مجلس ادارة له في 3 تموز 1977، ووفقا لهذا القـانون فـان عـدد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الأعضاء في الاتحاد يجب ان لايزيد على غرفة واحدة لكل امارة، وضم الاتحاد الغرف السبعة في الامارات المكونة للاتحاد،

[1] غرفة تجارة وصناعة عجمان، 25 سنة من التقدم سنوات في صور وكلمات، (عجمان، د،ت)، ص ص 3-4.
[2] المصدر نفسه، ص ص 3-4.
[3] الظاهري، المصدر السابق، 10.

اما مجلس ادارة الاتحاد فقد تالف من رؤساء مجالس ادارات الغرف الاعضاء ومن عضو من كل غرفة يختاره مجلس اداراتها[1].

12. عمان:

منذ تولي السلطان قابوس بن سعيد الحكم في عمان في 23 تموز 1970 دخلت عمان عهدا جديدا مميزا، حيث بدات تخطو خطوات واسعة وسريعة نحو التنمية الشاملة وفي مختلف المجالات، وكان من الطبيعي ان يواكب هذا التطور قيام مؤسسات اقتصادية فاعلة تساهم في بناء المجتمع العماني[2]، لذلك أسست غرفة تجارة عمان بموجب المرسوم السلطاني الصادر في 15 مايو 1973[3]، ومنذ ذلك التاريخ بدأت تستقطب رجال الاعمال فإذا ما نظرنا الى سجلات الغرفة نجد ان عدد المنتسبين اليها في عام 1974 بلغ 250 شركة، وفي عام 1975 وصل العدد الى 2105 شركة ومؤسسة، قفز هذا العدد في عام 1980 ليصل الى 11587 منتسب، وتضاعف في عام 1985 ليصل الى 25172 شركة ومؤسسة، واستمر العدد في الارتفاع حيث بلغ في عام 1990 42167 وفي عام 1995 71797 وفي عام 2000 تجاوز العدد 88 الف منتسب[4].

ومن اجل تلبية احتياجات هذا العدد المتزايد من المنتسبين والنهوض بالواقع الاقتصادي بشكل افضل كان لابد للغرفة ان تتجه نحو تطوير إمكانياتها وتوسع خدماتها، لذلك سعت الى زيادة كادرها الوظيفي بشكل كبير فبعد ان كان عدد موظفيها في بداية التأسيس لا يتجاوز اربعة موظفين وصل في عام 2000 الى

(1) الظاهري، المصدر السابق، ص 10.
(2) المجد العيد الثلاثون للنهضة المباركة، (عمان، 2000-2001)، ص 41.
(3) غرفة تجارة وصناعة عمان، كيف تستفيد من خدمات الغرفة، (عمان، د.ت)، ص 1.
(4) مجلة الغرفة، مجلة تصدرها غرفة تجارة وصناعة عمان، العدد 125 في نوفمبر 2000، ص 26.

اكثر من 150 موظف اغلبهم من اصحاب الكفاءات العلمية، كما اتجهت الغرفة نحو نحو إنشاء مقر لها يتناسب مع وضعها ودورها في الاقتصاد العماني لذلك افتتحت مقرا لها ذا مواصفات عالية في عام 1986، ومع زيادة الوعي بالعمل التجاري وتنامي الاهتمام به في مناطق مختلفة من السلطنة وتماشيا مع توجهات الحكومة في نقل التنمية والتطور الى مختلف مناطق عمان عملت الغرفة على انشاء فروع لها في المدن الكبيرة والرئيسية في محافظات ومناطق السلطنة [1]، كما أسست لها مكاتب خارجية، وهذه الفروع والمكاتب هي:

1. فرع نزوى:

افتتح هذا الفرع في عام 1983، وعمل على النهوض بالواقع الاقتصادي في المنطقة من خلال التعاون مع الجهات المختصة وتقديم خدماته للمجتمع التجاري.

2. فرع صحار:

يزاول هذا الفرع منذ تأسيسه في عام 1983 مهامه وأنشطته الهادفة في المقام الاول الى رعاية القطاع الخاص وتطوير إمكانياته، وله دور كبير في النهوض بالحركة الصناعية النشطة التي تشهدها منطقة الباطنية وذلك في ظل إنشاء ميناء صحار وجود منطقة صناعية كثيفة المنشات والمؤسسات الصناعية.

3. فرع صور:

لهذا الفرع منذ إنشائه في عام 1984 دور ريادي في مجال العمل الاقتصادي، وقد تضاعفت اسهاماته بعد انشاء مصنع الغاز الطبيعي المسال في الغليلة وتحول المنطقة الى مجمع صناعي استقطب استثمارات ضخمة واصبح، فقد

[1] المصدر نفسه، ص 27؛ وزارة الاعلام، عمان 2000 ثلاثون عاما من العطاء،(مسقط، 2000)، ص 94.

اخذ الفرع يقدم خدماته للشركات والمؤسسات العاملة في المشروع، حيث اخذ يعمل على التعريف بالفرص الاستثمارية التي يوفرها مشروع الغاز الطبيعي المسال بهدف اتاحة المجال امام الشركات الخاصة للاستفادة من الفرص الخدمية للمشروع، كما زادت فعاليات الفرع واتصالاته المستمرة برجال الاعمال.

4. فرع صلالة:

واكب هذا الفرع منذ تأسيسه في عام 1984 وبأنشطته المتعددة والمتنوعة الطفرة الاقتصادية التي شهدتها محافظة ظفار وبالأخص مدينة صلالة بانشاء ميناء صلالة للحاويات، كما عمل الفرع على تنشيط جهود القطاع السياحي.

5. فرع خصب:

افتتح هذا الفرع في عام 1986، وقد استمد دوره البارز من الاهمية الاقتصادية لمحافظة مسندم ويوظف تلك الاهمية من اجل تحقيق وخدمة اهداف التنمية الشاملة في السلطنة.

6. فرع ابراء:

اسس هذا الفرع في عام 1986 وهو يخدم قطاعا عريضا من الشركات والمؤسسات الاقتصادية في شمال الشرقية، ويساهم في تفعيل العمل الاقتصادي بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الحكومية والاهلية المعنية، ويعمل الفرع دائما على المشاركة في جميع الاجتماعات ذات الصلة بالامور الاقتصادية والتجارية التي تعقد في منطقة شمال الشرقية حيث يعمل على نقل رؤى القطاع الخاص الى الجهات المختصة، كما يعمل من اجل تذليل الصعاب والعقبات التي تعترض مسيرة رجال الاعمال[1].

[1] **غرفة تجارة وصناعة عمان، التقرير السنوي 1999، ص ص61-67.**

7. فرع عبرى:

تم تأسيس هذا الفرع في عام 1987، وهو بموقعه في ولاية عبرى يقدم خدماته الى مؤسسات وشركات كثيرة تزيد عن 4500، ولهذا الفرع دور كبير في تاسيس شركة الظاهر للاستثمار التي عملت الكثير من المشاريع في المنطقة، كما ان الفرع يعمل بجهد كبير من اجل خدمة رجال الاعمال والتجار في المنطقة وذلك من خلال الاتصالات بالجهات المختصة وتنظيم عدد من الندوات واللقاءات الهادفة وتقديم الاستشارات الاقتصادية والفرص الاستثمارية لرجال الاعمال والتجار وغيرها من الاعمال الاخرى.

8. فرع البريمي:

أسس هذا الفرع في عام 1987 وهو يعمل على تقديم خدماته لاكثر من اربعة الاف منتسب وشركة في منطقة الظاهرة، كما يعمل بالتنسيق والتعاون مع الفروع الاخرى وبالأخص فرع الغرفة في عبرى من خلال تنظيم الفعاليات الاقتصادية المشتركة.

أما مكاتب الغرفة الخارجية فهما مكتبان:

1. مكتب سلطنة عمان التجاري في بتايوان:

يسعى هذا المكتب الى تحقيق الأهداف التي تم تأسيسها من اجلها والمتمثلة في توفير المعلومات لرجال الإعمال في السلطنة وتايوان فيما يتعلق بفرص التعاون المشترك وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

2. مكتب سلطنة عمان التجاري بجوهانسبرج:

يعمل هذا المكتب على تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين السلطنة وجمهورية جنوب افريقيا،وتوسيع نطاق التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وعلى كافة الاصعدة[1].

[1] **التقرير السنوي، ص ص 67-72.**

دور الغرفة في التنمية الاقتصادية:

ادركت الغرفة منذ تاسيسها اتجاهات وسياسات الحكومة الاقتصادية التي ترمي على المستوى البعيد الى الاعتماد على القطاع الخاص للقيام باعباء التنمية الشاملة، فقد سعت الحكومة الى اصدار العديد من التشريعات التي من شأنها حماية القطاع الخاص، كما انشئت المؤسسات التي تساعد هذا القطاع على النهوض بدوره ومنها تاسيس بنك التنمية ومؤسسات التمويل الاخرى ومخصصات القروض الحكومية، وبالمقابل سعت الغرفة الى مشاركة رجال الاعمال وذوي الاختصاص في صياغة واقتراح السياسات التجارية والاقتصادية والتعبير عن الامال والطوحات ايضا وكذلك عملت على ايضاح الصعوبات التي تعترض طريق القطاع الخاص وذلك من خلال اشراك رجال الاعمال في لجان فرعية في المناطق، وتاسيس لجان متخصصة في الغرفة في مسقط والفروع، واشراك رجالات القطاع الخاص في اللجان الحكومية والاهلية، وفي اجتماعات ومناقشات اللجان المشتركة الداخلية والخارجية والى ما ذلك من جهود اخرى ساهمت بها الغرفة في هذا المجال منها توفير البيانات والمعلومات للمؤسسات والشركات سواء من المطبوعات او النشرات او التعاميم والخطابات، وهنا يمكن الاشارة الى ان الغرفة اصدرت اول دليل تجاري عام 1976 باللغتين العربية والانكليزية، واشتمل على مجموعة صغيرة من الشركات، وفي عام 2000 اصدرت الدليل التجاري الورقي والمغنط الذي يعتبر نقله نوعية في مجال الخدمات المعلوماتية، وتبنت الغرفة خطة معلوماتية واعلامية ميزة انشئت بموجبها دائرة متخصصة للبحوث والدراسات واخرى للمعلومات وثالثة للاعلام والنشر ومكتبة اقتصادية، كما استخدمت قنوات الاتصال بكافة اشكالها حتى وصلت الى الانترنيت، ومدت جسور الاتصال مع العالم الخارجي لمساعدة رجال الاعمال في الاطلاع على كل ما هو جديد في الساحة الاقتصادية والعالمية.

وانطلاقا من ثوابت الغرفة في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز اماكنيات القطاع الخاص ساهمت الغرفة بشكل جدي في الترويج لجذب واستقطاب الاستثمارات الاجنبية، ومع قيام الحكومة بالعديد من الاجراءات منها انشاء مركو ترويج الاستثمار وتنمية الصادرات واصدار قانون الاستثمار الاجنبي، وتقديم التسهيلات الاستثمارية والجمركية وغيرها قامت الغرفة بدعم جهود الحكومة من خلال الترويج للاستثمار عن طريق وسائلها الخاصة والمتمثلة بعقد الندوات والمؤتمرات والقاء المحاضرات واستقبال الوفود الاجنبية واقامة المعارض وغيرها، وقد استعانت بمكاتبها الخارجية في تايوان وجنوب افريقيا[1].

من جانب اخر سعت الغرفة الى دعم الصناعات الوطنية بالتعاون مع مؤسسات وهيئات عامة وخاصة في البلاد، وشاركت في الجهود المبذولة في هذا الاتجاه ومنها الحملة الوطنية لدعم المنتجات المحلية والتي تبنتها وزارة التجارة والصناعة وحملت شعار "المنتج الوطني اختيارنا الاول" وكذلك كان للغرفة دور بارز في المعرض المتنقل للصناعات الوطنية او البيت العماني واسهمت الغرفة في دعم الصناعة الوطنية ايضا من خلال تنظيم المعارض التجارية داخل وخارج السلطنة والمشاركة في الاسواق والمهرجانات المحلية الاقليمية والعالمية، وتنظيم زيارات ميدانية للمصانع العمانية للوفود القادمة للغرفة، كما دعمت الصناعة الوطنية اعلاميا وذلك من خلال المنشورات والمطبوعات التي تصدرها ومنها مجلة الغرفة والادلة التجارية والصناعية الاخرى، فضلا عن ذلك فان الغرفة دائبت على شراء احتياجاتها من الصناعة الوطنية.

ومن ابرز اعمال الغرفة ايضا قيامها باستحداث دائرة التدريب والتعمين في عام 1998 حيث اوكلت اليها مهمة الاهتمام بقطاع التدريب والتأهيل والتعمين من خلال رسم سياسات التدريب والتأهيل لموظفي الغرفة والقطاع الخاص عن طريق

---

[1] مجلة الغرفة، المصدر السابق، ص 28.

تنفيذ برامج تدريبية لقاعات وتخصصات يحتاجها السوق العماني، وقد صممت الغرفة برامج تدريبية متميزة عقدت من خلالها دورات تدريبية في مجالات متنوعة كالمحاسبة والمالية والسكرتارية والعلاقات العامة وغيرها من المجالات الاخرى. وفي مجال التعمين عقدت الغرفة لهذا الغرض العديد من الندوات والدورات والمؤتمرات والاجتماعات التي حثت من خلالها شركات ومؤسسات القطاع الخاص على يبني الكوادر الوطنية وتوفير فرص العمل المناسبة للعاملين من العمانيين. كما ان للغرفة دور كبير في دعم المسيرة التعليمية في السلطنة وذلك من خلال انشائها لكلية العلوم الادارية كأول كلية خاصة في السلطنة، ودعمها المستمر والدائم للمعاهد التدريبية ومؤسسات التعليم والتأهيل، فضلا عن استضافتها للمسؤولين في القطاع العام والخاص لمناقشة قضايا التدريب والتعمين، كما تستضيف الغرفة بين فترة واخرى مجموعات من طلاب الجامعة والكليات المتخصصة لتدريبهم على كيفية العمل الاقتصادي[1].

13. تونس:

استمرت الحجرة التجارية التي اسست في تونس (الحجرة التجارية للشمال – بنزرت، الحجرة التجارية للوسط – سوسة) بعملها بعد الحرب العالمية الاولى، واضيف اليها الحجرة التونسية للتجارة بتونس والتي اسست في عام 1928[2]، وفي 3 نيسان 1966 وبموجب القانون رقم (27-66) صدر القانون الاساسي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، وتكون الاتحاد من تشكيلات مهنية يتم الانتساب اليها اختياريا وهي النقابة الجهوية والاتحاد الجهوي والغرفة النقابية والجامعة القومية، والنقابة الجهوية تضم ارباب المؤسسات والحرف المنتسبين لمهنة واحدة في نطاق ولاية واحدة، وتعمل كلها تحت اشراف الاتحاد الجهوي في الولاية، علما ان هناك

[1] مجلة الغرفة، المصدر السابق، ص 29.
[2] الملوحي، المصدر السابق، 511.

اتحاد لكل ولاية، وتعمل هذه الاتحادات من جهتها باشراف الاتحاد المركزي وبالتنسيق معه، وبالمقابل فان الغرف النقابية تشمل على المستوى القومي كل المؤسسات التي تجمع بينها مهنة واحدة، وهي تتالف عادة من النقابات الجهوية المختصة بهذه المهنة او تلك، او مباشرة من المؤسسات العاملة في قطاع واحد اذا تعذر وجود نقابات جهوية لها، ويشرف الاتحاد المركزي مباشرة على الغرف النقابية التي يبلغ عددها الان 130 غرفة تغطي كل ميادين النشاط الاقتصادي في مجالات الصناعة والتجارة والخدمات والصناعات التقليدية، وبامكان هذه الغرف ان تنضم تحت لواء جامعة قومية تتعامل بدورها راسا مع الاتحاد المركزي، وذلك من اجل مزيد من الفعالية والتنسيق في عملها، ومن الجامعات القومية القائمة حاليا تلك الخاصة بالتصدير والفنادق والنسيج والجلود والبناء، ويوفر هذا التنظيم الهيكلي مزايا عديدة من اهمها تمكين الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة التقليدية من الاشراف على نشاطات كل التشكيلات، ومن خلالها المؤسسات الصناعية والتجارية اينما كانت ومهما بلغ عددها، وهذا مما يجعل الاتحاد مطلعا تمام الاطلاع على مشاكل هذه المؤسسات ومعاناتها، فيسهل الحل المطلوب على الاصعدة الجهوية، سواء كان الموضوع ذا طابع جهوي او ذا طابع قومي، وفي حالة الاولى يتم ذلك بواسطة النقابة، وفي الحالة الثانية تتولى معالجته الغرف النقابية او الجامعية وعند الضرورة الاتحاد المركزي[1].

وفي 6 حزيران 1988 صدر قانون جديد لغرف التجارة والصناعة التونسية اجريت بموجبه بعض التعديلات بشكل يتناسب مع التغيرات الاقتصادية التي شهدتها تونس[2].

---

[1] القانون الداخلي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة؛ القانون الاساسي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ذو الرقم (27-66) في 3 نيسان 1966؛ غنطوس وجواد، المصدر السابق، ص ص 24-25.

[2] قانون تنظيم الغرف التجارية والصناعية بتونس، رقم (1027) في 6 حزيران 1988.

14. المغرب:

بعد ان حصل المغرب على استقلاله في عام 1956 اقدم الملك محمد الخامس على تاسيس المجلس الوطني الاستشاري في 3 اب 1956 وذلك من اجل مواجهة الصراع السياسي مع حزب الاستقلال- الذي كان يسعى للسلطة- والفراغ السياسي الذي كان يعيشه المغرب في ذلك الوقت، وقد تَكوّن المجلس من (76) عضواً معيناً من الملك، (22) يمثلون الاحزاب السياسية و(10) نقابيين و(38) من الأعيان يمثلون غرف التجارة والفلاحة و(6) يمثلون المهن الحرة[1].ومما يمكن ملاحظته في هذا المجلس ان اكبر عدد من الاعضاء كان من حصة غرف التجارة والفلاحة، وهذا بالتاكيد دليل على قوة تأثير هذه الغرف ليس في الحياة الاقتصادية فحسب انما الحياة السياسية.

شهد المغرب بعد الاستقلال اهتمام كبيرا بالجانب الاقتصادي، وبما ان الغرف التجارية مؤسسات فاعلة في احداث النهضة الاقتصادية فقد شرع بتاسيس عدة غرف تجارية اخرى، فقد اسست الغرفة التجارية والصناعية للدار البيضاء في عام 1957، ومن ثم الغرفة التجارية والصناعية لتطوان العرائش الشاون عام 1959، والغرفة التجارية والصناعية لمدينة وجدة عام 1960، والغرفة التجارية والصناعية لمدينة اسفي وناحيتها عام 1960 ايضا، بعدها انتشر تاسيس الغرف في اغلب مدن المملكة حيث اسست الغرفة التجارية والصناعية للرباط، والغرفة التجارية

[1] عبد الحميد براهيمي، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، (بيروت، 1996)، ص368.

والصناعية للقنيطرة، والغرفة التجارية والصناعية لعمالتي مكناس وتافيلالت، والغرفة التجارية والصناعية للجديدة، والغرفة التجارية والصناعية لطنجة، والغرفة التجارية والصناعية للناصور والحسيمة، والغرفة التجارية والصناعية لفاس وناحيتها، والغرفة التجارية والصناعية لتازة، والغرفة التجارية والصناعية لمراكش، والغرفة التجارية والصناعية للعرائش، والغرفة التجارية والصناعية للصويرة، والغرفة النفتية الاتقصادية، والغرفة الدولية، والاتحاد الجهوي لنقابات التجار للدار البيضاء، والاتحاد الجهوي لنقابات التجار لفاس، والاتحاد الجهوي لنقابات التجار بمراكش، والاتحاد الجهوي لنقابات التجار بأسفي، والاتحاد الجهوي لنقابات التجار بانزكان، والاتحاد الجهوي لنقابات التجار بوجدة، والاتحاد الجهوي لنقابات التجار بتازة، والاتحاد الجهوي في القصر الكبير[1].

اما فيما يتعلق بالقانون الذي ينظم عمل الغرف التجارية، فقد اعيد تنظيم قانون الغرف بعد جلاء القوات الفرنسية وذلك من خلال اصدار قانون جديد بالرقم 1/57/161 والذي صدر في 6 كانون الثاني عام 1958، وبموجب هذا القانون حددت اختصاصات الغرف المغربية الرئيسية بتقديم الدراسات والمقترحات التي تهم التجارة والصناعة كالتشريع التجاري والصناعي والمعدني والنقل ومكافحة الغش والملاحة، وقاعات البيع العمومية، والمعارض والمدارس التجارية، والبروصات، والعمل على انشاء المؤسسات الاقتصادية، والقيام بمختلف خدمات الوساطة والتعريف بالتجار والشركات والمؤسسات الاجنبية، وكذلك تعميم النظم التجارية الحديثة على التجار، وسمح القانون للحكومة المغربية باستشارة الغرف في الامور المتعلقة بالغرف التجارية، وانشاء المحاكم التجارية، ومجالس الخبراء، كما اعطي الحق للغرف المغربية في ابداء رايها في تعديلات التشريعات التجارية والاقتصادية، والامور المتعلقة بالنقليات، ومختلف الاحكام المتعلقة بالمؤسسات التجارية، كما سمح للغرف بانشاء البورصات ومؤسسات نقل البضائع وقاعات البيع العلني والمستودعات الاختبارية والمدارس التجارية والفنية، وسمح لها ايضا بقبول الهبات والتبرعات لتدبير شؤون المؤسسات، فضلا عن قيامها باصدار شهادات

[1] الملوحي، المصدر السابق، 531-532.

المنشأ وشهادات انتساب التجار وتعيين الخبراء والقيام بمختلف الخدمات الاخرى[1].

15. السودان:

استمرت غرفة تجارة السودان التي اسست في عام 1908 بعملها بعد الحرب العالمية الثانية، وقد اسست الى جانبها غرفة تجارية اخرى مثل غرفة كردفان التجارية وغرفة النيل الازرق التجارية، في حين تأخر تأسيس اتحاد الغرف الى عام 1977 حيث انشىء الاتحاد العام لاصحاب العمل السوداني وهذا الاتحاد يمثل جميع اصحاب العمل على اختلاف انشطتهم، وهو يقابل اتحاد الغرف في أي بلد عربي اخر، وتتكون تنظيمات اصحاب العمل في السودان من اتحادات متخصصة في كل من القطاعات الاتية: الصناعة، التجارة (الغرف التجارية)، الزراعة، الخدمات الاقتصادية، النقل والحرفيين. ويجوز للاتحادات المتخصصة ان تكون في داخلها فروعا للنشاطات المتشابهة مثل صناعة النسيج والجلود والمستوردين والمصدرين والنقل البري والسياحة والفنادق وغيرها، ولهذه الاتحادات المتخصصة وفروعها مطلق الحرية في وضع وصياغة نظامها الاساسي بما يتناسب مع تكوينها واهدافها، ومن الواضح ان قيام الاتحاد العام لاصحاب العمل السوداني يزيد من نشاط الاتحادات المتخصصة ويوسع شمولها في اتصالاتها مع السلطة، ويحتضن جميع الانشطة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ويبرز ظاهرة تنظيمات اصحاب العمل واثرها الكبير في المجال الاقتصادي والاجتماعي للبناء القومي لتمكين القطاع الخاصمن القيام بدوره في التنمية وخلق المناخ المناسب بين اطراف الانتاج.

---

[1] الملوحي، المصدر السابق، 531.

الفصل الثالث

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية

تأسيسه ـ أهدافه ـ دوره الاقتصادي والسياسي والثقافي

الفصل الثالث

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة

للبلاد العربية

تأسيسه ـ أهدافه ـ دوره الاقتصادي

والسياسي والثقافـي

1. تأسيس الاتحاد وأهدافه:

بعد ان تشكلت العديد من الغرف المهنية العربية بـدأت الاتصـالات فـيما بينهـا، وكانـت بدايـة الاتصالات بين الغرف السورية واللبنانية، ففي ايار 1928 عقدت غرف التجارة والصناعة السورية واللبنانية اول مؤتمر لها في بيروت لدراسة مسألة انماء الصناعة وتجارة اعادة التصدير[1]، وفي ايلول 1929 وبنـاء عـلى دعوة غرفة تجارة دمشق وبمناسبة افتتاح المعرض الصـناعي في دمشـق عقـد المـؤتمر الصـناعي الاقتصـادي بحضور مندوبين عن الغرف التجارية في سوريا ولبنان[2]، كما كانت هناك زيارات يقوم بها بعـض مسـؤولي الغرف فيما بينهم وذلك

[1] طالب اعضاء المؤتمر بانشاء مخازن عامة ذات تعرفة منخفضة، وبتعديل طريقة تقدير اثمان البضائع في الكمارك، كما طالب المؤتمرون بتخفيض الرسوم الكمركية الى 15% واعفاء المواد الاولية والمواد الغذائية من الرسوم الكمركية مع زيادة الرسوم على المواد الكمالية المترفة من اجل تنشيط الصناعة.ينظر:حنا، المصدر السابق، ص 182.

[2] ناقش هذا المؤتمر عدة قضايا منها انشا المدارس الميكانيكية والهندسية وانشا الشركات المساهمة والمصارف الصناعية، وبعض القضايا المتعلقة بالعمال وحقوقهم، وقد طالب المؤتمرون الحكومة بانشا مدارس للهندسة الميكانيكية والكيمياء الصناعية، والمساعدة في انشاء مصرف صناعي وانشا المدارس والورش الصناعية والشركات المساهمة، وضع تعرفة كمركية، والاهتمام بالعمال وتطوير خبراتهم، وغيرها من المطالب. ينظر: حنا، المصدر نفسه، ص ص 183-184.

للتعارف ومد أواصر الصداقة والتعاون، وكانت زيارة محمد بك شنيق رئيس غرفة تجارة تونس ومحمد بك بدره مدير الغرفة العام الى غرفة تجارة حلب عام 1935 أول الزيارات التي وضعت حجر الأساس في بناء تعارف الغرف العربية[1].

وفي عام 1939 جرى أول اتصال بين الغرف التجارية العربية للتعارف والتعاون عندما قدم وفد يمثل الغرف التجارية المصرية الى لبنان ودعا غرف سوريا ولبنان لتأسيس غرفة تجارية مصرية سورية لبنانية مركزها بيروت،تعمل من اجل توثيق العلاقات التجارية بين البلدان الثلاثة، وقد اختير عمر بك الداعوق رئيس غرفة تجارة بيروت رئيسا لهذه الغرفة، ومحمد حسن الشامي عضو غرفة تجارة الإسكندرية نائبا أولا للرئيس، ومحمد سعيد الزعيم الرئيس الثاني لغرفة تجارة حلب نائبا ثانيا للرئيس، ومسلم السيوفي رئيس غرفة تجارة دمشق سكرتيرا للغرفة، لكن إعلان الحرب العالمية الثانية قضى على تلك الفكرة، كما جرت اتصالات بين غرفتي تجارة حلب وبغداد لعقد مؤتمر عام لغرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة ولكن إعلان الحرب أيضا حال دون ذلك[2].

وما ان وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ونالت عدة بلدان عربية استقلالها حتى عادة فكرة عقد مؤتمر للغرف العربية تراود رجال الاقتصاد العرب، فأخذ بعضهم على عاتقة تنفيذ هذه الفكرة، وترجمت على ارض الواقع عندما سافر علي شكري خميس مدير غرفة تجارة الاسكندرية مع مجموعة من التجار الى بغداد ومن ثم الى دمشق، وكذلك سافر الفرد سكاف رئيس غرفة تجارة وصناعة وزراعة زحلة الى عمان[3]، كما سافر محمد جعفر الشبيبي[4] رئيس غرفة تجارة بغداد الى

---

[1] الزعيم، المصدر السابق، ص 492.
[2] المصدر نفسه، ص 493.
[3] المصدر نفسه، ص 493.
[4] محمد جعفر الشبيبي:تاجر منسوجات، وصل الى عضوية اللجنة الإدارية لغرفة تجارة بغداد عام 1936 وأصبح سكرتيرا للغرفة عام 1942، ورئيسا عام 1950 وكان كفواء

بيروت وهناك التقى بممثلي بعض الغرف العربية وتم عقد اجتماعيين في كانون الاول 1950 وذلك للتحضير لعقد مؤتمر[1]، بعدها سافر محمد سعيد الزعيم الى القاهرة للغرض نفسه وساعده في مهمته تلك عبد الحميد شومان[2] رئيس مجلس إدارة البنك العربي[3]، وقد أثمرت هذه الجهود عن عقد أول مؤتمر للغرف العربية في مايس 1951 بمدينة الإسكندرية، واشتركت فيه مصر ـ وسوريا ولبنان والاردن والعراق والسعودية واليمن، فكانت أولى خطوات التعاون الاقتصادي العربي، وانبثقت عن المؤتمر دعوة لدعم التجارة العربية، والوقوف بوجه التسلط الاستعماري المالي والاقتصادي، وكذلك دعوة للتصدي لإسرائيل وخطرها المحدق بالأمة العربية[4].

وفي الفترة ما بين 17 ـ 22 كانون الاول 1951 عقد المؤتمر الثاني في بيروت وقد افتتحه عبد الله اليافي ممثل رئيس الجمهورية اللبنانية وبحضور ممثلي الغرف التجارية العربية في الأردن وسوريا والعراق ومصر والسعودية ولبنان واليمن، كما اشتركت فيه جامعة الدول العربية مع مراقبين عن الحكومات العربية،

في إدارته للغرفة وقد مثل الغرفة في نشاطاتها الداخلية والعربية والدولية لغاية عام 1963. انظر: الحديثي، المصدر السابق، ص 58.

[1] محاضر جلسات غرفة تجارة بغداد، الجلسة (21) الدورة (20) في 26 تشرين الاول 1950.

[2] عبد الحميد شومان:ولد في بيت حنينا في فلسطين عام 1890، ولم يكمل دراسته لتبقى صفة الامية ملازمة له طوال حياته، هاجر الى الولايات الامريكية عام 1911 واستطاع من خلال عمله المتواصل ان يجمع ثروة هناك، عاد الى فلسطين وتمكن في عام 1930 من تأسيس البنك العربي الذي اصبح بمجهوده من اهم المؤسسات الوطنية والقومية، عرف بمواقفه الوطنية والقومية، توفي عام 1974. انظر:البنك العربي، ذكرى عبد الحميد شومان 1890ـ1974، (عمان،د.ت)، ص ص 7ـ9.

[3] الزعيم، الغرف التجارية، ص 493.

[4] مجلة الابحاث، المجلد 2، ج2، (بيروت،1951)،ص 249؛ جريدة فتى العرب، العدد(24) في 24 مايس 1951.

وفي الجلسة الأولى جرى تأليف خمس لجان هي: لجنة التوجيه العام ولجنة الدستور والميزانية ولجنة دراسة مشاكل الحواجز الكمركية ولجنة دراسة المشاكل النقدية ولجنة الشؤون الزراعية[1].

وكان من بين أهم مقررات المؤتمر التوصية بإقامة معرض عربي مشترك والدعوة للإفراج عن الأموال الفلسطينية المجمدة، وتشديد الحصار الاقتصادي على اسرائيل، والعمل على تحسين وضع الفلاح العربي[2].

وبناء على توصية لجنة الدستور والميزانية بإنشاء اتحاد عام للغرف العربية، وإنشاء مكتب دائم ووضع دستور له اقر المؤتمر دستور الاتحاد وبموجبه شكل مجلس الاتحاد على النحو التالي:

1. يتكون مجلس الاتحاد من ثلاثة ممثلين عن كل بلد احدهم يمثل غرف التجارة والثاني غرف الصناعة والثالثة غرف الزراعة، ويحق لكل بلد تمثيله في المجلس بمندوب واحد او مندوبين.
2. يكون لكل بلد صوت يعبر عنه الشخص الذي تنتدبه الاتحادات المحلية ان وجدت او الغرف المختلفة ان لم توجد اتحادات.
3. تدار جلسات مجلس الاتحاد من لدن الممثلين الرئيسين للبلدان العربية.
4. يشرف مجلس الاتحاد على تنفيذ قرارات المؤتمر السنوي وعلى إعمال المكتب الدائم.
5. يجتمع مجلس الاتحاد بدعوة من مدير المكتب الدائم مرتين في العام[3].

[1] مجلة غرفة تجارة بغداد، ج9ـ10، (بغداد، 1951)، ص 582.
[2] المصدر نفسه، ص ص 593ـ605.
[3] نبذة عن الاتحاد واهدافه، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع .www.gucciaac.org

اما المكتب الدائم فله مدير يعينه مجلس الاتحاد لمدة سنتين، ويجوز تجديد تعينه، وليس مسؤول عن الإعمال الإدارية وله حق حضور جلسات الاتحاد وليس له حق التصويت، ومن مهامه تقديم تقرير سنوي عن نشاط الاتحاد للمؤتمر السنوي، وقد عين برهان الدين الدجاني رئيس غرفة تجارة بيروت رئيسا للمكتب الدائم، واختيرت مدينة بيروت مركزا للمكتب الدائم لكونها تتوسط الأقطار العربية[1].

ونتيجة لتعاظم دور الاتحاد وانضمام غرف التجارة والصناعة والزراعة كافة في جميع إنحاء الوطن العربي إليه وتماشيا مع التطورات الاقتصادية فقد طرأت تغيرات على النظام الأساسي للاتحاد، وبموجب النظام الأساسي الحالي نجد ان أجهزة الاتحاد تتألف من المؤتمر العام،المجلس،اللجنة التنفيذية،الأمانة العامة. واذا ما استعرضنا المهام التي يضطلع بها كل جهاز من هذه الأجهزة، نجد ان المؤتمر العام يمثل المنبر الأساسي للاتحاد حيث تتبلور الأفكار والتصورات الاقتصادية القومية المعبرة عن أراء وتطلعات رجال الإعمال العرب وسعيهم الدائم نحو التكامل الاقتصادي العربي، والى جانب الوفود الممثلة للغرف العربية الأعضاء واتحاداتها يدعى لحضور هذا المؤتمر بصفة مراقب الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والحكومات العربية، فضلا عن العديد من المنظمات والاتحادات الاقتصادية العربية والغرف المشتركة، ويعقد المؤتمر العام مرة على الأقل كل سنتين في احد أقطار العربية للبحث في التطورات الاقتصادية الراهنة[2].

اما المجلس فيمثل السلطة العليا في الاتحاد ويهتم بالسياسات والبرامج اللازمة لتحقيق أهدافه ويتكون من الأعضاء الذين تختارهم الاتحادات القطرية ان

[1] نبذة عن الاتحاد واهدافه، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع .www.gucciaac.org، ص 2.

[2] المصدر نفسه، ص 3.

وجدت او الغرف عند عدم وجود مثل هذه الاتحادات. ويجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل بدعوة من الأمين العام الذي يضع جدول الإعمال،ويشرف المجلس على عمل الأمانة العامة وعلى تنفيذ قرارات المؤتمر السنوي، وفيما يتعلق باللجنة التنفيذية فهي تنبثق عن المجلس وهي مؤلفة من سبعة أعضاء بينهم الرئيس ونائبي الرئيس وأربعة أعضاء ينتخبهم المجلس من بين رؤساء الغرف او الاتحادات، وتدعى اللجنة للاجتماع ثلاث مرات على الاقل في السنة ومرتين قبل انعقاد المجلس مباشرة ومرة بين دورتين تاليتين للمجلس، اما الأمانة العامة فهي الجهاز التنفيذي للاتحاد ويرئسها الأمين العام ويعاونه الأمين العام المساعد ومجموعة من الموظفين المختصين في المجالات الفنية والإدارية والكتابية. وتتلخص مهام الأمين العام في مسئوليته عن وضع برنامج عمل الأمانة العامة ومتابعة تنفيذه، وإعداد تقرير سنوي عن إعمال الاتحاد وقضايا التنمية وامن الاقتصادي، كما يقوم بما يكلف به من قبل المجلس واللجنة التنفيذية ويتابع تنفيذ مقرراتهما [1].

وبما ان الاتحاد مؤسسة اقتصادية عربية تخدم مصالح كل العرب فقد كان شعاره عبارة عن دائرة تتوسطها خارطة الوطن العربي ومحاطة من الداخل بسنبلة كتب تحتها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.



(1) برهان الدين الدجاني، " الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية "، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص ص 487ـ 488.

أهداف الاتحاد:

يعمل الاتحاد وبموجب المادة الأولى من دستوره على تحقيق الأهداف التالية:

1. توثيق عرى التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية عن طريق الدعوة الى تخفيض وإزالة الحواجز الكمركية عن جميع البضائع التي تنتج في هذه البلدان، وتسهيل نظم التحويل النقدي وانتقال الأفراد وتحسين وسائل المواصلات وتوسيعها، وبشكل عام الدعوة الى إزالة العقبات في سبيل تبادل السلع والخدمات بين البلدان العربية والقيام بجميع الإجراءات التي من شأنها زيادة التبادل التجاري بينها.

2. العمل على زيادة وتحسين وتنويع الإنتاج الحيواني والزراعي والصناعي في البلاد العربية وإتباع سياسة التكامل الاقتصادي العربي وتخصص كل من البلدان العربية بإنتاج ما هو كثر ملائمة له بتوحيد نظم الحماية الكمركية، وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية للقيام بمشاريع مشتركة لاستثمار ثرواتها.

3. صيانة الاقتصاد العربي ودرء الإخطار التي تهدده، لاسيما تلك الاخطار الناشئة عن الخطر الصهيوني الجاثم في فلسطين.

4. تنظيم تصريف الإنتاج والدعاية والاقتصاد العربي في الداخل والخارج والعمل المشترك على فتح الأسواق للمنتجات العربية والمساومة الاجتماعية في التجارة وفي جميع العلاقات الاقتصادية مع الخارج.

5. العمل المشترك على تنظيم مكافحة الآفات والإمراض الزراعية والحيوانية ومكافحة العلل الاجتماعية وتحريم زراعة الحشيش، والعمل على القضاء نهائيا على كل ما يسيء للأخلاق والمجتمع بإنماء الوعي التجاري الصحيح والشعور بالشرف التجاري.

6. تبادل المعلومات الفنية في الحقول الزراعية والصناعية وسواها وتشجيع الأبحاث العلمية والاقتصادية والفنية، والعمل على إنماء الدخل القومي وتوفير العمل للسكان ورفع مستوى المعيشة مما يحقق العادلة الاجتماعية[1].

7. العمل على اعتماد المواصفات القياسية التي تستهدف تنشيط المبادلات التجارية وتحسين الجودة ومراعاة مصلحة المستهلك.

8. التعاون مع غرف التجارة والصناعة والزراعة في العالم،وإقامة المؤسسات المشتركة، وتنظيم اللقاءات والندوات معها، وذلك لردف الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان من اجل نظام اقتصادي يقوم على المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على البيئة والثروات الطبيعية في العالم والحد من التلوث وإخطاره.

9. تشجيع روح المبادرة الاقتصادية وتدعيم جهود الفعاليات الاقتصادية الخاصة والعامة ونشاطاتها وتمثيلها لدى المنظمات العربية والدولية.

10. التعاون وعقد الاتفاقيات مع الاتحادات النوعية والمؤسسات والمنظمات الاقتصادية العربية والدولية.

11. خدمة الأعضاء والتنسيق بين مواقفهم في القضايا الاقتصادية العربية وفي المحافل والمؤتمرات والندوات العربية والدولية، والقيام بتجميع وتخزين المعلومات الاقتصادية والتنسيق بين مراكز المعلومات التابعة لهم، وتوفير الوسائل لتبادل الخبرات فيما بينهم.

[1] **برهان الدين الدجاني، " الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية "، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص 488.**

12. تمثيل أصحاب الإعمال على المستويين العربي والدولي.

13. الدعوة الى اعتماد التوثيق والتحكيم في فض الخلافات، والسعي لاستحداث جهاز عربي للتحكيم يعمل بالتنسيق مع أجهزة التحكيم العربية والدولية.

14. العمل على نشر الأساليب الإدارية والتكنولوجية المتطورة والملائمة للظروف العربية، وتنمية الموارد البشرية، ونشر الوعي لتحسين كفاءة المنشات الاقتصادية، وإتباع الأسس الاقتصادية السلمية في أدائها[1].

2. إسهامات الاتحاد في تنمية الحياة الاقتصادية:

سعى الاتحاد منذ تأسيسه الى توثيق عرى التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية، ودعم التعاون بين الغرف العربية بما يؤدي الى تفعيل دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية العربية، وكانت نشاطاته عديدة ومتنوعة تصب أساسا في المؤتمر السنوي واجتماعات مجلسة والدراسات الاقتصادية، والمذكرات التي يعدها ويعممها على مجتمع رجال الإعمال العرب والفكر الاقتصادي العربي.

وهنا محاولة لتسليط الضوء على ابرز نشاطات الاتحاد في المجال التجاري والصناعي والزراعي ومجالات أخرى.

أ. المجال التجاري:

كان أول عمل قام به الاتحاد بعد تأسيسه هو عقد اجتماعا استثنائيا في بيروت في أواخر كانون الأول 1952 لبحث مسالة التعويضات الالمانية

[1] نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص5.

لاسرائيل[1]، وتحديد موقف الغرف العربية منها، وبنهاية الاجتماع ناشد المجتمعون الشعب الالماني بضرورة التوقف عن دفع التعويضات استمرارا للعلاقات التجارية بين المانيا والعرب، وقد وافق مجلس الجامعة العربية بدورته الثامن عشر على توصيات المؤتمر الاستثنائي[2].

ومن خلال المؤتمر السنوي الثالث لغرف التجارة العربية والذي عقد في الفترة 2 ـ 10 مايس 1953 في دمشق طلب مجلس الاتحاد بإرسال برقية الى الجامعة العربية ووزراء الاقتصاد العرب بشأن الإسراع بتأليف المجلس الاقتصادي العربي[3]، وعلى اثر هذا الطلب دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وزراء المال والاقتصاد في دول الجامعة لأول مؤتمر لهم في بيروت في 25 مايس 1953 وذلك لتنسيق التعاون الاقتصادي العربي[4].

كما كان الاتحاد سباقا الى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية، وقد جاءت هذه الدعوة ضمن توصيات الدورة السابعة لمؤتمر الغرف العربية في القاهرة والذي عقد في الفترة بين 23 ـ 26 تشرين الثاني 1957[5].

---

(1) قدرت التعويضات الالمانية لاسرائيل بموجب الاتفاق الذي تم في 10 ايلول 1952 بـ (750) مليون دولار تدفع خلال المدة 1952 ـ 1966. انظر:اسعد عبد الرحمن، المساعدات الامريكية الالمانية الغربية لاسرائيل سلسلة حقائق وارقام، (د.م،1966)، ص 32.

(2) الحديثي، المصدر السابق، ص 148.

(3) دار الكتب والوثائق (بغداد)، وزارة المواصلات والإشغال، رقم التصنيف 32131/388، كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزارة المواصلات والإشغال في 30 مايس 1953.

(4) محمد سعيد الزعيم، " كيف نشأت الغرف التجارية "، مجلة الأسواق التجارية، العدد(465) في 7كانون الثاني 1962، ص 10.

(5) مجلة التجارة، ج 9 ـ10، (بغداد، 1957)، ص 77.

ويذكر ان الاتحاد حدد جملة من الأهداف المتعلقة بالتعاون العربي في مجال التبادل التجاري وكثيرا ما كان يطرح ويطالب بتحقيقها خصوصا في المؤتمر السنوي للغرف العربية وهذه الأهداف هي:

1. إقرار مبدأ الأفضلية في التعامل التجاري بين البلاد العربية، وذلك كخطوة أولى، على ان يتم التوسع تدريجيا في هذا المبدأ الى حد التحرر الكامل من الرسوم الكمركية.
2. إزالة القيود التي تعيق التبادل التجاري، وتشمل هذه القيود إجازات التصدير والاستيراد، والقيود النقدية[1].
3. تنسيق السياسة الكمركية بين البلاد العربية وبقية دول العالم وتشكيل لجنة للعمل على وضع تعريفات كمركية مشتركة تطبقها البلاد العربية جميعا اتجاه الدول الأجنبية[2].

وقد اتصف نشاط الاتحاد دائما بالشمول وذلك بتأكيده عبر مؤتمراته على ضرورة توسيع نطاق التعاون الاقتصادي ليشمل البلاد العربية كافة وجميع الاقتطاعات الاقتصادية وأهمية تقريب العلاقات الاقتصادية بين المشرق والمغرب العربي، وأكد مرارا على ضرورة عدم اقتصار التعاون على المجال التجاري وحسب وإنما يجب ان يتعداه الى المجالات الأخرى من إنتاج وتمويل مشروعات مشتركة وغيرها[3]، فشدد على تطبيق مبدأ المواطنة الاقتصادية العربية وذلك بإعفاء العرب إفرادا وشركات ومؤسسات من جميع القيود المطبقة على الأجانب والسماح بشكل خاص لمؤسسات البنوك والتامين العربية بمزاولة إعمالها في البلاد العربية كلها دون قيد[4].

(1) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 4.
(2) مجلة التجارة، ج 3، (بغداد، 1960)، ص75.
(3) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 6.
(4) مجلة التجارة، ج3، (بغداد، 1960)، ص 75.

ب. المجال الصناعي:

ركـز الاتحـاد خـلال مسـيرته دائمـا عـلى التصـنيع واعتـبره شرطـا أساسـيا للتنميـة الاقتصـادية والاجتماعية، وعلى ضرورة إيجاد تنسيق صناعي بما يتيح الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصـادية والأسـواق المتاحة، وقد أكد على أهمية السياسات الصناعية في مختلف مراحل التطـور الصـناعي، وعـلى ضرورة قيـام الأجهزة الرسمية المعنيـة بمراجعـة هـذه السياسـات والتأكـد مـن انهـا متجاوبـة مـع الظـروف والحاجـات التنموية، هذا مع التأكيد على ضرورة تحديث التشريـعات الصـناعية لتشـجيع الاسـتثمار وحمايـة الإنتـاج الصناعي المحلي[1].

وأكد الاتحـاد عـلى ضرورة تشـجيع إقامـة مشـاريع صـناعية إنمائيـة مشـتركة يشـترك في تمويلهـا صناديق التنمية العربية المختلفة[2]، وكذلك ضرورة سعي الدول العربية الى تحقيق قفزة نوعيـة في المجـال الصناعي من خلال مراعاة البعد القومي في سياساتها الصـناعية للاسـتفادة مـن السـوق الواسـعة، وتجنـب التكرار غير المجدي في إقامة المشاريع الصناعية[3]، ووضع أولويات بالنسبة لاحتياجات المنطقة العربية مـن السلع الأساسية والمعدات الصناعية وتشجيع الاستثمار في ظل سياسـة مـن التنسـيق والتخصـص الصـناعي. وكذلك تـوفير الظـروف الاقتصـادية والاجتماعيـة المناسـبة للقطـاع الخـاص لـكي يقـوم بـدوره الاسـتثماري والإنتاجي والتسويقي[4].

---

[1] نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 5.

[2] الاتحاد العـام لغرف التجـارة والصناعـة والزراعة للبلاد العربيـة، التقرير الاقتصادي العربي، (بيروت، 1973)، ص 45.

[3] مجلة التجارة، (بغداد، 1959)، ص 27.

[4] نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 5.

ج. المجال الزراعي:

مما لاشك فيه ان الزراعة تشكل موردا مهما لأغلبية البلدان العربية، ولان تنمية هذه الثروة وتصنيعها وتبادل المنتجات الزراعية وتسويقها يزيد من الدخل القومي، ولان مشاكل التنمية وتخطيط الإنتاج وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتسويق المنتجات هي من أهم المشاكل التي تواجهها البلاد العربية، فقد اولى اتحاد الغرف الزراعة العربية اهتماما خاصا، وقد دعا الى وضع إستراتيجية للتعاون الزراعي العربي بما يؤمن تنويع الإنتاج الزراعي وتوفير اكبر قدر من الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي، والمدخل المناسب لهذه الإستراتيجية يكون بتعهد كل الدول العربية بتخطيط تنميتها الزراعية لزيادة إنتاجها من المحاصيل الزراعية وتنمية ثروتها الحيوانية والسمكية وتصنيع هذه الموارد وتحسين نوعية الإنتاج، وكذلك بتعاون الدول العربية في حقل زيادة الإنتاج وتبادل الخبرة الفنية ورفع مستوى الثقافة الزراعية من خلال إنشاء معهد عربي مشترك لدراسة إعمال التخطيط والبحث والتنفيذ في مجالات التنمية الزراعية[1]، وكذلك إنشاء المدارس والجمعيات الزراعية والعمل على تحسين وضع الفلاح العربي[2].

كما دعا الاتحاد الى تخطيط السياسة المائية في البلاد العربية لاستخدام الموارد المائية المشتركة بقصد زيادة رقعة المساحات المزروعة وتوليد الطاقة الكهربائية للمساهمة في تصنيع الموارد الزراعية، فضلا عن ذلك فقد دعا الاتحاد وفي أكثر من مناسبة الى تنسيق التنمية الزراعية بين البلاد العربية وذلك بتخصص بعضها بالإنتاج الزراعي وحسب طبيعة مناخها وقابلية تربتها، وإنشاء صناعات تموينية لحفظ المواد الغذائية لتأمين حاجات جميع الدول العربية بطريقة الاكتفاء

[1] وثائق غرفة تجارة الموصل، قرارات وتوصيات الدورة الحادية عشر لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في تونس 20ـ26 /1962/11.

[2] مجلة غرفة تجارة بغداد، ج9ـ10، (بغداد، 1958)، ص 582.

الذاتي، ودعا أيضا الى ضرورة تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية بحالتها الطبيعية او بعد تصنيعها بين الدول العربية وفق مبدأ الأفضلية على المنتجات الأجنبية المماثلة ووضع اتفاقيات لتسهيل هذا التبادل[(1)].

واهتم الاتحاد بالتنمية الريفية سعيا وراء حماية المناطق الريفية وتطويرها، من اجل المحافظة على الفلاحين والحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الهجرة الى المدن، ونبه الاتحاد الى ان هذه الهجرة تتم بشكل غير منظم الأمر الذي يؤدي الى زيادة الضغط على المرافق الاقتصادية والمؤسسات الخدمية في المدن، وفي هذا الإطار دعا الاتحاد الى وضع برامج ومشاريع تحفز الفلاحين على البقاء في أراضيهم[(2)].

كما بارك الاتحاد قيام المنظمة العربية للتنمية الزراعية[(3)]، ووجه الدعوة للدول العربية للانضمام لهذه المنظمة تدعيما لها كونها تعتني بقطاع هام من القطاعات الاقتصادية العربية[(4)].

د. المجال المالي والاستثماري:

انطلاقا من ان التعاون في مجال المال والاستثمار يشكل بعدا حيويا لمجمل حركة التكامل الاقتصادي العربي، فقد اهتم الاتحاد بهذا التعاون وساهم في بلورة ودفع نشاطاته من خلال التقدم بمقترحات وأفكار لذلك، فضلا عن المساهمة في

---

(1) وثائق غرفة تجارة الموصل، قرارات وتوصيات الدورة الحادية عشر، المصدر السابق.

(2) نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 6.

(3) باشرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية والتي اتخذت من مدينة الخرطوم مقرا لها اعمالها بعد ان نالت الاتفاقية الخاصة بها التوقيعات والتصديقات اللازمة، وقد صدقت على الاتفاقية كل من الاردن والامارات والسودان وسوريا والعراق والكويت وليبيا ومصر واليمن الديمقراطية (سابقا) وعقدت دورتها الاولى في 2 تشرين الاول 1972. انظر: الاتحاد العام، التقرير الاقتصادي، ص86.

(4) المصدر نفسه، ص 86.

اجتماعات المؤسسات المالية وصناديق التنمية العربية والمشروعات المشتركة على المستويين القطري والقومي[1].

كان الاتحاد سباقا الى الدعوة لتأسيس مؤسسة مالية عربية، وقد عبر عن ارتياحه عند عقد اتفاقية تأسيس هذه المؤسسة عام 1959 وحث الدول العربية على الانضمام إليها والمساهمة جديا بإعمالها[2]، وكان يشدد دائما على ضرورة حرية انتقال رؤوس الأموال بين البلاد العربية، ونبه الاتحاد الى ان وجود أموال عربية طليقة في الخارج يعرضها للتآكل المدروس والخطط، وان تشجيع الاستثمارات وتبادلها بين البلاد العربية لا يخدم أهداف التكامل الاقتصادي العربي وإنما يؤمن مستقبل الأموال العربية ويوفر لها الحماية من الإخطار الخارجية، بتوظيفها في مشروعات اقتصادية ناجحة تعطي مردودا مناسبا، واكدد الاتحاد على الدور الأساسي الذي يستطيع القطاع الخاص ان يقوم به على الصعيدين المحلي والعربي في تنمية الاستثمارات ودفعها نحو المشروعات الإنمائية، وبالتالي تكملة للدور الذي تقوم به الأموال العامة من خلال الصناديق والمؤسسات المالية العربية في مجال انسياب الأموال[3].

وتجدر الإشارة الى ان مؤتمر الغرف العربية في دورته السابعة عشر والمنعقدة في بغداد عام 1972 كان قد أوصى بإيجاد صندوق نقد عربي تشارك في تمويله جميع البلاد العربية ويكون الهدف منه مساعدة الدول العربية التي تعاني من نقص في مواردها من النقد الأجنبي بإقراضها لأجال قصيرة وشروطا ميسرة[4].

---

[1] نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 7.

[2] وثائق غرفة تجارة الموصل، قرارات وتوصيات الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في الكويت 1959.

[3] نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 6.

[4] مجلة التجارة، (بغداد، 1972)، ص 76.

هـ. الشؤون العمالية:

أكد الاتحاد اهتمامه بالشؤون العمالية من خلال إعداده لدراسة شاملة في شؤون العمل في البلاد العربية، والتي دعا من خلالها الى تأسيس منظمة للعمل العربي على غرار مكتب العمل الدولي[1]، وما ان تأسست منظمة العمل العربي عام 1970[2]، حتى طلب اتحاد الغرف العربية من المؤتمر العام لمنظمة العمال العربية، وخلال عقده لمؤتمر استثنائي خلال الفترة 25 ـ 30 ايلول 1972 لاستحداث مادة في دستور المنظمة تتضمن دعوة الاتحاد العام للغرف العربية باعتباره اتحادا لأرباب العمل في البلاد العربية للمشاركة في إعمال مؤتمرات المنظمة ولجانها[3].

وبعد الأخذ بهذا المقترح حرص الاتحاد على ان يشارك سنويا في مؤتمر العمل العربي، وكذلك في مؤتمر العمل الدولي، فضلا عن ذلك فقد قرر مؤتمر الغرف العربية في دورته المنعقدة في البحرين عام 1980 إنشاء "لجنة دائمة للعمل" تتشكل من مندوبين تسميهم الغرف العربية بهدف تنسيق مواقف أصحاب العمل وتوحيدها فيما يتعلق بمختلف القضايا المتصلة بشؤون العمل والعمال في منظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية، وتقوية دور أصحاب العمل في هاتين المنظمتين[4].

[1] مجلة التجارة، ج4، (بغداد، 1960)، ص 10.
[2] كان مؤتمر وزراء العمل العرب قد اقر في دورته الخامسة المنعقدة في القاهره عام 1970 اعلان قيام "منظمة العمل العربية" كوكالة متخصصة في شؤون العمل والعمال وتعمل ضمن اطار جامعة الدول العربية، وعقد المؤتمر العام للمنظمة دورته الأولى في نيسان 1971. انظر: الاتحاد العام، التقرير الاقتصادي، ص 89.
[3] المصدر نفسه، ص 89.
[4] نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، ص 6.

3. دور الاتحاد السياسي والثقافي:

على الرغم من ان الاتحاد يمثل واجهة للنشاط الاقتصادي الا ان هذا لايعني ان نشاطه كان مقتصرا فقط على الأمور الاقتصادية، بل امتد ليشمل أمورا سياسية وثقافية، ففي الجانب السياسي حرص الاتحاد ومنذ تأسيسه على ان يعبر عن مواقفه العربية من كل القضايا المشتركة، ويعتمد في تعبيره على عدة أساليب منها إرسال برقيات الاستنكار والتنديد وبرقيات المباركة والتأييد فضلا عن اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي، ويمكن ان نلاحظ ذلك بوضوح من خلال استعراض بعض مواقف الاتحاد تجاه بعض القضايا العربية ومنها القضية الجزائرية والقضية الفلسطينية ومواقف أخرى.

ففيما يتعلق بقضية الجزائر والمغرب العربي عموما وقف الاتحاد الى جانب نضال الشعب العربي في المغرب العربي فخلال الجلسة الاستثنائية الأولى التي عقدها الاتحاد في بيروت في 22 كانون الاول 1952 استعرض الاتحاد الإعمال الوحشية التي مارستها قوات الاحتلال الفرنسي ضد أبناء المغرب العربي وقرر توجيه دعوة لجامعة الدول العربية والحكومات العربية يحثهم فيها على اتخاذ موقف حازم وصريح من هذا العدوان، كما قرر رفع برقية استنكار واحتجاج الى رئيس الحكومة الفرنسية ورئيس البرلمان والغرف التجارية الفرنسية، ومذكرة احتجاج الى سفير فرنسا في بيروت[1]، وخلال عدة اجتماعات ومؤتمرات وفي فترات مختلفة بقي الاتحاد يحث على مناصرة أبناء المغرب العربي ويعتبر قضية الجزائر هي معركة العرب جميعا، مؤكدا تضامنه الكامل واعجابه وإكباره لنضال الشعب الجزائري[2].

[1] مجلة غرفة تجارة بغداد، 9، 10، (بغداد، 1952)، ص 646.

[2] مجلة التجارة، ج7،، (بغداد، 1955)، ص 81؛ مجلة التجارة، 10،9، (بغداد، 1957)، ص 83؛ وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد، العدد (1011) في 23 كانون الاول 1958.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ففي الدورة الرابعة للاتحاد والمنعقدة في 13 تشرين الاول 1953 قرر الاتحاد إرسال برقيات الى رؤساء الحكومات العربية يحثهم فيها على نصرة فلسطين وعدم ادخار أي جهد من اجل هذه القضية لكونها قضية العرب والمسلمين[1]. واستمر الاتحاد في نهجه هذا معلنا في مناسبات عديدة تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني ومع الامة العربية كلها في اعتبار ان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، معتبرا استرداد حقوق الشعب الفلسطيني بأكملها واجبا مقدسا لابد من الاستمرار في الكفاح من اجله، ومستنكرا كل محاولة من شأنها ان تفصل قضية اللاجئين عن قضية فلسطين الأساسية[2].

اما عن مواقف الاتحاد من القضايا القومية الأخرى فعلى اثر أزمة السويس في مصر أعرب الاتحاد في دورته العاشرة (الاستثنائية) والمنعقدة في الفترة 9ـ13 تموز 1956 عن اعتقاده بان أثارت بريطانيا وفرنسا لهذه الأزمة ما هو الا عمل مقصود يهدف الى استرجاع واستبقاء السيطرة الاستعمارية في البلاد العربية واستغلال موارد هذه البلاد والحد من نهضتها وتقدمها الاقتصادي، ودعا الى موقف موحد تجاه هذا العدوان[3]، ومن جهة أخرى أكد الاتحاد وفي مناسبات عديدة استنكاره لكل المحاولات المغرضة التي تدعو الى المس بعروبة البحرين وتستهدف سلخه عن محيطه العربي، وكثيرا ما دعا الى التمسك باسم الخليج العربي للدلالة على خليج البصرة[4].

---

(1) مجلة التجارة، ج 4، (بغداد، 1953)، ص 90.

(2) جريدة الاصلاح، العدد (9) في 12 تشرين الاول 1954؛ مجلة التجارة، ج7، (بغداد، 1955)، ص 95؛ مجلة التجارة، ج 9، 10، (بغداد، 1957)، ص 73؛ مجلة التجارة، ج4، (بغداد، 1960)، 84.

(3) مجلة التجارة،ج9ـ10، (بغداد، 1957)، ص 82؛ وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد، العدد (1011) في 23 كانون الاول 1958.

(4) صلاح عريبي عباس شهيب، غرفة تجارة الموصل 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001، ص 132.

اما عن الجانب الثقافي فتتمثل الناحية الثقافية للاتحاد في الغالب في مساهمات الأمين العام وقسم الدراسات والبحوث في الأمانة العامة في مجال الفكر الاقتصادي العربي. وتقسم هذه المساهمات الى فئتين: أحداهما بحثية وتتضمن اقتراح وتطوير الصيغ والأساليب والاتفاقيات والمؤسسات والتطورات والاستراتيجيات، والتعليق المواكب على التجارب والإحداث الاقتصادية بكامل مضامينها، والفئة الثانية نشرية وتتضمن التسجيل النشري لكل الدراسات التي تعرض على الاتحاد في دورات مؤتمره ومجالسه او مجالات عمله. ويتضمن النشر وقائع المؤتمر العام، ووقائع مؤتمرات رجال الإعمال والمستثمرين العرب، ووقائع الندوات المتخصصة، ومن المنشورات المهمة للاتحاد " التقرير الاقتصادي العربي " الذي يصدر سنويا ومنذ عام 1961، باللغتين العربية والانكليزية، كما يصدر الاتحاد سلسلة " أوراق اقتصادية " والتي تتضمن مقالات اقتصادية وعلمية، وكذلك مجلة "العمران العربي" وهي مجلة دورية تعنى بشؤون التكامل والتعاون الاقتصادي العربي ونشاطات الاتحاد، فضلا عن ذلك فقد تبنى الاتحاد إصدار بعض الكتب المتعلقة بالقضايا الاقتصادية العربية[1].

[1] نبذة عن الاتحاد، المصدر السابق، 6.



الفصل الرابع

الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة

الغرفة التجارية العربية الفرنسية نموذجا

الفصل الرابع

الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة

الغرفة التجارية العربية الفرنسية

نموذجا

أولاً: تأسيس الغرف التجارية العربية الاجنبية المشتركة:

كان للنمو الواسع في حجم التجارة العالمية ولوجود المزيد من الفرص للترابط الاقتصادي في العالم ان أصبح العديد من دول العالم متخصصا في إنتاج وتصدير السلع التي تتوفر لها احسن الظروف لإنتاجها بأسعار منافسة لتصدرها للخارج وتستورد بأثمانها ما تحتاجه من البضائع والسلع، وبعد ان أثبتت الغرف التجارية فعاليتها في تنمية حجم التجارة العالمية أصبحت الحاجة ماسة الى إنشاء غرف تجارية مشتركة[1].

بدا تأسيس هذا النوع من الغرف في هونغ كونغ عام 1861 وانتشرت بعدها في انحاء مختلفة من العالم، فقد اشتهرت فرنسا بتأسيسها للعديد من الغرف المشتركة خصوصا في مستعمراتها، غير ان الغرف التي كانت تؤسس في المستعمرات كانت تتهم بأنها إحدى وسائل الضغط السياسي، كما اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء هذا النوع من الغرف فكان لها غرف مشتركة في العديد من دول العالم، وفيها العديد من الغرف لعل أهمها وأقدمها الغرفة الفرنسية الأمريكية والتي أسست عام 1896، اما بريطانيا فقد أولت اهتماما كبيرا بإنشاء الغرف المشتركة خصوصا في دول الشرق الأقصى على الأخص الصين، وكانت

[1] هيثم الملوحي،" الغرف الاقتصادية في العالم، نشأتها وتطورها "، دليل الكويت، (الكويت، 1965)، ص501.

الشركات البريطانية تقوم بدعم إنشاء الغرف المشتركة من اجل التعرف على أسواق المستعمرات وحاجتها للبضائع البريطانية [1].

برزت فكرة إنشاء الغرف العربية الأجنبية المشتركة تلبية للرغبة في إقامة مؤسسات حوار مشتركة وأجهزة دائمة للعمل على تعزيز العلاقات العربية الأجنبية وتوجيهها توجيها سليما وفعالا، خصوصا بعدما أبدت دول عدة في العالم مواقف ايجابية من القضايا العربية من جهة، وبعدما ازداد التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والعالم من جهة اخرى. وقد أنشئت في اول عهدها بمبادرات اما من قبل السفراء العرب او اللجان الاقتصادية العربية المشتركة او رجال اعمال عرب مقيمين في البلد المضيف،او الاتحاد العام للغرف العربية والذي كان له دورا هاما ومميزا في قيام هذه الغرف وتحقيق اهدافها، فبحكم كونه يضم كافة غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية فانه يؤمن للغرف المشتركة شريكا عربيا عريض القاعدة ويشكل صلة الوصل بين جميع الغرف الأعضاء ويربط بينهم ويدعم علاقاتها وينسق نشاطاتها[2].

لقد تم تنظيم الغرف المشتركة وفق قواعد وانظمة مشتركة تطورت مع الزمن الى ان أخذت شكلها الحالي المنظم بعدما وضعت لها ضوابط لتحكمها وأهداف وإغراض محددة، وكان للاتحاد العام للغرف العربية دورا أساسيا في تنظيم الغرف المشتركة، حين قام بتكليف من جامعة الدول العربية[3] بتحديد المبادئ

---

[1] هيثم الملوحي، المصدر السابق، ص 502.

[2] الياس غنطوس، "الغرف التجارية العربية الاجنبية المشتركة واهمية دورها ومستقبلها"، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع www.gucciaac.org

[3] جامعة الدول العربية: هيئة عربية دولية، تزعمت مصر الدعوة لإنشائها، وقد انعقد الاجتماع التحضيري الاول في الاسكندرية في تشرين الاول 1944 وبحضور مندوبين من مصر وسوريا ولبنان والعراق وشرقي الاردن والسعودية واليمن وفلسطين، وانبثق عن الاجتماع تقديم مقترح بتشكيل جامعة الدول العربية لها مجلس يسمى مجلس الجامعة تمثل فيه الدول

العامة لتنظيمها، وبالفعل جاءت الية تنظيم اوضاع الغرف المشتركة ضمن قرارات وتوصيات الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في دمشق في الفترة من 14ـ19تموز 1977 حيث أقرت المبادئ التالية:

1. يتكون مجلس ادارة اية غرفة مشتركة من الجانب العربي والجانب الاجنبي مناصفة، ويحدد النظام الأساسي للغرفة مجموع عدد اعضاء المجلس.

2. يرشح مجلس الاتحاد العام لغرف للغرف العربية (او يعين كلما امكن) وبالتعاون مع جامعة الدول العربية، الجانب العربي في مجلس الادارة من ممثلين عن غرف او اتحاد غرف عربية، وكذلك من ممثلين عن رجال الاعمال العرب سواء العاملين في البلد المضيف للغرفة المشتركة او الذين تربطهم به علاقات عمل مهمة، بعد القيام بالاستطلاعات والاستشارات الضرورية وممثل عن جامعة الدول العربية، ويكون لكل عضو في مجلس الادارة الحق في انابة من يمثله في اجتماعات المجلس، وتتم عملية انتخاب الاعضاء الممثلين للجانب العربي وفقا للنظام الاساسي للغرفة المختصة الذي يتلاءم مع قوانين البلد المضيف وأنظمته ومن اجل تأمين استمرارية العمل والتنسيق تكون الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية ممثلة في مجلس الادارة.

3. يكون رئيس الغرفة المشتركة من البلد المضيف ونائب الرئيس من احدى الدول العربية، ويجوز ان يكون هناك اكثر من نائب للرئيس وفي هذه الحالة يكون النائب الاول من احدى الدول العربية والنائب الثاني من البلد المضيف والنائب الثالث من احدى الدول العربية.

المشتركة على قدم المساواة، وفي 17 اذار 1945 تم اقرار ميثاق الجامعة. انظر: احمد مسلم، "التجمعات الاقليمية العربية والنظام الدفاعي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (10)، (القاهرة، 1990)، ص20.

4. يجب ان يكون الامين العام للغرفة المشتركة من احدى الدول العربية ويتم ترشيحه مـن قبـل جلـس اتحاد الغرف العربية، ويجب ان ينص النظام الأساسي للغرفة على ان الامين العـام و رئـيس الجهـاز التنفيذي للغرفة، ويعتبر عضوا في مجلس الإدارة بحكم منصبه.

5. يكون لكل عضو في مجلس الإدارة صوت واحد، وفي حالة التصويت بشان موضوعات تتعلق بالمصالح الحيوية للجانبين العربي والأجنبي يتوجب حصول الاتفـاق التـام بـين هـذين الجـانبين، ويحـق لاي عضو من أعضاء مجلـس الإدارة تفـويض عضـوا اخـر بالتصـويت نيابـة عنـه وفـق أنظمـة الغرفـة المختصة.

6. تخول الغرف المشتركة حق التصديق عـلى شـهادات المنشـأ بعـد اعـتماد إنشـائها مـن قبـل السـفراء العرب، ويترك لمجلس الإدارة تحديد قيمة رسم التصديق بالتشاور مـع الجهـات العربيـة الرسـمية، شرط ان لايزيد هذا الرسم قدر الامكان عن الرسـم الـذي كـان يـدفع الى الغـرف المحليـة في البلـد الأجنبي المعني.

7. تتم جميع المعاملات المالية للغرفة المشتركة بتوقيعين، ويجب ان يكون أحداهما عربي.

8. يطلب من كل غرفة عربية أجنبية مشتركة ان تضع لنفسها نظاما داخليا يقره مجلس ادارتها ويتناول تحديد وتوزيع الإعمال والسلطات والأنشطة داخل الغرفة[1].

كما جاءت توصيات الاجتماع الاول لامناء سر الغرف التجارية العربية المشتركة في اوربـا الغربيـة والمنعقد في القاهرة في 27 شباط 1978 لتحدد

[1] مجلة غرفة تجارة بغداد، ج6، (بغداد، 1977)، ص ص 46-48.

الاهداف والتنظيم الإداري للغرف المشتركة، ففيما يتعلق بأهداف الغرف العربية المشتركة حددت بالنقاط التالية:

1. تنمية التبادل التجاري مع التأكيد على اولوية خدمة هدف تنمية الصادرات العربية غير البترولية الى هذه الأقطار من خلال ازالة القيود المفروضة على المعاملات التجارية بين البلاد الأعضاء بما يخدم المصلحة العربية وتوفير البيانات والمعلومات عن السلع والخدمات الممكن تبادلها وذلك بالنسبة لاطراف العلاقة، وتشجيع وتنظيم تبادل الزيارات والبعثات التجارية وانشاء شركات ومشروعات مشتركة، والتعريف بمنتجات الدول الأعضاء وتشجيع الاشتراك المتبادل بينها في المعارض التي تقيمها، وكذلك الدعوة لعقد مؤتمرات وندوات دورية لدراسة سبل دعم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء والمشاكل المشتركة من اجل إيجاد الحلول المناسبة لها، واعداد البحوث والدراسات المختلفة ولاسيما في الموضوعات الاقتصادية التي تهم الوطن العربي، وإصدار نشرة تحتوي على معلومات اقتصادية وإحصاءات وفرص العمل والاستثمار المتاحة مما يساعد على تنشيط العلاقات بين الدول الأعضاء وتجميع الأنظمة والقوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية السارية المفعول لدى الدول الأعضاء ونشرها لتكون بمتناول المهتمين بها.
2. ابراز البلاد ككتلة اقتصادية موحدة وتأكيد الشخصية العربية الاقتصادية في مواجهة الدول الأجنبية.
3. رصد النشاط الاقتصادي والتجاري في البلد الذي تقوم فيه الغرفة وفي الأسواق العالمية وتأثيرها على البلدان العربية وذلك بقصد التعرف على ظروف هذه الأسواق وحاجاتها، وإنشاء مركز للمعلومات التجارية والاقتصادية للعالم العربي.

4. التصديق على شهادات المنشأ والوثائق التجارية بالنسبة للبضائع المصدرة الى البلاد العربية طبقا للقواعد المتبعة في هذا الشأن.

5. التعريف بالقضايا العربية في الخارج.

اما فيما يتعلق بالجانب التنظيمي فقد تقرر ان لايتم انشاء أية غرفة جديدة الا بعد موافقة الامانة العامة للجامعة العربية والاتحاد العام للغرف العربية، ويكون اعلان التأسيس من قبل الامانة والاتحاد، على ان يكون الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية او من ينوب عنه ممثلا للجامعة العربية في مجلس ادارة كل غرفة مشتركة، ويكون السفراء العرب والمستشارون الاقتصاديون في السفارات العربية اعضاء شرف في الغرف[1].

ومن اجل التأكيد على تحقيق توازن الوجود والمصالح بين الطرفين العربي والاجنبي في الغرف المشتركة اقر مجلس الاتحاد هذه المبادئ ومن ثم صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عليها بقراريه (753ـ745) وذلك في دورته الخامسة والعشرون المنعقدة ببغداد في 11 ايلول 1978[2].

ولكي يحكم الاتحاد دوره الاشرافي والتنظيمي على الغرف المشتركة فقد إنشأ (لجنة شؤون الغرف التجارية العربية الاجنبية المشتركة) لمراجعة اوضاع الغرف وانشطتها والنظر في جميع الامور التي تخصها فيما عدا عضوية مجالس الادارة وترشيح الامناء العامين اللذين هما من اختصاص مجلس الاتحاد، ويقوم مجلس الاتحاد بالمصادقة على توصيات هذه اللجنة ويتخذ القرارات اللازمة بشأنها. كما تم تأسيس قسم خاص بشؤون الغرف المشتركة في الامانة العامة للاتحاد ومهمته متابعة اعمال هذه الغرف وتنسيق نشاطاتها وتحضير الدراسات حول العلاقات العربية ـ الأجنبية[3].

---

(1) مجلة غرفة تجارة بغداد، ج8، (بغداد، 1978)، 39ـ40.
(2) المصدر نفسه، ص 40.
(3) غنطوس، الغرف التجارية، ص 2.

لقد اثمرت هذه الجهود عن تأسيس غرف مشتركة في انحاء مختلفة من العالم كان أولها الغرفة العربية الفرنسية والتي تأسست في عام 1970، فالغرفة التجارية العربية الايطالية عام 1972، والغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة عام 1974 وغرفة التجارة العربية البريطانية عام 1975 وغرفة التجارة العربية الالمانية عام 1976 والغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية عام 1977 والغرفة التجارية العربية البلجيكية عام 1978، والغرفة التجارية العربية المالطية عام 1980، والغرفة العربية اليونانية للتجارة والتنمية عام 1981، والغرفة التجارية العربية الايرلندية عام 1987، والغرفة العربية الاميركية الوطنية عام 1987، والغرفة العربية النمساوية عام 1989، والغرفة التجارية العربية الكينية عام 1990، والغرفة التجارية العربية البرازيلية والغرفة التجارية العربية الأرجنتينية عام 1991، والغرفة التجارية العربية التشيكية عام 1994[1].

لقد حققت الغرف المشتركة عبر مسيرتها التي تمتد الى اكثر من خمسة وثلاثين عاما انجازات مهمة على صعيد تطوير قنوات التعاون والعلاقات مع كثير من دول العالم في مختلف الميادين التجارية والصناعية والزراعية والتكنولوجية والخدمية، وسعت من خلال وجودها كقاعدة مؤسسية الى تكثيف التعاون في مجالات الاستثمار المشترك واستقطاب اهتمام الشركات ورجال الاعمال العرب والاجانب بالفرص المتاحة لتنمية التعاون الاقتصادي بقطاعاته المختلفة، كما قامت هذه الغرف ومن خلال تنوع انشطتها ومبادراتها بدور مهم في تعزيز العلاقات على مستوى رجال الاعمال والشركات بين البلاد العربية والاجنبية، وبناء صداقات وعلاقات تعاون لم تتوقف على الميادين الاقتصادية فحسب انما امتد اثرها الايجابي الى الميادين الاجتماعية والاعلامية وحتى السياسية في بعض الاحيان، كما عمقت فهم هذه الدول بطبيعة الامكانات الاقتصادية للبلاد العربية واحتياجاتها، ويسرت من

[1] غنطوس، الغرف التجارية، ص2.

خلال تطوير قنوات ومراكز جيدة للمعلومات والنشرات والخدمات امكانات وظروف افضل لبناء عـلاقات جديدة وتيسير وصول المنتج والمصدر العربي الى أسواق هذه الدول[1].

ثانياً: الغرفة التجارية العربية الفرنسية:

1. تأسيس الغرفـة:

بمبادرة من مجلس السفراء العرب في باريس ومؤسسات فرنسـية وتجاريـة واقتصـادية وزراعيـة اعلن في 8 كانون الاول 1970 عن تأسـيس الغرفـة التجاريـة العربيـة الفرنسـية كمؤسسـة عربيـة فرنسـية مشتركة بالتساوي وخاضعة للقانون الفرنسي[2] الصادر في الاول من تمـوز 1901 والقـانون الصـادر في الثـاني عشر من تشرين الثاني 1956، فضلا عن نظامها الاساسي، بهدف تنمية العلاقات التجاريـة والاقتصـادية بـين مختلـف الفعاليـات الفرنسـية والعربيـة، ويضـم مجلـس ادارتهـا القـائمين عـلى ادارة الشركات الكـبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبنوك الفرنسية، بالاضافة الى ممثلي جمعيـة الغـرف الفرنسـية للتجـارة والصناعة وهيئات ارباب العمل الفرنسية، كما يضم ممثلي اتحادات وغرف التجارة والصـناعة والزراعـة في الدول العربية، وكذلك الاتحادات المهنية[3]. وقـد تـولى رئاسـة الغرفـة في بدايـة تأسيسـها ميشـال حبيـب دولونكل، واصبح عبد العزيز صقر نائبا للرئيس، في حين تولى بكار التوزاني منصب الامين العام[4].

[1] غنطوس وجواد، المصدر السابق، ص 301.

[2] مجلة المبادلات العربية الفرنسية، العدد (62)، (باريس، 2002)، ص1.

[3] وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، " ما هي الغرفة التجارية العربية الفرنسية "، ص1؛ وهي مجموعة من الوثائق غير المنشورة ارسلت من الغرفة الى الباحث.

[4] الادارة العامة لشؤون الاقتصادية، الغرف التجارية العربية الاجنبية حصر وتبويب، (تونس، 19884)، ص 72.

وقد شمل المحيط الجغرافي للغرفة جميع الدول العربية الاعضاء في جامعة الدول العربية والبالغ عددها (22) وهي: الجزائر، المملكة العربية السعودية، البحرين، العراق، مصر، الامارات العربية المتحدة، جيبوتي، جزر القمر، الاردن، الكويت، لبنان، ليبيا، عمان، المغرب، موريتانيا، فلسطين، قطر، الصومال، السودان، سوريا، تونس واليمن[1].

وما ان تأسست الغرفة العربية الفرنسية حتى قام الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية باتخاذ قرارات من شأنها تقوية علاقات التعاون بينه وبين الغرفة العربية الفرنسية ومن بينها ان يشارك مجلس الاتحاد في مجلس ادارة الغرفة وبشخص رئيس الاتحاد او نائبه او الامين العام، وبناء على هذا القرار قررت الجمعية العمومية للغرفة في جلستها المنعقدة في باريس في 6 حزيران 1972 انتخاب اتحاد الغرف العربية عضوا في مجلس ادارة الغرفة[2].

وقد وجهت الدعوة الى اتحاد الغرف العربية للمشاركة في اجتماع مجلس ادارة الغرفة العربية الفرنسية الذي عقد في باريس في 2 تموز 1972، وقام عدنان القصار نائب رئيس الاتحاد ورئيس غرفة تجارة بيروت بحضور هذا الاجتماع والقاء كلمة باسم الاتحاد، كما اعد الياس غنطوس الامين العام للاتحاد محاضرة حول العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والبلاد العربية، وقد تليت عنه بالنيابة، وتضمنت هذه المحاضرة استعراضا للعلاقات الاقتصادية بين الجانبين، كما تضمنت بعض الاقتراحات لتطوير هذه العلاقات ضمن اطار الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومن هذه الاقتراحات الدعوة الى عقد ندوة مالية يحضرها ممثلون عن البنوك العربية المركزية والبنوك العربية المساهمة في البنوك الفرنسية العربية،

[1] وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، " ما هي الغرفة التجارية العربية الفرنسية "، ص1.

[2] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، (بيروت، 1973)، ص99.

ويشترك فيها خبراء المال الفرنسيين والعرب، لدراسة سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وكذلك قيام البنوك الفرنسية العربية المشتركة بدراسة امكانية انشاء شركات استثمارية عربية فرنسية تمول المشاريع المشتركة، ولاسيما مشاريع لانشاء فروع للصناعات الفرنسية في الدول العربية، كما تضمنت هذه الاقتراحات دعوة الى مد جسور التعاون بين ممثلي اتحادات الصناعات العربية ونظرائهم من الفرنسيين لتطوير الصناعات الرئيسية مثل صناعة الحديد والصلب والغزل والنسيج، والبتروكيماويات[1].

2. النظام الاساسي للغرفة:

تضمن نظام الغرفة الاساسي ثلاثين مادة، حددت المادة الخامسة اهداف الغرفة في تشجيع العلاقات التجارية والصناعية والمالية بين فرنسا والبلاد العربية وتطويرها، واوضحت ان الاساليب المعتمدة في ذلك تتمثل في القيام بحملات دعائية لترويج منتجات فرنسا والبلاد العربية، وعرض نماذج من هذه المنتجات في مقر الغرفة للاطلاع عليها، وتنظيم الاجتماعات والمحاضرات وغيرها من المناسبات التي تهدف الى التعريف بامكانيات القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية الفرنسية والعربية ومميزاتها، وكذلك تجميع القوانين والانظمة المعمول بها في فرنسا والبلاد العربية ونشرها بانتظام بقدر ما يكون لهذه القوانين والانظمة من علاقة بغرض الغرفة، وان تنشىء وبالاتفاق مع السلطات المختصة في فرنسا وفي البلاد العربية قسما للاستعلامات الاقتصادية والتجارية،وتنشر مجلة دورية وتصدر دليلا فرنسا ـ عربيا. كما تعرض على السلطات المختصة وخاصة السلطات الدبلوماسية والقنصلية في البلاد المعنية المشاكل المتعلقة بتطوير العلاقات التجارية بين هذه البلاد وسبل معالجتها، وان تبادر الى القيام بانشطة ذات طابع

[1] **الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، (بيروت، 1973)، ص 100.**

ثقافي او علمي او سياحي من اجل تدعيم التعارف والتفاهم بين فرنسا والبلاد العربية، وتستلم وتنشر كل المناقصات التي تطرحها السلطات او المؤسسات الفرنسية او العربية، وان تودع لديها كل دفاتر الشروط المتعلقة بهذه المناقصات كي تباع بواسطتها[1].

واوضحت المواد (6، 7، 8، 9، 10، 11، 12) تشكيل الغرفة، فقد بينت ان الغرفة تتألف من اربعة اصناف من الاعضاء، الصنف الاول هم اعضاء الشرف وهم معفون من دفع الاشتراكات او أي التزام عيني اخر، وهم مندوبين من وزارات الاقتصاد والمال او التجارة الخارجية او الشؤون الخارجية في فرنسا والبلاد العربية، وكذلك رؤساء البعثات الدبلوماسية للبلاد العربية في باريس ومن يعينونهم من مستشارين تجاريين او اقتصاديين، ومدير مكتب جامعة الدول العربية، وكذلك بعض الشخصيات التي تسهم في توسيع نطاق العلاقات التجارية والاقتصادية بين فرنسا والبلاد العربية، ويحق لهم حضور اجتماعات مجلس الادارة والتمتع بصوت استشاري. اما الصنف الثاني فهم أعضاء مؤسسين وهؤلاء يدفعون حصة جزافية عند انضمامهم للغرفة، ويدفعون الاشتراكات السنوية، وحدد الصنف الثالث بالأعضاء العاملين حيث يقبل بصفة عضو عامل الأشخاص المقيمون في فرنسا او في البلاد العربية والمنتمون اليها بحكم جنسيتهم ويمارسون نشاطا تجاريا او صناعيا او زراعيا، اما الصنف الرابع فهم الأعضاء المنتسبين وهؤلاء يدفعون اشتراكات سنوية يحدد قيمتها مجلس الإدارة، ولا يحق لهم الترشيح لعضوية مجلس الإدارة[2].

---

[1] وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، النظام الاساسي للغرفة التجارية العربية الفرنسية، ص 2.
[2] المصدر نفسه، ص ص 2-4.

وتناولت المواد (14، 15، 16، 16، 17) ادارة الغرفة حيث أوضحت ان الغرفة تدار من قبل مجلس ادارة يتألف من ثمانية عشر عضوا على الاقل وستين عضوا على الاكثر، على ان يكون نصف أعضاء المجلس من حملة الجنسية الفرنسية والنصف الاخر من حملة الجنسية العربية، مع السماح بانتخاب مؤسسات عربية ـ فرنسية مقرها في فرنسا او في أي بلد عربي بعضوية مجلس الادارة في حدود (15%) من عدد الاعضاء المحدد، وان تنتخب الجمعية العمومية اعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات مع جواز اعادة انتخابهم، ويتم تجديد ثلث اعضاء المجلس كل عام. اما رئيس المجلس فينتخب من بين اعضاء المجلس الممثلين للهيئات الاقتصادية الفرنسية الاكثر نشاطا في المبادلات الفرنسية ـ العربية او من بين الشخصيات الفرنسية البارزة، وينتخب نائبه الاول من جنسية عربية، والنائب الثاني من جنسية فرنسية، والنائب الثالث من جنسية عربية، والنائب الرابع من جنسية فرنسية، والنائب الخامس من جنسية عربية وامين الصندوق من جنسية فرنسية[1].

وفيما يتعلق باجتماعات الغرفة فقد حددت بمرتين على الاقل في السنة وبدعوة من الرئيس، وسمح بدعوة المجلس للاجتماع بجلسات استثنائية بمبادرة من الرئيس او نائبة بشرط توجيه الدعوات لحضور الاجتماع قبل موعده بخمسة عشر يوما، كما سمح لاعضاء المجلس الاخرين ان يطلبوا عقد جلسات استثنائية بشرط ان يقدم الطلب اربعة اعضاء على الاقل نصفهم من جنسية فرنسية والنصف الاخر من جنسية عربية[2].

---

[1] وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، النظام الاساسي للغرفة التجارية العربية الفرنسية، ص ص 4-7.
[2] المصدر نفسه، ص7.

اما عن الناحية المالية فقد حـددت المـادة (28) مـوارد الغرفـة مـن الهبـات والمسـاهمات التـي يقدمها المؤسسون العرب والفرنسيون والتي لاتقل قيمتها عن (1000) فرنك فرنسي للاشـخاص الطبيعيـين، وعن (2000) فرنك فرنسي عن الاشخاص الاعتباريين، وكذلك الاشتراكات التي يسددها اعضاء الغرفة والتـي يحدد قيمتها مجلس الادارة، والهبات والمساعدات المختلفة الرسمية والخاصة، والفوائـد والـدخول المتأتيـة من ممتلكات الغرفة، وكذلك الايرادات المختلفة والتي تشمل على وجه الخصوص المبالغ المحصلة من بيـع المجلات والاعلانات المدرجة فيها، ومقابل الاستعلامات التجارية والاقتصادية والصناعية وغيرها[1].

3. نشاطات الغرفـة:

بذلت الغرفة التجارية العربية الفرنسية الكثير من الجهـود لتحقيـق اهـدافها، واسـتطاعت مـن خلال مسيرتها ان تعزز العلاقات العربية الفرنسية والتقدم بها نحو افاق جديـدة مـن التعـاون الاقتصـادي والتجاري، واعتمدت الغرفة في تحقيق اهدافها على تنظيم واحياء مختلف النشـاطات الاعلاميـة للتعريـف بالوسائل التي تهدف الى تسهيل اللقاءات بـين رجـال الاعـمال الفرنسـيين ونظـرائهم العـرب، وكـذلك عـلى نشاطاتها الاقليمية والاتصالات ودعم الفعاليات الاقتصادية[2].

أ. الاجتماعات الاعلامية ورحلات العمل:

دأبت الغرفة التجارية العربية الفرنسية على تنظيم ايام اعلامية بين فترة واخرى خاصة بالبلدان العربية، وغالبا ما ما كانت تكون بالتعاون مع شركائها الفرنسـيين او العـرب، وفي هـذه الايـام الاعلاميـة كانـت تعرض احدث المعلومات المستجدة عن البلد العربي المعني بهذا اليوم، والاطر التشريعية والقانونية السائدة

[1] وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، النظام الاساسي للغرفة التجارية العربية الفرنسيـة، ص 10.
[2] المصدر نفسه، ص 1.

فيه اضافة الى فرص الاعمال والاستثمارات الموجودة فيه[1]، فعلى سبيل المثال تناولت الايام الاعلامية التي قامت بها الغرفة عام 1999 تسعة بلدان عربية، كان في مقدمتها مصر والاردن فقد خصص لهما يوم اعلامي في 5 اذار 1999 في مدينة ليون Lyon وباشراف اللجنة الاقليمية التابعة للغرفة وبحضور العديد من الشخصيات، وكان يوم 24 نيسان 1999 يوما اعلاميا خاصا بالجزائر حضره عدد من رجال الاعمال الجزائريين، في حين خصصت الغرفة يوم 1 حزيران 1999 لليبيا وقد كان بحضور ما يقارب 60 مؤسسة فرنسية ومجموعة من الاعضاء الليبيين في الغرفة، اما العراق فقد حظي هو الاخر بيوم خاص به فعقدت له في باريس في يوم 7 تموز ندوة بعنوان "التطورات الاخيرة بالعراق والتضحيات التي ادخلت على القرار 986" وكانت بحضور المستشار الاقتصادي في بغداد Gack Sarmlli ومجموعة كبيرة من الشخصيات السياسية والاقتصادية[2].

اما سوريا فقد اقيم لها يومان في 14 و15 تموز وبحضور وفد سوري يضم مجموعة من رجال الاعمال، وكانت تونس وتنميتها الاقتصادية موضوع تظاهرتين عقدتا في باريس خلال شهر ايلول 1999، في حين نضمت اللجنة الاقليمية التابعة للغرفة وبالتعاون مع بلدية توكوز اياما اعلامية خاصة بالمغرب وذلك في يومي 21 و22 ايلول 1999، وخصصت ايام 19 و20 و21 تشرين الاول للتطرق الى موضوع الاستثمار في المملكة العربية السعودية، وكان مكان الانعقاد في كل من باريس وتولوز ومرسيليا[3].

كما دأبت الغرفة التجارية العربية الفرنسية على تنظيم مهمات ورحلات عمل لرجال الاعمال الفرنسيين من اجل ان تتيح لهم فرصة إجراء اتصالات على

(1) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، " ما هي الغرفة التجارية العربية الفرنسية "، ص1.
(2) المصدر نفسه، تقرير النشاطات لسنة 1999، ص ص 1ـ2.
(3) المصدر نفسه، ص 3.

اعلى المستويات مع المسؤولين الاقتصاديين في مختلف البلـدان العربيـة التـي تـتم زيارتهـا[1]، فعـلى سـبيل المثال نظمت الغرفة خلال عام 2000 مجموعة من رحلات العمل، ففي الفترة من 17 الى 23 تمـوز نظمـت بعثة الى الجزائر، وخـلال الفتـرة مـن 19 الى 23 ايلـول نظمت بعثه الى الرباط، كمـا نظمت في الفـترة مـن 7 الى 10 تشرين الاول بعثة الى تـونس، وفي الفـترة مـن 3 الى 7 تشرـين الثـاني نظمـت بعثـة الى المملكـة العربية السعودية ودولـة الامارات العربية[2].

ب. الندوات والمؤتمرات:

عملت الغرفة التجاريـة العربيـة الفرنسـية ومنـذ تأسيسـها عـلى تنظـيم العديـد مـن النـدوات والمؤتمرات المتخصصة في فرنسا او في احدى البلـدان العربيـة، وبحضـور كبـار المختصـين، وعـدد كبـير مـن الشركات والمؤسسات، وكان الهدف منها مناقشة احدث التطورات المسـتجدة في كـل ميـدان مـن الميـادين المطروحة للبحث، والتي غالبا ما كانت تدور حول مواضـيع التحكـيم والـنظم السـائدة في حـل الخلافـات، والتوفيق والخبرة، وقانون الاعمال الذي يعالج ويتناول بالبحث المتعمق اغلب المواضيع المتعلقة بالعلاقات بين المؤسسات وشركائهـا الخـارجيين، والبـترول والطاقـة وهـي نـدوات تـنظم بالتعـاون مـع المركـز العـربي للدراسات البترولية في باريس، فضلا عن مواضـيع اخـرى مثـل التجـارة الالكترونيـة والتقنيـات المتطـورة في مجال الاعلام[3].

[1] وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، الغرفة التجارية العربية الفرنسية في خدمتكم، ص 1.
[2] المصدر نفسه، تقرير النشاطات لسنة 2000، ص 1.
[3] المصدر نفسه، الغرفة التجارية العربية الفرنسية في خدمتكم، ص 1.

وفيما يأتي جدول باهم الندوات التي نظمتها الغرفة في الفترة ما بين 1976ـ2007 [1].

ت	موضوع النـدوة	المكان والتاريخ
1.	اختلال التوازن الهيكلي في المبادلات التجارية بين فرنسا وبلدان المغرب العربي	مرسيليا 1976
2.	الاستثمار في تنمية السودان مخزون العالم العربي في القطاع الزراعي	الخرطوم 1978
3.	التدريب المهني شرط اساسي للتنمية الاقتصادية	عمان 1979
4.	هل للطاقات البديلة مستقبلا	تونس 1980
5.	الزراعة غدا	مراكش 1982
6.	الانتاج ـ الاستثمار ـ التصدير ـ التعاون	بروكسل 1983
7.	التعاون الفرنسي العربي الافريقي	داكار 1984
8.	مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوربي	باريس 1985
9.	التحكيم التجاري الاوربي العربي	عمان 1986
10.	التحكيم التجاري الاوربي العربي	البحرين 1987
11.	الهيدروكربونات	باريس 1989
12.	العلاقات الاقتصادية الاوربية المغاربية	مرسيليا 1990
13.	الاستثمار في السياحة العربية	دمشق 1995
14.	تطور قانون الملكية الفكرية	بيروت 1997
15.	الشراكة الاوربية العربية	باريس 1999
16.	الانترنيت والحقوق	تونس 2000
17.	التعاون الفرنسي الليبي	باريس 20003

[1] وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، الندوات التي نظمتها غرفة التجارة العربية الفرنسية (1976ـ2003)، ملحق رقم 1.

ت	موضوع النـدوة	المكان والتاريخ
18.	مستقبل العلاقات بين فرنسا والدول العربية	باريس 2005[1]
19.	مصر:الاصلاحات والاستثمارات اقتصاد في اوج انطلاقة	باريس 2006[2]
20.	نمو اقتصادي وشراكة فرنسية ـ تونسية	باريس 2007 [3]

ج. النشاطات المحلية:

لقناعتها بان كافة المناطق الفرنسية تمتلك زخما تنمويا هائلا لصالح المبادلات التجارية مع العالم العربي عملت الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومنذ إنشائها على توثيق روابط الشراكة مع شبكة الغـرف التجارية والصناعية الفرنسية، وابرمت لهذا الغـرض اتفـاق شراكـة مـع جمعيـة الغـرف الفرنسـية للتجـارة والصناعة. كما ساهمت في الوقـت نفسـه وبمسـاعدة بعـض غـرف التجـارة والصـناعة في انشـاء جمعيـات اقليمية لتشجيع التبادل الاقتصادي مع البلدان العربية ومنها:

* لجنة اقليم رون الب في مقر غرفة التجارة والصناعة لمدينة ليون.

* لجنة اقليم ميدي بيرني في مقر غرفة التجارة والصناعة لمدينة تولوز.

* جمعية لانغودوك روسييون والبلدان العربية في مقر الغرفة الاقليمية للتجارة والصناعة لمدينـة مونبيليه[4].

---

[1] **وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، "مستقبل العلاقات بين فرنسا والدول العربية"، باريس 10 حزيران 2005.**
[2] **المصدر نفسه، "مصر: الاصلاحات والاستثمارات اقتصاد في اوج انطلاقته"، باريس 14 تشرين الثاني 2006.**
[3] **وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، "نمو اقتصادي وشراكة فرنسية ـ تونسية"، باريس 12 اذار 2007.**
[4] **وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، الغرفة التجارية العربية الفرنسية في خدمتكم، ص 2.**

د. الاتصالات ودعم الفعاليات الاقتصادية:

يشكل نشر المعلومات حول الاسواق العربية في اوساط الفعاليات واصحاب القرار الفرنسيين محورا أساسيا في نشاطات الغرفة، فبالاضافة الى خدمات الاستشارة والنصائح والتصديق على الوثائق والمستندات المرفقة بالبضائع المصدرة تضع الغرفة تحت تصرف الاعضاء المنتسبين اليها مراجع توثيقية متنوعة ومتكاملة وهي:

1. مركز التوثيق:

يتلقى مركز التوثيق في الغرفة التجارية العربية الفرنسية وبصورة منظمة نشرات متخصصة عديدة وكتيبات وجرائد اخبارية عامة وجرائد رسمية ومنشورات اخرى تصدرها المؤسسات المتخصصة العربية والفرنسية يتم تحليلها وتصنيفها تبعا للبلدان وللمواضيع التي تتناولها. كما يستقبل هذا المركز والذي يعد افضل مركز في باريس تتوفر فيه وثائق تتعلق باقتصاديات جميع البلدان العربية رجال الاعمال الباحثين عن معلومة تخص موضوع معين، وكذلك الاساتذة والطلبة لاعداد البحوث والاطاريح[1].

2. مجلة المبادلات العربية الفرنسية REFA

تعتبر مجلة المبادلات العربية الفرنسية من اهم النشرات التي تصدرها الغرفة وهي مجلة فصلية تحتوي على العديد من المعلومات المفيدة حول احدث المستجدات في البلدان العربية وفرنسا، ونشاطات الغرفة، بالاضافة الى المعطيات الاحصائية عن المبادلات التجارية وفرص ابرام عقود تجارية، والدراسات المتعلقة ببرامج التنمية الاقتصادية، وتواريخ المعارض والاسواق العالمية في البلدان العربية[2].

---

(1) وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، تقرير النشاطات لسنة 2000، ص 1؛ وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية، تقرير النشاطات لسنة 2001، ص 2.

(2) مجلة المبادلات العربية الفرنسية، العدد (62)، (باريس، 2002)، ص1.

الفصل الخامس

غرفـــة تجـــارة كركـــوك

1969-1957

الفصل الخامس

غرفة تجارة كركوك

1969-1957

عرف العراق تأسيس الغرف التجارية منذ العهد العثماني، وكانت مدينة كركوك رابع مدينة تم فيها تأسيس غرفة تجارية بعد بغداد والموصل والبصرة وهذا يدل على أهمية هذه المدينة ودورها الاقتصادي. وبعد قيام الحكم الوطني في العراق اعيد تأسيس الغرف التجارية في عام 1926 غير ان تأسيس غرفة تجارة كركوك تأخر بعض الشيء فكان تأسيسها في عام 1957 وخلال الفترة ما بين التأسيس وحتى عام 1969- وهو العام الذي أسس فيه الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية والذي اصبح الممثل الرسمي للغرف امام الحكومة ـ اسهمت غرفة تجارة كركوك بإسهامات لايستهان بها لخدمة الاقتصاد الوطني من جهة وتمثيل مصالح تجار كركوك وتنظيم شؤونهم المهنية من جهة اخرى. ولو تتعبنا نشأة وتطور غرفة تجارة كركوك ودورها الاقتصادي فلابد لنا سلفا من القاء نظرة سريعة على طبيعة الأوضاع التجارية فيها.

أولاً: أوضـــاع كركــوك التجاريـــة:

تعـد مدينـة كركـوك مـن المـدن العراقيـة القديمـة المهمـة، وتقـع شـمالي بغـداد[1]، تمتـد بجذورهـا التاريخيـة الى عهـد الملك الأشـوري اشـور بانيبـال (688 ق.م ـ 626 ق.م) [2] الـذي امـر ببنـاء (قلعة

(1) جمال رشيد احمد،" كركوك في العصور القديمة"، ندوة بحوث المؤتمر العلمي حول كركوك، جمعت بحوث المؤتمر في كتاب تحت عنوان "كركوك بحوث المؤتمر العلمي حول كركوك، (اربيل، 2001)، ص 55.

(2) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق قديما وحديثا، (صيدا، 1985)، ص 218.

كركوك)[1] وجعل فيها حاكما يدعى جرمي، واسكن عددا كبيرا من الاشورين فيها، وسميت المقاطعة باسم حاكمها[2]، الى ان استقل وأصبح الحاكم المطلق فيها مع مراجعته في بعض الأحيان للملك الأشوري[3].

أصبحت كركوك تحت احتلال الاسكندر المقدوني بعد احتلال العراق، وبعد وفاته أصبحت ضمن ممتلكات سلوقس (312ق.م ـ 235ق.م)، وازدهرت في عهده حتى أخذت تعرف بـ (كرخاديبيث سلوقس) وظلت على ذلك حتى عام 256 ق.م عندما احتلها الفرثيون ثم الفرس الى ان فتحها العرب المسلمون[4].

دخلت كركوك ضمن السيطرة العثمانية بموجب معاهدة اماسي التي عقدت بين الدولتين العثمانية و الصفوية عام 1555[5]، وأصبحت مركز ولاية عثمانية عرفت باسم ولاية شهرزور في القرن التاسع عشر تتبعها عدد من الألوية وهي كركوك واربيل والسليمانية[6]، وظلت تعرف باسم شهرزور الى عام 1892[7]، ثم

---

(1) قلعة كركوك: تتألف المدينة من قسمين كبيرين احدهما القلعة والثاني السهل، وكانت القلعة حصينة منيعة لايمكن الاعتداء عليها ولا الدخول اليها الا بصعوبة. ينظر: الحسني، المصدر نفسه، ص218.

(2) عزيز سامي، "كركوك عبر القرون"، مجلة الاخاء (قاردشيلق)، العددان(10-11)، (بغداد، 1973)، ص 3.

(3) الحسني، المصدر السابق، ص219.

(4) نبيل عكيد محمود المظفري، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي 1925ـ1958 دراسة تاريخية لدورهم الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، 2000، ص6.

(5) علي شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638ـ1750 دراسة في أحواله السياسية، (الموصل، 1984)، ص 154.

(6) المظفري، المصدر السابق، ص 7.

(7) ارشيف رئاسة الوزراء (استانبول)، الموصل وكركوك في الوثائق العثمانية 1525ـ1919، ترجمة خليل علي مراد وعلي شاكر علي، نسخة خطية مصورة في مركز دراسات الموصل، (الموصل، 1995)، ص 24.

أصبحت لواء ضمن ولاية الموصل حين اخذت الموصل شكل ولاية قائمة بـذاتها عـام 1879[1]، وقـد تسـمت كركوك بأسماء عده عبر الأدوار التاريخية التي مرت بها[2].

لم تأخذ كركوك مكانة تجارية متميزة لاسيما اذا قورنت بتجـارة الموصـل، ولكـن مـع ذلـك فأنهـا كانت تمثل نقطة تمويل ومركزا تجاريا مهما بالنسبة للمناطق الكردية منذ اقدم الأزمنـة في نطـاق تجارتهـا المحدودة اصلا، وقد ورد ذكرها في "دائرة المعـارف البريطانيـة بوصـفها واحـدة مـن اهـم مراكـز التسـويق الرئيسة في كوردستان[3]، وورد في طبعـة احـدث لـدائرة المعـارف مـا نصـه: " تعـد كركـوك سـوقا للمنتـوج الزراعي للمنطقـة... ومركـزا لتصـدير الصـوف والحبـوب والمـواشي والعفـص والصـمغ المنـتج في مرتفعـات زاكروس"[4]، كما أشارت سالنامة ولاية الموصل لسنة 1330هــ /1912 الى دور التجـارة الداخليـة في اقتصـاد كركوك على الرغم من صغر هذه التجارة مقارنة بتجارة بالموصل[5].

---

(1) ابراهيم خليل احمد،"التشكيلات الادارية والعسكرية في ولاية الموصل اواخر العهد العثماني"، مجلة بين النهرين، العددان (37-38)، (الموصل، 1982)، ص 147-148.

(2) ومن التسميات التي عرفت بها كركوك: كرخاديبيث سلوقس، كرخا، كاركوك، كاراخوا، باجرمي وغيرها. ينظر: المظفري، المصدر السابق، ص 7.

(3) كردستان: هي البلاد التي يعيش فيها الاكراد وتشغل القسم الأكبر من المنطقة الجبلية التي تمتد بين البحر الاسود وبراري ما بين النهرين من جهة، وجبال طوروس والهضبة الايرانية من جهة أخرى، وتتداخل مساحة كبيرة من كردستان مع أراضي تركيا وايران والعراق وسوريا. ينظر: أي. ام. هاملتون، طريق في كردستان، ترجمة جرجيس فتح الـلـه المحامي، (بغداد، 1973)، ص ص 39-49.

(4) كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق، ج1، (د.م، د.ت)، ص 55.

(5) سالنامة ولاية الموصل 1330هـ/1912، ص246.

كانت كركوك تجهز بعض المدن وقصبات المنطقة باحتياجاتها من السلع والبضائع المنتجة فيها او المستورد من الخارج، وكانت تستورد ما تحتاج اليه من منتجات زراعية وحيوانية وسلع منتجة يدويا من المناطق المجاورة لها، فقد ارتبطت بعلاقات تجارية على المستوى المحلي والإقليمي، فعلى المستوى المحلي ارتبطت كركوك بعلاقات تجارية مع الموصل[1]، وارتبطت أيضا بعلاقات جيدة مع السليمانية اذ ان تجار كركوك اعتمدوا المنتجات الزراعية للريف الكردي، وكانت القوافل التجارية متصلة بين السليمانية وكركوك[2].

كما وصف الرحالة ريج في رحلته عام 1820 العلاقة التجارية بين كركوك والسليمانية بقوله:"المتاجرة مع كركوك مستمرة ودائمة،وتستورد منها الأحذية وبعض الأقمشة القطنية، اما صادرات السليمانية اليها فهي البقوليات والعسل والعفص والفواكه والرز والدهن والقطن والأغنام والمواشي، فضلا عن الحبوب والجوز، وكركوك في الحقيقة سوق رائجة لجميع منتوجات كردستان"[3].

وكان تجار كركوك هم الذين يقومون بعملية نقل المنتوجات من والى كركوك، ويعقدون الصفقات التجارية مع الزراع لشراء ما ينتجونه من رز وعسل وغيرهما، وكانت كركوك تصدر كميات وفيرة من الملح المنتج في طوزخورماتو الى كردستان والذي قدرت قيمته بعشرين الف قرش سنويا، ويبدو ان قوة العلاقات الاقتصادية بين كركوك والسليمانية هي التي دفعت بعض الأسر التجارية في السليمانية الى اختيار لقب (كركوكي او كركوكلي)[4].

---

(1) سالنامة ولاية الموصل 1330هـ/1912، ص 246.

(2) مهدي صالح سعيد العباسي، كركوك في اواخر العهد العثماني (1876ـ1914) دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والثقافية، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، 2005، ص 128.

(3) كلوديوس جيمس ريج، رحلة ريج في العراق 1820، ترجمة بهاء الدين نوري، ج1، (بغداد،1951)، ص17.

(4) احمد، كركوك وتوابعها، ص ص 57ـ 58؛ ريج، المصدر السابق، ص 21.

اما على المستوى الإقليمي فقد كان لكركوك علاقات تجارية مع بلاد فارس فقط، ولعل وجود قنصل فارسي في كركوك دليل على قوة العلاقة بينهما[1].

وتجدر الإشارة الى ان كركوك توفرت فيها المؤسسات الخدمية المكملة لعملية التجارة كالخانات ومحاكم التجارة، فبالنسبة للخانات كان هناك ما يقارب تسعة عشر خانا وهي: خان القاضي، وخان خورما (خان التمر)، وخان البلدية، وخان الكمرك، وخان اسعد بك، وخان جقور، وخان ناصح بك، وخان حمدي بك، وخان كاوورلر، وخان عبد الله المصلاوي، وخان طه بك، وخان دده حمدي، وخان القورية، وخان سيد عمر، وخان صادق طرف، وخان الحاج صديق، وخان الأوقاف، وخان شيخلر حسن[2]. اما فيما يتعلق بمحاكم التجارة ففي عام 1288هـ /1871م صدر قانون أصول المحاكم التجارية وبموجب هذا القانون اختصت هذه المحاكم بالنظر في قضايا التجارية كافة وتم إنشاؤها في كل مكان دعت الحاجة اليه من مدن الولايات المختلفة، وتنظر هذه المحكمة في قضايا البيع والشراء، وعمليات التوكيل وتدقيق أموال التجار الذين يعلنون إفلاسهم، والنظر في منازعات التجار مع غيرهم في معاملاتهم التجارية[3]، وقد أسست في كركوك محكمة تجارية ورد ذكرها في سالنامة 1877 حيث كان رئيس المحكمة محمد افندي مع عضوية كل من الحاج طه افندي ودرويش افندي والحاج مصطفى جلبي والحاج اسماعيل افندي وهوجه غريب افندي وهوجه ساسون افندي[4].

---

(1) **ميجرسون، "ميرزا غلام حسين الشيرازي"، رحلة متنكر الى ما بين النهرين، ترجمة فؤاد جميل، ج1، (بغداد، 1970)، ص 163.**

(2) **العباسي، المصدر السابق، ص123.**

(3) **احمد، كركوك وتوابعها، ص 57؛ ميجرسون، المصدر السابق، 159.**

(4) **نسيبة عبد العزيز عبد الله الحاج علاوي، الإدارة العثمانية في الموصل 1879-1908، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب، جامعة الموصل،2002، ص ص 216-217؛ وتجدر الإشارة الى ان أول محكمة مدنية أسست في العراق كانت في مدينة الموصل عام 1859.**

اما عن طريقة التعامل في أسواق كركوك فقد وصفها الرحالة ميجرسون بقوله: "وحين كنت اشتري الطعام وغيرها في الأسواق، وجدت أمانة تدعو الى الدهشة، وكان ذلك في كل مكان "، واضاف مجرسون:"ان لغة التعامل في السوق كانت التركية والكردية"[1].

ثانياً: تأسيس غرفة تجارة كركوك:

كان للتطور الاقتصادي الذي ظهر في أوربا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر- مع ما رافقة من هجمة استعمارية وتسابق على المصالح بين الدول الأوربية بإشكال مختلفة، اثر في نمو الرأسمال الأجنبي بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، وقد أدت هذه التطورات الى ظهور الحاجة الى تنظيم العمل التجاري في الدولة العثمانية[2]، من خلال تأسيس غرف تجارية على غرار ما موجود في الدول الأوربية، لذلك أصدرت الدولة العثمانية في عام 1880 نظاما لغرف التجارة، وبموجب هذا النظام أسست غرفة تجارة بغداد في عام 1881[3]، وغرفتا تجارة الموصل والبصرة في الفترة ما بين عامي 1880ـ1884[4]. وفي عام 1910 أصدرت الدولة العثمانية نظاما جديدا شمل غرف التجارة والصناعة وبموجبه أعيد تأسيس غرفة تجارة بغداد[5].

ينظر: زهير علي النحاس، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين 1919ـ1939، أطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995، ص26.

[1] سالنامة الدولة العلية العثمانية 1294هـ/1877، ص 96.

[2] الحديثي، المصدر السابق، ص183.

[3] المصدر نفسه، ص ص 18ـ21.

[4] محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864ـ1958، ج1، (بيروت، 1965)، ص 462.

[5] الحديثي، المصدر السابق، ص 24.

أسست غرفة تجارة وصناعة كركوك في ضوء نظام غرف التجارة والصناعة في عام 1910، اذ ورد في سالنامة ولاية الموصل عام 1912 ذكرها على شكل "تجارت وصنايع اوطه سي" أي غرفة التجارة والصناعة، وكانت تتألف من الرئيس الأول عبد الصمد افندي والرئيس الثاني طه بك وعضوية كل من الحاج محي الدين افندي والحاج عزة افندي ومحمد افندي وعارف جلبي وعبد الجبار افندي وعبده جلبي والسيد عمر افندي وقره بت اه وبردي[1].

وبعد تأسيس الدولة العراقية في 23 اب 1921 سن قانون غرف التجارة ذي الرقم (40) لسنة 1926 لأدراك الحكومة مدى أهمية الغرف التجارية في تنشيط وتنظيم الحياة الاقتصادية، وبموجب هذا القانون أسست في عام 1926 الغرف التجارية في (بغداد، الموصل، البصرة) [2]، وبحسب تعليمات وزارة المالية حددت المناطق التي يشملها نطاق عمل هذه الغرف، فحدد نطاق عمل غرفة تجارة بغداد في لواء بغداد[3]، وغرفة تجارة البصرة في لواء البصرة، اما غرفة تجارة الموصل فحدد نطاق عملها في لواء الموصل، وبذلك اقتصرت الغرف التجارية في بداية تأسيسها على بغداد والبصرة والموصل لان المصالح التجارية لالوية (الدليم، ديالى، كربلاء، الديوانية، الكوت، الحلة) كانت مع بغداد، في حين كانت (العمارة، المنتفك) مرتبطة تجاريا مع البصرة، اما الوية (كركوك، اربيل، السليمانية) فكانت مع الموصل[4]. وعلى ضوء هذا التحديد وجه المفتش الإداري للواء كركوك(ملر A.Miller) كتابا الى مستشار وزارة الداخلية

---

[1] سالنامة ولاية الموصل 1330هـ/1912، ص 241.

[2] عباس العزواي، "غرفة التجارة وتاريخها"، مجلة غرفة تجارة بغداد، ج6، (بغداد، 1951)، ص31.

[3] دار الكتب والوثائق، وزارة الداخلية، رقم التصنيف 3205019773 كتاب وزارة المالية في 6 تشرين الاول 1926 الى كافة الوزارات.

[4] الحديثي، المصدر السابق، ص 49؛ شهيب، المصدر السابق، ص ص 41ـ42.

(كورنواليس Comwalli) تضمن عدم موافقته على ضم كركوك تجاريا الى الموصل وطالب بضمها الى بغداد[1].

بقيت كركوك مرتبطة تجاريا مع بغداد الى عام 1957، ولكن بعد تطور المدينة وتوسعها وازدياد النشاط التجاري فيها وكثرة المحلات التجارية جعلها بحاجة كبيرة الى غرفة تجارية تمثل مصالح التجار وتعمل على حمايتها وتقوم بتزويد دوائر الدولة والمحاكم بالمنشورات والمعلومات التي تطلبها منها عن التجارة وتبين رأيها في الوسائل التي تقدمها وتوسعها، وتسعى لإزالة العراقيل التي تعترض سبيلها وتسجل أسعار البضائع والمواد، وتقوم بوظيفة الحكم في المنازعات التجارية، وتصدر شهادات لمنشأ البضائع[2]، لذلك بادر بعض تجار المدينة وقدموا طلبا بهذا الشأن الى بشير حديد متصرف لواء كركوك، والذي اتصل بدوره بوزارة الاقتصاد وحصل على اذن رسمي بتأسيس غرفة تجارة كركوك[3] وفقا لقانون غرف التجارة لسنة 1936[4].

وفي 15 تموز 1957 سارع تجار كركوك لانتخاب اللجنة الإدارية لغرفة تجارة كركوك بطريقة الاقتراع السري، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز عبد الهادي اوه جي[5] رئيسا ومحمد عباس

---

[1] دار الكتب والوثائق، المصدر السابق، كتاب المفتش الاداري للواء كركوك الى وزارة الداخلية.

[2] وثائق غرفة تجارة كركوك، نبذة مختصرة عن تأسيس الغرفة.

[3] مجلة الاسواق التجارية، العدد (234)، في 3 اب 1957، ص 4.

[4] وثائق غرفة تجارة كركوك، نبذة مختصرة عن تأسيس الغرفة.

[5] عبد الهادي اوه جي: ولد في مدينة كركوك عام 1916، واكتفى بشهادة الدراسة الابتدائية ليدخل في حقل التجارة، فمارس إعمال التجارة العامة وامتلك معملا للثلج، بعدها اسهم في بعض المشاريع الصناعية، وله اسهامات خيرية منها بناءه لجامع عبد الهادي اوه جي في كركوك، وتوفي عام 1994. مقابلة شخصية مع خليل اسماعيل اغا (نائب رئيس غرفة تجارة كركوك)، في 15 تشرين الثاني 2006.

الصالحي[1] نائبا للرئيس وتحسين رافت المحامي سكرتيرا وبعضوية كل من عبد القادر اوه جي وصلاح الدين اوه جي وصديق طيفور وعلى الحاج عبد الرزاق وجلال صدقي غني وطاهر صابر وسليمان سعيد وعز الدين محمد نوري وعباس الحاج احمد[2]. وفي 16 تموز 1957 عقدت اللجنة الإدارية اول اجتماع لها في بناية الغرفة التي تبرع بها عبد الهادي اوه جي رئيس الغرفة واتخذت خلال الاجتماع بعض الإجراءات الضرورية لإدارة الغرفة[3].

النظام الداخلي للغرفة:

كان من اول إعمال اللجنة الإدارية في دورتها التأسيسية وضع النظام الداخلي للغرفة، والى حين الانتهاء من صياغة وإقرار هذا النظام قررت اللجنة الإدارية بجلستها الأولى اتخاذ بعض الإجراءات الإدارية ومنها تشكيل لجان فرعية هي:

1- اللجنة المالية: وتتألف من الأعضاء تحسين وطاهر صابر وصلاح الدين اوه جي.

2- لجنة الكفالات والشهادات: وتتألف من الأعضاء محمد الصالحي وعبد الهادي اوه جي وسليمان سعيد.

3- لجنة التسعير والكشف: وتتألف من الأعضاء صديق طيفور وعلي عبد الرزاق وعباس الحاج احمد.

---

[1] محمد عباس الصالحي: ولد في مدينة كركوك في فترة العشرينات، دخل حقل التجارة وعمل في تجارة الاقمشة وعرف بمواقفه الوطنية. مقابلة شخصية مع صباح الدين محمد الصالحي، (رئيس غرفة تجارة كركوك)، في 10 ايلول 2006.

[2] مجلة الاسواق التجارية، العدد (234)، في 3 اب 1957، ص 4.

[3] محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (1)، في 16 تموز 1957.

كما تقرر تصنيف أعضاء الغرفـة حسب الأصناف المدونـة أدنـاه وحسب الكفاءة المالية[1]:

الصنف		المؤهلات	
		دينار	الف
الاول	أ	000	50
	ب	000	25
الثاني	أ	000	15
	ب	000	10
الثالث	أ	000	7
	ب	000	4
الرابع	أ	000	2
	ب	000	1
الخامس	أ	000	0
	ب	000	0

وفي 19 شباط 1958 صدر النظام الداخلي، أي بعد مرور سبعة اشهر على تأسيسها، ولعل أهم ما جاء في هذا النظام هو تصنيفه لأعضاء الغرفة الى خمسة أصناف على ان تقوم إدارة الغرفة بهذا التصـنيف وحسب طبيعة عمل الأعضاء، في حين أوضحت المادة الثالثة والرابعـة والخامسـة والسادسـة طبيعـة عقـد الجلسـات واليـة النصاب في الجلسـات والتصويت عـلى القـرارات، امـا المـواد (7، 8، 9، 10) فقـد اهتمـت بتوضيح صلاحيات كل من الرئيس ونائبه وسكرتيره في حين أوضحت المادة (12) آلية تعين واجور الموظفين والمستخدمين العاملين

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد (4100)، في 19 شباط 1958.

في الغرفة [1]، اما جدول الرسوم التي تتقاضاها الغرفة فقد حدد النظام الـداخلي رسـوم الاشـتراك بالشـكل الآتي:

الصنـف	الرسـوم	
	فلس	دينار
الاول	000	12
الثاني	000	9
الثالث	000	5
الرابع	000	2
الخامس	000	1

اما بشان بقية الرسوم فقد حددت رسوم الكفـالات بواحـد في الالف عـلى ان لايقـل الرسـم عـن دينار واحد، ورسم الشهـادات بدينار واحـد، ورسوم التصديق بـ(5%) من مبلغ القائمة على ان لايقل عــن دينار واحد ولا يتجاوز الخمسة دنانير ورسوم الأسئلـة بدينـار واحد ورسوم التحكـيم بــ(2%) مــن المبلـغ المحكم بـه على ان لايقل الرسم عن سبعة دنانير ولا يتجــاوز الخمســة والسـتين دينـارا، ورسـوم تسجيــل الدلاليـن بخمسـة دنانير[2].

قررت الغرفة إلغاء رسوم الاشتراكات السابقة في 8 حزيران 1964، وأحلت محلها رسوما جديـدة، وأصبحت على الشكل الآتي[3]:

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد (4100)، في 19 شباط 1958.
(2) المصدر نفسه.
(3) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (13)، في 3 حزيران 1964.

الصنف		الرسم	
		فلس	دينار
الاول	ا	-	25
	ب	-	20
الثاني	ا	-	16
	ب	-	12
الثالث	ا	-	10
	ب	-	7
الرابع	ا	-	4
	ب	-	3
الخامس	ا	-	2
	ب	-	2
السادس	ا	-	1
	ب	-	1

ثالثاً: إسهامات غرفة تجارة كركوك في معالجة الأوضاع الاقتصادية:

من المهام التي تعنى بها الغرف التجارية وتعمل على تحقيقها هي المحافظة على ثروة البلاد، وتشجيع المنتجات الوطنية، وحمايتها من المزاحمة الأجنبية، وجعل انظمة الاستيراد والتصدير متفقة مع هذه الغاية، وبحكم هذه المهام وغيرها سعت غرفة تجارة كركوك منذ تأسيسها على تنشيط الحركة التجارية، ومعالجة بعض القضايا الاقتصادية منها الضرائب والخدمات العامة.

أ- تنشيط الحركة التجارية:

سعت الغرفة منذ تأسيسها الى تنشيط الحركة التجارية في لواء (المحافظة)[1] كركوك بشكل خاص وفي العراق بشكل عام، ففي عام 1958 طلبت

[1] **في عام 1969 صدر قانون المحافظات وبموجبه ابدل مصطلح اللواء بالمحافظة. ينظر: الحكومة العراقية، قانون المحافظات رقم (159) لعام 1969، (بغداد، 1969)، المادة الثانية، ص4.**

من مدير شركة نفط كركوك ضرورة حمل الشركة على شراء ما تحتاجه من البضائع من تجار كركوك، وعدم حصرها على تجار بغداد[1]، كما طلبت في عام 1962 بمنع استيراد الحصران الأجنبية وذلك لحماية الصناعة الوطنية التي تماثلها جودة والسير في نهج السياسة الاقتصادية التي تسير عليها الحكومة[2]. وفي عام 1965 رفعت الغرفة مذكرة الى رئيس الوزراء عبد السلام محمد عارف عرضت فيها بعض المشكلات الاقتصادية والتجارية التي تعاني منها كركوك، منها أزمة الشاي، فقد أوضحت الغرفة ان مصلحة المبايعات الحكومية[3] خصصت لمدينة كركوك (27) طنا من الشاي شهريا، ولما كان عدد نفوس كركوك آنذاك حوالي (200) الف نسمة لذا فان كمية الشاي المطلوب للاستهلاك الشهري لاتقل عن (70) طنا، فضلا عن قطعات القوات المسلحة والسياح والزوار مما يحتاج الى (25) طنا أخرى لذلك اقترحت الغرفة ان تكون الكمية المخصصة لمدينة كركوك لاتقل عن (100) طن شهريا وذلك من اجل عدم إعطاء المجال لبيع الشاي في السوق السوداء مما يثقل كاهل المواطنين[4]، كما أرسلت الغرفة في عام 1966 كتابا الى متصرف لواء كركوك نوري الراوي تطلب فيه إعلام الشركات الموجودة ضمن حدود اللواء بضرورة التعاون مع سكان اللواء جميعا وتشغيل العمال للحد من ظاهرة البطالة الموجودة، وكذلك شراء احتياجاتهم من السوق المحلية لتنشيط

[1] محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (5)، في 29 ايلول 1958.

[2] وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئاسة لجنة التموين العليا، العدد (12)، في 18 كانون الثاني 1962.

[3] مصلحة المبايعات الحكومية: مؤسسة تجارية أسستها الحكومة في عام 1959 وكان الهدف منها تحقيق النفع العام وخدمة عملية التنمية الاقتصادية في البلاد. انظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد (271)، في 10 كانون الاول 1959.

[4] وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس الوزراء، العدد (فوق العادة)، في 12 كانون الاول 1965.

الحركة التجارية[1]، وفي عام 1967 تلقت الغرف التجارية كتابا من وزير الاقتصاد طالب جميل يطلب فيه من الغرف القيام بحث التجار وترغيبهم في الاستثمار الصناعي وذلك لتسريع عملية التنمية الصناعية وازدهار الصناعة في البلاد[2]، وتعقيبا على هذا الكتاب أرسلت غرفة تجارة كركوك كتابا الى وزير الاقتصاد أوضحت فيه ان سبب إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن الاستثمار في المجال الصناعي يعود الى الضرائب المرهقة المفروضة على بعض الصناعات ونقص المواد الأولية وتقليص استيراد المواد الخام التي تعتمد عليها الصناعات، فضلا عما قامت به الحكومة من تأميم بعض الصناعات الناجحة في 14 تموز 1964 الى جانب المشاكل العمالية، واقترحت الغرفة تدخل الوزارة لحل المشاكل التي يعاني منها الصناعيون ليلمس أصحاب رؤوس الأموال نوعا من الاطمئنان[3].

كما شاركت الغرفة في اجتماع عقد في غرفة تجارة بغداد في 11 ايلول 1967 لتدارس الوضع الاقتصادي، وقد رفع المجتمعون في نهاية اجتماعهم مذكرة الى رئيس الجمهورية الفريق عبد الرحمن محمد عارف طالبوا فيها تنشيط الحركة الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي، ولكن باتجاه جديد يؤدي الى زيادة المحصول الزراعي، لان ذلك يؤدي الى توفير مواد غذائية للمستهلكين وبأسعار مخفضة او تخليص ميزانية مدفوعات الدولة من الإرهاق من جراء تسديد قيم الحاصدات الزراعية المستوردة، فضلا عن توفير النقد الأجنبي وذلك عن طريق التصدير. كما طالبوا بتنشيط الحركة الصناعية باتخاذ الإجراءات الآتية:

---

[1] محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (19) في 4 كانون الاول 1966.

[2] وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب وزير الاقتصاد الى الغرف التجارية كافة، العدد (6703)، في 10 اب 1967.

[3] وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة الاقتصاد، العدد (399)، في 2 ايلول 1967.

1- الإعلان عن رأي الحكومة بصراحة فبما يتعلق بالتأميم لدفع كل شـائعات العـودة الى انتـزاع ملكية المشاريع الصناعية من الإفراد.

2- دعم الحركة الصـناعية عـن طـريق التخطـيط وتقــديم المشـاريع المهمـة عـلى المشـاريع الأخرى.

3- تشجيع تصدير المنتجات الصناعية عن طريق إعادة الرسوم الكمركية.

4- تشديد الرقابة الصناعية بتطبيق أسس مواصفات الإنتاج الصناعي.

5- منح تسهيلات مصرفية كافية لتنشيط الحركة الصناعية.

6- دفع التعويضات عن الأسهم الخاصة بالشركات المؤممة مع الفوائد المستحقة(1).

وفي آذار 1968 أعلن وزير الاقتصاد عن تأليف لجنة تضم ممثلين مـن ذوي الخـبرة والاختصـاص وعدد من أساتذة الجامعات لدراسـة القضـايا الاقتصـادية ذات العلاقـة بالوضـع الاقتصـادي والعمـل عـلى إنعاشه وتطويره وعلى اثر هذا الإعلان أرسلت غرفة تجارة كركوك كتابا الى وزير الاقتصاد أكدت فيـه عـلى ضرورة اشتراك الغرف التجارية في هذه اللجنة، لانها اعلم بالوضع الاقتصادي السـائد في الـبلاد، ولارتباطهـا الوثيق بالتجار وبصفتها الجهة الاستشارية(2).

(1) **وثائق غرفة تجارة الموصل، مذكرة ممثلو الغرف التجارية العراقية الى رئيس الجمهورية، العدد (7724)، في 11 ايلول 1967.**

(2) **وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة الاقتصاد العدد (112)، في 11 اذار 1968.**

ب- الضرائب:

بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 وتنفيذا للسياسة المالية التي رسمتها قيادة الثورة في إعادة النظر في جميع الضرائب المفروضة ابان العهد الملكي، بغية إصلاحها بصورة تضمن العدالة، في توزيع عبء الضرائب، وحسب قدرة المكلف على الدفع، فقد أعيد النظر في قانون ضريبة الدخل عام 1960[1]، ومع ذلك سعت غرفة تجارة كركوك الى حث السلطات المختصة لإبداء التسهيلات اللازمة للتجار الخاضعين لنظام مسك الدفاتر التجارية[2]، فقد رفعت في عام 1965 مذكرة الى رئيس الوزراء عبد السلام محمد عارف أكدت فيها ان تجار كركوك يواجهون صعوبة في تنظيم سجلاتهم على الطريقة الحسابية الحديثة، وذلك لافتقارهم الى اصحاب الخبرة الكافية بهذه الطريقة، واقترحت تأجيل تطبيق النظام لمدة سنتين وفتح مدرسة ثانوية تجارية مسائية في كركوك لتخرج المحاسبين والكتاب ممن لهم خبرة بالطريقة الحسابية الجديدة[3].

استمرت غرفة تجارة كركوك بالمطالبة بتعديل نظام مسك الدفاتر التجارية، وبناء على صدور قانون تعديل قانون ضريبة الدخل عام 1968 اجتمع ممثلو الغرف التجارية في غرفة تجارة بغداد في 14 مايس 1968 وقد مثل محمد الصالحي غرفة تجارة كركوك في هذا الاجتماع، اذ رفع المجتمعون في نهاية اجتماعهم مذكرة الى رئيس الجمهورية عبد الرحمن محمد عارف طالبوا فيها

(1) جريدة الوقائع العراقية، العدد (330)، في 12 نيسان 1960.

(2) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس مجلس الوزراء، العدد (586)، في 26 تشرين الثاني 1965، وتجدر الإشارة الى ان النظام مسك الدفاتر التجارية صدر في عام 1957 ويحتم على التاجر مسك دفتر تجاري لإغراض الضريبة. ينظر: جريدة الوقائع العراقية، العدد (3938)، في 11 شباط 1957.

(3) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس الوزراء، العدد (فوق العادة)، في 12 كانون الاول 1968.

بضرورة القيام بدراسة اقتصادية مستفيضة للتشريعات الضريبة القائمة وتطويرها وفقا لمصالح البلاد وإمكانيات المكلفين بدفعها[1].

ج- الخدمات العامة:

اهتمت غرفة تجارة كركوك بمعالجة عدد من القضايا العامة التي تخص السكان بشكل عام وليس التجار فقط ومنها مشكلة شحة المياه التي كانت تعاني منها المدينة لاسيما في أشهر الصيف، فقد أرسلت الغرفة عددا من الكتب الى الجهات المسؤولة وضحت فيها حجم المشكلة التي يعاني منها الناس، وأكدت على ان الناس يشربون الماء ممزوجا بالنفط في بعض الأحيان، لان شركة النفط هي التي كانت تزود المدينة بالماء، وطالبت الغرفة بجلب الماء بواسطة قناة الزاب الصغير لان ذلك يوفر المياه الصالحة للشرب، ويحيي ألاف الدونمات الزراعية، ويضع حدا لهجرة الفلاحين من الريف الى المدينة[2].

ومع استمرار تفاقم هذه المشكلة رفعت الغرفة في عام 1965 مذكرة الى رئيس الوزراء عبد السلام عارف تضمنت مقترحات حول الموضوع، فقد أكدت الغرفة ان مشروع الماء المقترح تنفيذه من الحكومة بأخذ المياه من قناة ري كركوك من المشاريع الطويلة الأمد، ورأت ان الحل الصحيح والسريع للمشكلة يكون بإنشاء مشروع ماء جديد لتجهيز المياه الصالحة للشرب من نهر الزاب وبواسطة أنبوب لايقل عن (36) انج، وعمل شبكة توزيعات وخزانات جديدة داخل المدينة، والقيام بحفر ابار ارتوازية في كل منطقة سكنية في المدينة مع إنشاء خزان خاص لها ليتم تجهيز الدور والمؤسسات بالمياه خلال موسم الصيف[3].

---

[1] مذكرة ممثلو غرف التجارة العراقية الى رئيس الجمهورية، العدد (244)، في 21 مايس 1968.

[2] مجلة الاسواق التجارية، العدد (278)، في 14 حزيران 1958، ص 2.

[3] وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس الوزراء، العدد (فوق العادة)، في 12 كانون الاول 1965.

كما تناولت الغرفة في مذكراتها مشكلة مجاري المياه الثقيلة اذ أكدت على ان المياه الجوفية قد ارتفعت في المدينة بشكل محسوس بسبب عدم وجود شبكات لتصريف المياه الثقيلة الأمر الذي أدى الى التأثير على أسس الأبنية، وكذلك على الطرق العامة التي تقوم البلدية بصرف مبالغ كبيرة لإنشائها وصيانتها، وطالبت بتنفيذ مشروع للمياه لما في ذلك من أهمية في أعمار المدينة[1].

ولما كانت الطرق من اهم الوسائل التي تسهم في تطور النشاط التجاري فقد طالبت الغرفة منذ تأسيسها بإصلاح وتعبيد الطرق البرية التي تربط مدينة كركوك مع بقية المدن العراقية،لاسيما طريق بغداد كركوك[2]، كما طالبت بتقوية البث التلفزيوني نحو كركوك[3] وتوسيع الاتصالات الهاتفية والبرقية وفتح شعب جديدة في مراكز (الصوب الكبير ـ سوق القورية ـ تسعين)، وخفض أجور الموجودة منها لما في ذلك من أهمية في تنشيط التجارة وانتعاشها[4].

كما كانت الغرفة تهتم بتقديم الخدمات الاجتماعية، مثال ذلك ذهاب وفد من الغرفة الى مدينة العمارة وبغداد في عام 1967 لاستيراد (تمن العنبر)، ومن ثم توزيعه على المواطنين في كركوك وبالتقسيط المريح، وفضلا عن ذلك كانت الغرفة تجمع مبالغ ومواد غذائية من التجار وتقوم بتوزيعها على الفقراء والأيتام[5].

---

(1) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس الوزراء، العدد (فوق العادة)، في 12 كانون الاول 1965.

(2) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (10)، في 5 تشرين الاول 1957؛ مجلة الاسواق التجارية، العدد (278)، في 12 حزيران 1958.

(3) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (3)، في 13 اذار 1963.

(4) المصدر نفسه، الجلسة (10)، في 5 تشرين الاول 1957؛ والجلسة (6)، في 25 تشرين الثاني 1961.

(5) مقابلة شخصية مع عبد الواحد شاكر جدوع (عضو غرفة تجارة كركوك منذ عام 1966)، في 4 تشرين الاول 2006.

رابعاً: نشاطات الغرفة السياسية والثقافية:

رغم ان غرفة تجارة كركوك مؤسسة ذات طابع تجاري،الا ان ذلك لايعني أنها كانت بعيدة عن المجالات السياسية والثقافية، ففي الجانب السياسي كانت الغرفة تعبر عن أرائها ومواقفها تجاه القضايا الوطنية والقومية، فقد دأبت الغرفة على تقديم الهدايا سنويا بمناسبة ذكرى ثورة 14 تموز 1958[1]، وكانت وكانت تشارك ضمن لجنة المهرجانات والاحتفالات التي تقرر مدينة كركوك إقامتها في 14 تموز من كل عام، وكان رئيس الغرفة احد أعضاء اللجنة المذكورة[2].

أرسلت الغرفة في عام 1966 وفدا الى بغداد تالف من الأعضاء محمد الصالحي ونعمت الطالباني والحاج سليم عبد الله لتقديم التهنئة الى الرئيس عبد الرحمن عارف لمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية[3].

للجمهورية[3].

اما على المستوى القومي فقد كان للغرفة بعض المواقف منها مشاركتها مع الغرف التجارية العراقية في رفع برقية تهنئة الى رئيس حكومة الجزائر يوسف بن خده في 27 اذار 1962 لمناسبة توقيع الاتفاقية الخاصة بإيقاف إطلاق النار في القطر الجزائري[4]، كما أسهمت الغرفة في دعم القضية الجزائرية من خلال جمعها مبلغ من المال وإرساله الى عائلة المناضلة جميلة بوحيرد[5]

(1) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (5) في 2 مايس 1960؛ والجلسة (3) في 21 اذار 1961؛ والجلسة (2)، في 12 اذار 1962.

(2) جريدة الكشكول، العدد (339)، في 19 حزيران 1964.

(3) جريدة الكشكول، العدد (424)، في 6 مايس 1966.

(4) وثائق غرفة تجارة الموصل، برقية وفود الغرف التجارية العراقية الى رئيس حكومة الجزائر، العدد (726)، في 27 اذار 1962.

(5) جميلة بوحيرد: مناضلة جزائرية انضمت الى جبهة التحرير الجزائرية للنضال ضد الاستعمار الفرنسي، أصيبت برصاصة عام 1957 والقي القبض عليها ورغم كل انواع التعذيب لم تعترف على رفاقها في النضال،حكم عليها عليها بالاعدام وحدد يوم 8 مايس

فـي الجزائـر[1].

اما عن موقف الغرفة من الصراع العربي الصهيوني والقضية الفلسطينية، نجـد ان الغرفـة قامـت بحملة لجمع الأموال وشراء الأغذية وإرسالها الى الجيش العراقي المشارك في حـرب عـام 1967[2]، وفي الاول من كانون الثاني 1969 قررت الغرفة التبرع بمبلغ قدره (1000) دينار الى حركة التحرير الفلسـطيني (فـتح) مساهمة منها لمشاركة الفدائيين الفلسطينيين في كفاحهم ضد الكيان الصـهيوني[3]، وفــي اذار 1969 قـررت الغرفـة صرف مبلغ قـدره (15) دينار لشراء نسـخ مـن كتـاب دولـة بنـي عقيـل في الموصـل لمؤلفـه فـاتح المعاضيدي لكون (20%) من ريعه قد خصص للقوات العراقية المسلحة المرابطة على خط النار ضد الكيـان الصهيوني[4]، كما قررت الغرفة في نيسان 1969 استيفاء مبالغ من مشتركيها لـدعم العمـل الفـدائي في الأرض المحتلـة ابتداء مـن بدايـة السنـة الماليـة 1969ـ 1970 وبالشكل الأتـي[5]:

1958 موعدا لتنفيذ الحكم غير ان هذا الحكم جوبه برفض كبير من قبل مختلف الاوساط وبخاصة من لجنة حقوق الانسان في الامم المتحدة، ثم عدل الحكم الى السجن المؤبد، اطلق سراحها فيما بعد وتزوجت من محاميها بعد ان اشهر أسلامة. ينظر:"جميلة بودحير المناضلة"، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الموقع www.arwikipedla.org

[1] مقابلة شخصية مع عبد الواحد شاكر جدوع، في 4 تشرين الاول 2006.

[2] المصدر نفسه.

[3] محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (13)، في 1 كانون الثاني 1969.

[4] المصدر نفسه، الجلسه (18)، في 11 اذار 1969.

[5] المصدر نفسه، الجلسة (1)، في 3 نيسان 1969.

الصنف المستورد	المبلغ		الصنف غير المستورد	المبلغ	
	فلس	دينار		فلس	دينار
الاول أ ـ ب	10،0		الاول أ ـ ب	5،0	
الثاني أ ـ ب	8،0		الثاني أ ـ ب	4،0	
الثالث أ ـ ب	3،0		الثالث أ ـ ب	1،0	
الرابع الخامس السادس	00،250		الرابع الخامس السادس	0،250	

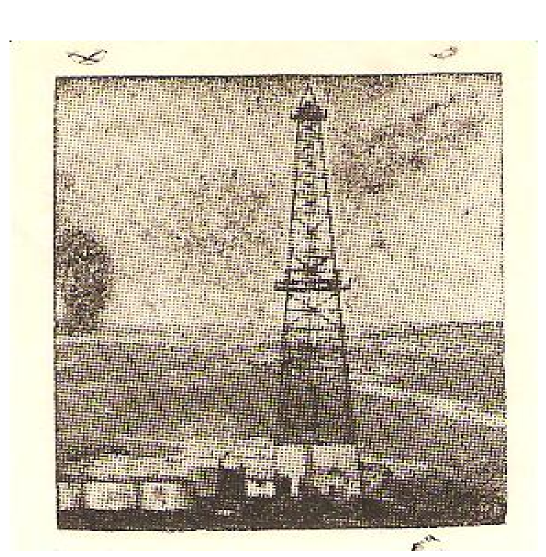
اما عن نشاطات الغرفة في المجال الثقافي، فقد طالبت الغرفة في عام 1961 بضرورة التزام شركات التأمين العاملة في العراق بإصدار أوراقها وعقودها باللغتين العربية والانكليزية حرصا على الشعور القومي وحفظا لحقوق العراقيين من ان يوقعوا على عقود يجهلون محتواها، كما طالبت الغرفة بضرورة العناية بالتعليم وخاصة التعليم التجاري، وأكدت على ضرورة فتح مدرسة ثانوية تجارية في كركوك[1]، وفي عام 1967 تبرعت الغرفة بمبلغ (100) دينار الى جمعية مساعدة الطلاب الفقراء باللواء[2]، كما تبرعت في عام 1968 بمبلغ (20) دينار للطلاب المتفوقين في الامتحانات العامة للسنة الدراسية 1967ـ1968 وقامت بإرسال المبلغ الى مديرية تربية لواء كركوك تشجيعا للثقافة والتعليم[3]، وفضلا عن ذلك كانت الغرفة تجهز بعض المدارس بملابس الزي الموحد الخاص بالطلبة[4].

كما أسهمت غرفة تجارة كركوك مع باقي الغرف التجارية العراقية في تأسيس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية عام 1969 الذي يهدف الى العناية

(1) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة التجارة، العدد (330) في 20 كانون الاول 1961.
(2) محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (3)، في 30 نيسان 1967.
(3) المصدر نفسه، الجلسة (7)، في 23 تموز 1968.
(4) مقابلة شخصية مع عبد الواحد شاكر جدوع، في 4 تشرين الاول 2006.

بالمصالح المشتركة للغرف التجارية، والاهتمام بالشؤون التجارية والأمور الاقتصادية العامة، ويمثل الغرف إمام الحكومة وفي المؤتمرات الدولية، ويتكون أعضاؤه من رؤساء الغرف، ومن خلاله أخذت غرفة تجارة كركوك وباقي الغرف التجارية تعبر عن أرائها ومواقفها الاقتصادية والوطنية والقومية[1].

شعار غرفة تجارة كركوك



أسماء الأعضاء الأصليين الذين تعاقبوا على مجلس إدارة الغرفة 1957ـ1969[2]

1	عبد الهادي اوه جي	13	نيازي سليمان
2	محمد عباس الصالحي	14	احمد زينل
3	تحسين رافت المحامي	15	عبد الستار خالد
4	عبد القادر اوه جي	16	عبد الهادي البزاز
5	صلاح الدين اوه جي	17	عبد الستار خليل
6	صديق طيفور	18	عبد الهادي الصباغ

[1] جريدة الثورة، العدد (103)، في 13 كانون الاول 1969.
[2] محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، عدة جلسات.

7	على الحاج عبد الرزاق	19	عز الدين قوجه وه
8	جلال صدقي غني	20	عبد الكريم صالح
9	طاهر صابر	21	ناظم الصالحي
10	سليمان سعيد	22	درويش علي
11	عز الدين محمد نوري	23	عمر عبد اللـه قطان
12	عباس الحاج احمد	24	عبد الواحد الحاج شاكر

الفصل السادس

غرفـــة تجـــارة وصناعة البحرين

النشأة والتطور

الفصل السادس

غرفة تجارة وصناعة البحرين

النشأة والتطور

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين واحدة من الغرف الرائدة في منطقة الخليج العربي، فقد رافقت مسيرة التنمية الاقتصادية في البحرين منذ تاسيسها عام 1939، وكان لها الاثر الفعال في ابراز اهمية ودور القطاع الخاص التجاري والصناعي في عملية التنمية، كما عملت منذ تاسيسها على المساهمة في تنمية المجتمع عن طريق تطوير ودعم فعالياته ومؤسساته التجارية والاقتصادية المختلفة اضافة الى قيامها بتقديم الخدمات المختلفة لهذه الفعاليات وتوسيع نطاقها تدريجيا مرحلة بعد اخرى لكي تتناسب مع اهداف التنمو الاقتصادي في البلاد. وبناء على هذه الاهمية التي تمتع بها الغرفة وحجم الدور الذي قامت به في البحرين سنحاول في هذه الدراسة ان نسلط الضوء على الاوضاع الاقتصادية في البحرين ودورها في تاسيس الغرفة ومن ثم تأسيس الغرفة وتطورها واسهاماتها في تنمية الحياة الاقتصادية ونشاطاتها السياسية.

أولاً: أوضـــاع البحريــن التجاريــة:

لموقع البحرين[1] الجغرافي، ولأهميتها الاقتصادية ولعمقها الحضاري أثر كبير في تأكيد شخصيتها الحضارية التي جعلتها متميزة ليس في الخليج العربي فحسب بل على الصعيد العالمي كله. فقد كانت البحرين ممراً دولياً لقوافل التجارة

[1] تقع البحرين في الخليج العربي وتتكون من عدة جزر أهمها (المحرق) و(سترة) تبلغ مساحتها 662 كيلو متراً مربعاً، أما سبب تسميتها بهذا الاسم فيعود إلى وجود ينابيع طبيعية حلوة تتفجر في قاع الخليج فيتدفق منها الماء العذب وسط ماء البحر الأجاج، أنظر: صبري فالح الحمدي، البحرين خلال السيطرة البرتغالية 1507-1602، مجلة الوثيقة، العدد 34، السنة 17، يوليو 1998، ص29.

العالمية التي كانت تعبر الخليج إلى العراق والبحر الأبيض المتوسط أو بالعكس إلى شبه القارة الهندية والشرق الأقصى[1]، وقد عبر الرحالة اللبناني الشهير أمين الريحاني عن أهمية موقعها التجاري بقوله: "ليس بين مسقط والبصرة أجمل من مركز هذه الجزيرة (البحرين)، وليس أصلح منه للتجارة أو الحرب... حيث أنها تقع في وسط الخليج العربي وفي زاوية آمنة منه وكأنها باخرة راسية بجانب الساحل الذهبي للاحساء رافعة لعلم التجارة"[2].

وبحكم هذا الموقع أصبحت البحرين مركزاً تجارياً مهماً ومحطة لتبادل السلع والبضائع حتى الوقت الحاضر[3]، ونبغ أهلها في الملاحة ونقل التجارة[4]، وعرف التاجر البحريني بمهارته التجارية التي اكتسبها كرائد للتجارة في المنطقة لما يتوفر لديه من مهارة وخبرة والمعاملة الحسنة وسعة الحيلة، وتعلمه لجميع لغات ولهجات الشعوب التي يتاجر معها[5].

اعتمد أهل البحرين منذ زمن طويل في معيشتهم على عدة أنماط رئيسية من الفعاليات الاقتصادية وهي صيد اللؤلؤ والتجارة والزراعة إضافة إلى بناء السفن وصيد الأسماك، ولم يكن صيد اللؤلؤ مجرد مصدر دخل، إنما كان طريقاً للحياة كذلك[6]، فقد احتل اللؤلؤ مركزاً مهماً في صادرات البحرين وكان التجار

[1] طلال عبد الرازق محمد علي، البحرين دراسة سياسية حضارية، 132-334هـ /749-947م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1988، ص24.

[2] احمد رمضان شقلية، الجغرافيا الاقتصادية لجزر البحرين، دراسة جغرافية واقتصادية، (بغداد، 1980)، ص 195.

[3] مصطفى مراد الدباغ، جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام، (بيروت، 1963).

[4] عطية القوصي، البحرين وتجارة الدولة العباسية، مجلة الوثيقة، البحرين، العدد 27، السنة 14، يناير 1995، ص46.

[5] شقلية، المصدر السابق، ص 195.

[6] إبراهيم خليل أحمد، بدايات التحدي الاجتماعي والفكري الأجنبي في أقطار الخليج العربي، مجلة المؤرخ العربي، العدد 30، 1986، ص21.

يتهافتون على البحرين أيام استخراجه لشرائه[1]. ويعود سبب الإقبال على شرائه إلى سهولة الحصول عليه في المياه القريبة من سواحل البحرين، إلى جانب الصفات الجيدة التي يتمتع بها والمتمثلة بكبر حجم الحبة وصفاء اللون[2]، وقد ارتبطت مهنة الغوص بعملية المتاجرة باللؤلؤ سواء التجارة الداخلية بين المدن والموانئ الخليجية، أو التجارة الخارجية مع الدول المجاورة، واقتصرت التجارة على فئتين هما التجار الذين يفوزون بحصة كبيرة من المتاجرة فيشترون اللؤلؤ نقداً ثم يرسلونه بالسفن إلى مدينة بومباي في الهند لبيعه هناك بأثمان غالية، وإلى جانبهم تقف فئة (الطواويش) وهم صغار تجار اللؤلؤ فيشترونه من البحارة الذين استخرجوه، إما نقداً أو بالمقايضة التموينية ثم يبيعونه إلى فئة كبار التجار[3]، ولا يكاد الاستهلاك المحلي يمثل سوى نسبة ضئيلة جداً وذلك لأن أغلب الكميات المستخرجة تذهب إلى الهند ثم إلى فرنسا التي تعد أكبر سوق لتصريف اللؤلؤ[4]. ويوضح الجدول الآتي قيمة اللؤلؤ والصنف (المحار) المصدرين من البحرين للفترة من 1925-1949م[5]:

---

[1] أبو الباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان علي، الجزء الخامس. (بيروت، 1971)، ص11.

[2] أحمد بن علي أحمد بن عبد اللـه القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الجزء الثاني، (القاهرة، 1963)، ص122.

[3] إبراهيم صيهود عبد السيد الأنصاري، الحركة الفكرية في البحرين، 1914-1967 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي 2000، ص26.

[4] عبد الكريم العريِّض، الفنون التشكيلية في البحرين، مجلة الوثيقة، العدد 6، المنامة، يناير 1985، ص85.

[5] أحمد حميدات، صيد اللؤلؤ في البحرين، دراسة لنظام الغوص في البحرين قبل ظهور النفط، مجلة البحرين الثقافية، العدد 22، المنامة، أكتوبر تشرين الأول 1999، ص ص110.

السنة	القيمة بالدولار
1925	1,200,000
1926	1,000,000
1946	250,000
1949	200,000

أما التجارة فقد اعتمدت بالأساس على موقع البحرين الاستراتيجي، وقد نمت مع بدايات القرن العشرين بشكل ملحوظ. فعلى الرغم من استعمال السفن التجارية الكبيرة العاملة بالبخار والتي كانت تمتلكها الشركات البريطانية والتي أخذت تحل محل السفن الشراعية وتؤدي إلى انحطاط التجارة فإن البحرين لم تتأثر اقتصادياً باستعمال هذه السفن، لاسيما وأن شركة الملاحة الهندية البريطانية *British India Steam Navigation Company* والتي سيطرت على النقل البحري في الخليج اتخذت من البحرين مركزاً لتصريف البضائع التي تجلبها من الهند وغيرها من الموانئ الرئيسية، ومن ثم توزع على مناطق الخليج العربي، فضلاً عن ذلك فقد بدأت أنواع البضائع التي تصدر من الهند إلى البحرين تتغير خلال الربع الأول من القرن العشرين من بضائع هندية إلى مصنوعات بريطانية[1]، ونتيجة لنمو النشاط التجاري في المنطقة فإن السلطات البريطانية قامت بفتح فرع لأول بنك في الخليج العربي في البحرين وهو البنك الشرقي *Eastern Bank*[2]

[1] محمد الرميحي، البحرين مشكلات التغير السياسي والاجتماعي، (بيروت، 1976)، ص52.

[2] البنك الشرقي: تأسس هذا البنك عام 1909 برأسمال مقداره مليون جنيه استرليني، مركزه الرئيسي في لندن، وتشكل مجلس إدارته من اللورد جيمس بلفور (رئيساً) ونائب وله خمسة أعضاء جميعهم من الإنجليز، وكانت لهذا البنك فروع منتشرة في الممالك الشرقية، أنظر: زهير علي أحمد النحاس، النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين 1919-1939، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995، ص173.

في عام 1920م، وقد استخدم هذا البنك من العناصر التجارية الأجنبيـة في بدايـة الأمـر ولكـن مـا لبـث أن أقدم على التعامل معه التجـــار المحليون أنفسهم[1].

كما كان للأوضاع السياسية جانب مهم في ازدهار تجارة البحرين، فإبان توتر العلاقات السعودية الكويتية في الفترة 1920-1942 قاطع ابن سعود البضائع القادمة من الكويـت إلى نجـد فتحولـت البضـائع إلى البحرين ومنها عن طريق البحر إلى العجير ميناء الإحساء، غير أن ذلـك لم يقابلـه عائـد مـادي بـالحجم نفسه، لأن ابن سعود أقنع الوكيل السياسي البريطاني في البحـرين وكـذلك الشيـ عيسىـ بـن علـــي (1869-1923م) [2] بتخفيض ضريبة التصدير التي يأخذها مـن 5% إلى 2,5% وبالفعـل خفضـت الضرـيبة إلى 2% على أن تنقل البضائع إلى الموانئ السعودية خلال عشرين يوماً[3].

غير أن الأوضاع الاقتصادية ساءت في البحرين خلال سنوات الأزمـة الاقتصـادية العالميـة (1929-1932م) [4] ولاسيما تجارة اللؤلؤ التي تعرضت إلى الكساد بسبب الأزمة من جهة وتمكن اليابانيين من إنتاج لؤلؤ صناعي ينافس

[1] أحمد، بدايات التحدي، ص22. يؤكد علي بن يوسف فخرو رئيس غرفة تجارة البحرين السابق على ان اول بنك في البحرين هو ستاندرد تشارتر بنك وتأسس 1918م وهو ملك لعبد العزيز القصيبي والآن يقع في موقعه فندق بوسط السوق.

[2] ولد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة في البحرين عام 1848م وأصبح أميراً عليها منذ عام 1896 ولغاية عام 1923. أنظر الأنصاري، المصدر السابق، ص16.

[3] الرميحي، المصدر السابق، ص72.

[4] شهد العالم الرأسمالي أزمة اقتصادية حادة وشاملة امتدت تأثيراتها إلى معظم دول العالم، ظهرت بوادرها الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية التي كان اقتصادها قد شهد انتعاشاً بعد الحرب العالمية الأولى، وقد توضحت بوادرها في النكسة المالية الكبيرة التي حدثت يوم الخميس المصادف 21 تشرين الأول 1929 بسوق الأسهم المالية في نيويورك، تسبب ذلك في حدوث أزمة مالية كبيرة تدهور على أثرها الاقتصاد العالمي. أنظر: النحاس، المصدر السابق، ص187.

الطبيعي لرخص ثمنه، ولكن ما كادت الأزمة تحل بصناعة اللؤلؤ حتى عوضت البلاد باكتشاف النفط وبدء تصديره منذ عام 1932م[1]، فقد ساعد اكتشاف النفط على تحويل عدد كبير من العاملين في صناعة اللؤلؤ إلى العمل في صناعة النفط، وذلك لأن الأجور التي تدفعها شركة النفط (بابكو) [2] إلى عمالها كانت أعلى من تلك التي يحصل عليها الغواصون، فضلاً عن أنه لا مخاطر في صناعة النفط كتلك التي في صيد اللؤلؤ، وقد أدى تضاؤل صناعة اللؤلؤ في الاقتصاد الوطني، وركود القطاع الزراعي إلى بروز أهمية الصناعة النفطية[3] وتطور تجارة البحرين الداخلية والخارجية[4].

ثانياً: تأسيس غرفة تجارة وصناعة البحرين:

كان لأبناء البحرين العديد من المجالس والتنظيمات في المجال الاجتماعي والاقتصادي، ففي المجال الاجتماعي كانت المجالس التي تعقد في البيوت تقوم بدور مهم في تلبية حاجة الإنسان للحوار وتبادل الآراء، فعلى سبيل المثال كان العاملون في الغوص يتخذون من الدور أندية شعبية يلتقون فيها أيام الشتاء وخاصة لمناقشة واقعهم والبحث فيما يجب عمله من أجل تحسين ظروفهم المعيشية، وكذلك لإحياء فنونهم وتقاليدهم الشعبية[5]، وكانت الرسائل التي تصل إلى التجار من شركائهم في الخارج تقرأ في هذه المجالس، فضلاً عن ذلك فقد أسس بعض مثقفي التجار في عام 1910م المنتدى الإسلامي وجعلوا مقره بيتاً بالناحية القريبة من حي الفاضل في المنامة[6].

(1) غانم محمد صالح، الخليج العربي، (بغداد، 1984)، ص33.

(2) وهي شركة أمريكية منحت حق التنقيب عن النفط في البحرين عام 1930، وقد حدد انتهاء امتيازها عام 2024م، أنظر: زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث،(بيروت،1975)، ص100.

(3) الانصاري، المصدر السابق، ص 34.

(4) خضير نعمان العبيدي، البحرين من إمارات الخليج العربي، (بغداد، 1969)، ص213.

(5) أحمد، بدايات التحدي، ص33.

(6) المصدر نفسه، ص33.

أما في المجال الاقتصادي فقد كان من نتائج نمو وتطور النشاط التجاري، نمو البرجوازية الوطنية التي كان لها دور كبير في نمو وتطور الحركة الوطنية وكفاحها ضد الاستعمار البريطاني[1]، وعلى حد قول أحد الباحثين: "كانت مصالح البرجوازية في هذه المنطقة (الخليج العربي) في تلك الفترة منسجمة مع اتجاه التطور الاجتماعي لأنه لا يوجد من يهدد تلك المصالح غير الاستعمار البريطاني ونفوذه، لذا فإن أي تغيير في الوضع السياسي سيكون لصالح فئات الشعب الأخرى[2].

سعى أفراد هذه الطبقة من التجار إلى تنظيم أنفسهم داخل تنظيمات وكيانات تمثل مصالح القطاع التجاري وتنظيم علاقته مع الدولة، وقد سبق أن عرفت البحرين مثل هذه التنظيمات والهيئات فعلى سبيل المثال كانت هناك "محكمة الغوص" أو ما يعرف بـ "مجلس السالفة" والتي كان الغواص يلجأ إليها في حالة ضياع حقه غير أنها كانت غير عادلة في قراراتها، فكثيراً ما كانت كلمة صاحب السفينة هي الحق وكلمة الغواص هي الباطل، وحتى عام 1924م ونتيجة لأسباب سياسية فقد أدخلت تعديلات على هذا النظام لتحسن حالة الغواصين اللاإنسانية واتخذ الإصلاح النقاط الآتية:

1- لا ديْن على الغواص.

2- تحديد نسبة السلفة التي تعطى للغواص.

3- على صاحب السفينة الاحتفاظ بدفاتر تبين المبالغ التي تعطى للغواصين.

4- منع صاحب السفينة من بيع اللؤلؤ بشكل سري.

5- إصلاح محكمة السالفة.

---

[1] علي عجيل منهل، "حركة التحرر الوطني في البحرين (1914-1971)"، مجلة الخليج العربي، العدد 3، جامعة البصرة، 1975، ص71.

[2] عبد الملك خلف التميمي، "بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 61، اذار 1984، ص 20.

وعلى الرغم من أن هذه الإصلاحات قد وضعت أصلاً لصالح الغواصين إلا أنها قد وجدت معارضة منهم، وذلك نتيجة لتأثير التجار الذين أذاعوا بينهم بأن هدف القانون هو التضييق عليهم وذلك بتخفيض كمية السلف[1].

أما فيما يتعلق بتنظيم التجار فإن أقدم تنظيم عرف لهم في البحرين هو "المجلس العرفي" والذي صدر قرار تشكيله في 22 يناير 1920م من قِبَل الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين وبالاتفاق مع هارول ديكسون *H.Dichson* (1919-1921م) الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، على أن يكون مجلساً مؤقتاً لمدة ستة أشهر في البداية، وكان عدد أعضاء هذا المجلس عشرة أعضاء خمسة منهم معينون من قِبَل الشيخ عيسى وهم كل من عبد اللـه بن حسن الدوسري، وعبد الرحمن الزياني، ويوسف عبد الرحمن فخرو، وعبد العزيز حسن القصيبي، وعبد علي بن رجب، في حين عيَّن ديكسون حاجي قطب الدين[2]، وتيكمداس بيت كنكارم، وبودا البوتان، وحافظ خانيهاني، وعبد النبي أحمد البوشهري، وقد تم وضع نظام خاص لصلاحيات واجتماعات المجلس، وحددت مهمته في النظر بالقضايا التجارية وتمثيل مصالح التجار وفض الخلافات التي تحدث بينهم وغيرها من الأمور المتعلقة بالجانب الاقتصادي، كما حدد موعد انعقاد المجلس في الساعة الرابعة من يوم الخميس في كل أسبوع، ثم تطور هذا المجلس وأصبح يدعى "مجلس التجار"[3]. ويمكن عد هذا المجلس النواة الأولى لنشأة غرفة تجارة

---

[1] الرميحي، المصدر السابق، ص ص62-63.

[2] يذكر علي بن يوسف فخرو(الرئيس السابق للغرفة) أن محمد شريف رجل إيراني له سطوة من قِبل بيت الدولة فكان إذا مشى في السوق راكباً حماره يسير أمامه شرطي يفسح له الطريق. وأخيراً هرب من البحرين بحجة أنه فقد أمواله.

[3] قاسم احمد فخرو، غرفة تجارة وصناعة البحرين بين انجازات الماضي وطموحات المستقبل دراسة تحليلية، (البحرين، 1989)، ص 6. علما بان هذه الدراسة عبارة عن مخطوطة غير منشورة ارسلة من قبل الغرفة للباحث.

البحرين، فقد أصبحت المهام التي كان يقوم بها هذا المجلس والمجالس الأخـرى في العشرينات والثلاثينات من مهام وصلاحية الغرفة التجارية فيما بعد.

كان لاكتشاف النفط في البحرين آثار اقتصادية واجتماعية مهمة، فقد نمت البرجوازية المحلية وزادت أرباحها وأصبح المجلس العرفي لا يفي بالغرض لتمثيل مصالحها، لاسيما وأن العديد من التجار قد وقعوا في مشاكل مالية مع بعض الموظفين في شركة نفط البحرين "بابكو"، إذ كان بعض الموظفين يقومون بشراء البضائع من التجار عن طريق الدين ثم يسافرون إلى بلدانهم دون تسديد الديون المستحقة عليهم، وعندما طرحت هذه المشكلة أمام المسئولين في الحكومة والشركة طرحت عليهم فكرة تأليف جمعية خاصة بهم يتم من خلالها التنسيق مع شركة النفط وغيرها من المؤسسات الأخرى لوضع حد لمثل هذه الأمور وتحصيل الديون المستحقة، وقد نالت هذه الفكرة استحسان التجار الذين سارعوا في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشكيل هذه الجمعية[1]، وفي 26 يوليو 1939م أعلن عن تأسيسها باسم "جمعية التجار العموميين" لتكون أول جمعية برزت إلى الوجود في هذا الجزء من الوطن العربي[2].

تم إقرار مشروع القانون الأساسي للجمعية في 17 أغسطس 1939م، ثم رفع القانون إلى محكمة البحرين وإلى تشارلز بلجريف *Charles Belgrave* (1926-1956م) [3] المستشار السياسي البريطاني في البحرين لإقراره، وقد تألفت

---

(1) **فخرو، غرفة تجارة، ص ص11-12.**

(2) **مجلة الأسواق التجارية، بغداد، العدد259، 25 كانون الثاني 1958، ص11؛ العبيدي، المصدر السابق، ص211.**

(3) **أول مستشار بريطاني في البحرين عين عام 1926 في دائرة مستشارية حكومة البحرين، وباشر عمله كمستشار مالي وسياسي وعسكري وقضائي، وتركزت السلطة في يده فأصبح قائداً للشرطة ورئيساً للقضاة ومشرفاً عاماً على الصحة والمعارف والأشغال العامة والطابو والجمارك والبلدية والحدائق العامة، وعمل لمدة ثلاثين عاماً في عهد الشيخ حمد ثم سليمان**

اللجنة الإدارية الأولى من السادة أشرف محمدي رئيساً وعبد الله مصطفى سكرتيراً ومحمد عبد الله صادق أميناً للصندوق وعضوية كل من و.س.م. أفيموالا وبرشونتم، ومنذ تأسيس الجمعية ولغاية عام 1949 تناوب على رئاستها كل من حسين علي يتيم وأشرف محمدي، وكان انتخاب اللجنة الإدارية يتم سنوياً، في حين حدد رسم الانتساب بعشر روبيات ورسم الاشتراك السنوي بخمس روبيات، وكانت محاضر جلسات الجمعية تدون باللغة الإنجليزية لغاية 19 سبتمبر 1949م حيث تقرر تدوينها باللغة العربية، أما مقر الجمعية فقد كان عبارة عن غرفة واحدة في شارع التجار وسط المنامة والذي يعرف حالياً بشارع باب البحرين[1].

ونتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية ونشاط الحركة التجارية قررت الجمعية في 12 يونيو 1950م تغيير اسمها إلى "غرفة تجارة البحرين" ووضع القانون الأساسي لها بعد أن تمت الاستعانة في وضعه بقوانين الغرف التجارية في الهند ولندن ونيويورك والقاهرة[2]. وفي 25 مارس 1950م اجتمع مجلس إدارة الغرفة مع تشارلز بلجريف مستشار حكومة البحرين والذي أعلن موافقة حكومة البحرين على تأسيس الغرفة التجارية، وبالفعل تلقى رئيس الغرفة فى 31 مايو 1951م رسالة من مستشار حكومة البحرين بهذا الشأن، وتم انتخاب الدورة الأولى للغرفة بصورة رسمية، وانتخب الحاج يوسف علي رضا رئيساً لها، ونظراً لاستقالته في عام 1963م تم انتخاب أحمد يوسف فخرو رئيساً واستمر لعدة سنوات[3].

حتى أعفي من منصبه عام 1956. أنظر: يوسف محمد عبيدات، أجهزة الحكم الخليجية في ظل الحماية البريطانية مع دراسة تطبيقية على البحرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 115، السنة 30، القاهرة، كانون الثاني، يناير 1994، ص51.

[1] فخرو، غرفة التجارة، ص 12.

[2] مجلة الأسواق التجارية، بغداد، العدد 259، 25 كانون الثاني 1958، ص12.

[3] فخرو، المصدر السابق، ص ص12-17.

وفي عام 1968 ارتأى مجلس إدارة الغرفة مسايرة التطور الاقتصادي وتماشياً مع غرف التجارة والصناعة في البلاد العربية إقرار قانون جديد للغرفة تم بموجبه تغير اسم الغرفة أو بمعنى أصح إضافة كلمة صناعة بحيث أصبح الاسم كالآتي: "غرفة تجارة وصناعة البحرين"، واقتصرت العضوية بموجب هذا القانون ولأول مرة على بحرينيي الجنسية بالولادة[1].

ثالثاً: إسهامات الغرفة في تنمية الحياة الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الأساسية من إنشاء الغرف التجارية في خدمة ورعاية مصالح الأعضاء المنتسبين إليها والمحافظة على ثروة البلاد وتشجيع المنتجات الوطنية وغيرها من الأهداف الأخرى، وبحكم هذه الأهداف رافقت غرفة تجارة وصناعة البحرين مسيرة التنمية منذ بدايتها، وكان لها الفضل الكبير في إبراز أهمية القطاع الخاص ودوره الإيجابي في خدمة المجتمع البحريني والمساهمة في تنمية ودعم فعالياته ومؤسساته الاقتصادية[2] إذ تنص المادة الأولى من قانون الغرفة على "أن غرفة تجارة وصناعة البحرين مؤسسة أهلية ذات نفع عام غايتها تمثيل وتنظيم المصالح التجارية والصناعية والدفاع عنها والعمل على ازدهارها، وتهدف إلى تقديم المجتمع بدعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية ورعاية مصالح أعضائها بصفة خاصة وخير البلاد بصفة عامة"، في حين نصت المادة الثالثة من القانون على أن "تعمل الغرفة على رعاية مصالح أعضائها وتنمية الأنشطة الاقتصادية والمالية ودعم الصناعات الوطنية وحمايتها"[3].

---

[1] **مجلة الحياة التجارية، تصدرها غرفة تجارة وصناعة البحرين، العدد 182، أبريل/مايو 1981، ص23.**

[2] **غرفة تجارة وصناعة البحرين، لماذا الانتساب إلى الغرفة، (البحرين، 1993)، ص5.**

[3] **أنظر: القانون الأساسي لغرفة تجارة وصناعة البحرين.**

ومن هذا المنطلق اهتمت الغرفة منذ تأسيسها بتنشيط الفعاليات الاقتصادية في البحرين وإزالة العقبات التي تعترض طريقها، ففي عام 1955م وقفت الغرفة بوجه شركة البرق واللاسلكي التي أصدرت قراراً يهدف إلى زيادة أجور الهواتف ورسوم المكالمات، واتخذت قرارات جريئة بمقاطعة الشركة، كما تقدمت باقتراح يهدف إلى إنشاء شركة وطنية للهواتف، وقد تمكنت الغرفة من حل هذه المشكلة وتسوية الأمور مع الشركة[1]، وفي العام نفسه بحثت الغرفة مشروع تأسيس أول بنك وطني في البحرين، وتشكلت لجنة من أعضاء الغرفة وبدعم من حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة (1942-1961م) [2] للسير في إجراءات هذا المشروع، وقد تمخضت جهود الغرفة عن تأسيس أول بنك وطني في البحرين وهو "بنك البحرين الوطني" وذلك في عام 1957م[3]، كما ساهمت الغرفة – فيما بعد – في إنشاء شركة البحرين للتأمين عام 1969م وشركة البحرين لمطاحن الدقيق عام 1970م، وتأسيس بنك البحرين والكويت عام 1971، وشركة الاستيراد والتصدير عام 1971م، وكانت الغرفة تختار ممثلين عنها لعضوية مجالس إدارة هذه الشركات[4].

وفي عام 1964م اجتمع رئيس وأعضاء الغرفة مع ليش دورين *L.Doren* رئيس شركة نفط البحرين (بابكو) والمسئولين في الشركة وخلال الاجتماع طالبت الغرفة بضرورة دعم الشركة للاقتصاد الوطني عن طريق زيادة مشترواتها من السوق المحلية، وتوفير فرص العمل للمواطنين من خلال تدريب

---

(1) فخرو، المصدر السابق، ص46.
(2) ولد الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة عام 1894م وتولى الحكم في البحرين عام 1942 خلفاً لأبيه الشيخ حمد بن عيسى، وقام بتحسين اتفاقيات النفط وإنشاء ميناء سلمان. أنظر: الأنصاري، المصدر السابق، ص21.
(3) مجلة الأسواق التجارية، بغداد، العدد 259، 25 كانون الثاني 1958، ص12.
(4) فخرو، غرفة تجارة، ص46.

أبناء البحرين وإرسالهم في بعثات إلى الخارج لتطوير مهاراتهم وحصولهم على مراكز قيادية في الشركة، وقد أصدرت الغرفة بعد هذا الاجتماع بياناً عاماً تضمن هذه المطالب وكان لهذا البيان صدىً واسع بين أبناء المجتمع البحريني[1]، كما شاركت الغرفة في دراسة وصياغة ومناقشة العديد من القوانين التجارية بشكل خاص والقوانين الاقتصادية بشكل عام ومنها على سبيل المثال قانون تسجيل الشركات النظامية وإنماء الأعمال التجارية عام 1956م وقانون العمل البحريني عام 1958م وقانون تعويض موظفي الدولة، وقانون الشركات التجارية وغيرها من القوانين الأخرى[2].

استمرت الغرفة في السير على نهجها الصحيح في التنمية الاقتصادية خصوصاً بعد انتمائها للاتحاد العام للغرف العربية عام 1954م، فقد تبنت موضوع المقاطعة للبضائع الصهيونية بعد افتتاح فرع لمكتب مقاطعة (إسرائيل) في البحرين عام 1963م[3] وذلك بإصدار شهادات منشأ للبضائع المعاد تصديرها من البحرين[4]. كما شكلت الغرفة مع الحكومة لجنة اقتصادية مشتركة وهي لجنة استشارية تطرح من خلالها وجهة نظر الغرفة وهي تعكس وجهة نظر القطاع الخاص (رجال الأعمال) فيما يخص الأمور المتعلقة بالتجارة والاقتصاد الوطني وتنظيم بعض القوانين والتشريعات، وكان لاجتماعات هذه اللجنة العون الأكبر والنتائج المثمرة لتخطي العقبات التي يعاني منها السوق، خصوصاً وأنها تمثل وجهات نظر أعلى المستويات من كلا الطرفين[5].

---

[1] فخرو، غرفة تجارة، ص45.
[2] فخرو، غرفة التجارة، ص45.
[3] شقلية، المصدر السابق، ص249.
[4] فخرو، المصدر السابق، ص18.
[5] غرفة تجارة وصناعة البحرين، دراسة وبحث عن القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في البحرين، ملحق خاص عن اقتصاديات دولة البحرين، 1980، ص22.

رابعــــاً: مؤتمرات الغرفة ونشاطاتها السياسية:

كان لغرفة تجارة وصناعة البحرين صلات جيدة بالغرف العربية وكانت تدعى لحضور مـؤتمرات الغرف العربية، ولعل أبرز المؤتمرات التي أسهمت بها الغرفة مـؤتمرات غـرف التجـارة والصـناعة والزراعـة العربية، فمن خلال انضمامها للاتحاد العام للغرف العربيـة أخـذت تتفاعـل مـع بقيـة الغـرف العربيـة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحريك الرأي العام تجاه القضايا القومية.

انضمت الغرفة إلى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للـبلاد العربيـة خـلال المـؤتمر الرابع للاتحاد والذي عقد في بغداد في الفـترة بـين 23-29 تشرـين الأول 1954 وحضرـه منـدوبو الغـرف في الأردن وسوريا ولبنان والعراق والبحرين ومصر وليبيا والمغرب والمندوبون المراقبـون عـن حكومـات الأردن وسوريا ولبنان والعراق ومصرـ وعـن الأمانـة العامـة لجامعـة الـدول العربيـة والمكتـب الرئيسيـ لمقاطعـة إسرائيل، وقد مثل غرفة تجارة وصناعة البحرين العضو محمد يوسف جلال[1].

كان من أبرز قرارات المؤتمر تأكيد أهمية الطريق الدولي المقترح لربط المـوانئ العربيـة الواقعـة على البحر المتوسط بموانئ الخليج العربي والعمل على تحقيق فكرة شركة الملاحة العربيـة وتنشـيط النقـل البري كما شدد المؤتمر على تطبيق المقاطعة على إسرائيل وأوصى بتقديم المساعدات الاقتصاديـة للأردن[2].

كما شاركت الغرف في المؤتمر الخامس للغرف العربيـة الـذي عقـد في عـمان للمـدة بـين 25-30 تشرين الأول 1955م، اشتركت فيه أيضاً غرف مـن الأردن وسـوريا والعـراق ولبنـان ومصرـ وتـونس وليبيـا والسعودية وقطاع غزة ومندوبون ومراقبون عن جامعة الدول العربية ومكتب مقاطعة إسرائيل وعن

[1] مجلة التجارة، تصدرها غرفة تجارة بغداد، الجزءان التاسع والعاشـر، (بغداد، 1954)، ص ص76-82.
[2] جريدة الإصلاح، بغداد، العدد 9، 12 تشرين الأول 1954.

حكومات الأردن وسوريا والعراق والبحرين والسعودية ولبنان ومصر والكويت والسودان[1]. وقد أقر المؤتمر فيما أقر أن تراعي الدول العربية في وضع تعريفاتها الجمركية مصلحة الإنتاج العربي وما يضار به من بضائع أجنبية وأن توقع جميع الدول العربية اتفاقية تعديل اتفاقية التجارة والترانزيت والتوصية بإعفاء منتجات قطاع غزة من الضرائب الجمركية والعناية بالتنسيق الاقتصادي بين الدول العربية ومعاضدة الاقتصاد الأردني وتشديد الحصار الاقتصادي على (إسرائيل) وتأييد المغرب العربي في كفاحه ضد المستعمرين الفرنسيين[2].

وأكد المؤتمر السابع الذي عقد في القاهرة للمدة بين 23-26 تشرين الثاني 1957م والذي افتتح برعاية الرئيس جمال عبد الناصر على التضامن مع الشعب الفلسطيني واستنكر الأعمال الوحشية للاستعمار الفرنسي ضد الشعب الجزائري، كما أكد على عروبة البحرين والوقوف بوجه كل محاولة مغرضة للنيل من عروبتها[3]. وتكرر هذا الموقف في المؤتمر الثامن والذي عقد في القاهرة أيضاً في كانون الأول 1958م فقد دعا المؤتمر فضلاً عن قراراته الاقتصادية إلى مقاطعة فرنسا اقتصادياً واستنكار المحاولات المغرضة التي تمس عروبة البحرين، كما دعا المؤتمر إلى التمسك بمصطلح الخليج العربي كدلالة على خليج البصرة[4].

واشتركت الغرفة في المؤتمر التاسع الذي عقد في الكويت للفترة 14-18 تشرين الثاني 1959م، وكان من جملة ما أقره المؤتمرون تكليف لجنة فنية لوضع مشروع لإنشاء مؤسسة أهلية عربية للاستثمار يكون هدفها إنشاء وتمويل المشاريع الاقتصادية الأهلية في البلاد العربية، ودعوة الغرف العربية لإقامة الاتصالات

---

(1) الزعيم، كيف نشأت الغرف التجارية، ص3.

(2) مجلة التجارة، الجزءان التاسع والعاشر، (بغداد، 1955) ص ص76-82.

(3) مجلة التجارة، الجزء السابع، (بغداد، 1957)، ص73.

(4) وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة بغداد إلى وزارة الاقتصاد، العدد 1011، 23 كانون الأول 1959.

الوثيقة بينها والتأكيد على عروبة الخليج[1]، إلى ذلك من القرارات والتوصيات الاقتصادية والتعاونية والمالية والقومية. وفي المدة بين 21-23 تشرين الثاني 1960 انعقد المؤتمر العاشر في بيروت وافتتح برعاية اللواء فؤاد شهاب رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك، وقد اشتركت فيه غرفة تجارة وصناعة البحرين إلى جانب العديد من الغرف العربية، وقد دعا المؤتمر إلى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية، وكذلك بين البلدان العربية والأفريقية، كما اتخذ عدة قرارات قومية بتأييد الأماني القومية وحركة النضال العربي ضد المستعمرين في الجزائر وعمان وفلسطين[2].

واستمرت الغرفة في حرصها على المشاركة في بقية المؤتمرات التي عقدها الاتحاد العام، كما حرصت على حضور مؤتمرات الغرف العربية الخليجية ولجنة دول مجلس التعاون الخليجي، وكذلك دورات المؤتمر العام لمنظمة العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وغيرها من الندوات والمؤتمرات التي تساهم في تحقيق التكامل والتنسيق الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية والدول الأخرى[3].

هذا ولا تزال غرفة تجارة وصناعة البحرين وهي تمثل الدعامة الأولى في تثبيت النظام الاقتصادي تعمل بكل جهدها في سبيل الارتقاء بالمجتمع البحريني وتوسع نطاقها تدريجاً مرحلة بعد أخرى لكي تتناسب مع أهداف النمو الاقتصادي في داخل البلاد وخارجها.

---

[1] وثائق غرفة تجارة الموصل، قرارات وتوصيات الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 18 تشرين الثاني 1959.

[2] تبنت غرفة تجارة البحرين قرارات المؤتمر لاسيما ما يتعلق بتسمية (الخليج الفارسي) بالخليج العربي وقامت بالكتابة إلى الحكومة بهذا الخصوص. أنظر: فخرو، غرفة تجارة، ص47.

[3] مجلة التجارة، الجزء الرابع، (بغداد، 1960)، ص ص74-85.



الملاحق

الملاحـــــــق

ملحق رقم (1)[1]

مذكرة غرفة تجارة ليون بشأن اتفاقية سايكس ـ بيكو

ليون، في 52 تشرين الاول 1918

غرفة تجارة ليون/ رقم 3136

لجانب السيد وزير الخارجية / باريس

سيدي الوزير:

في السابع من حزيران عام 1915 تشرفت غرفتنا بالكتابة الى سلفكم المحترم لتبين له الأهمية التي تعلقها تجارة ليون على مستقبل سورية، وقد تفضلت وزارتكم بشكرنا على هذا الاتصال مؤكدة لنا بأنه لن يتم تجاهل رأينا عندما يحين امر البت نهائيا بتنظيم هذا البلد.

ان الإحداث التي جرت منذ ذلك الحين قد أبقت التسويات الحاصلة بهذا الشأن بين مختلف قوى الوفاق سرية، غير ان تقدم الحلفاء الظافر في اسيا الضغرى منذ عدة اشهر قد جذب مجددا اظار رعايانا نحو يلدان الشرق حاملا لهم الامل باستئناف إعمال التجارة هناك في وقت قريب جدا، وبهذه المناسبة رفعت الينا ملاحظات جديدة بشأن الاتفاق المعقود عام 1916 بين فرنسا وروسيا وانجلترا.

لقد جرى انذاك تحديد مناطق النفوذ التي تم الاعتراف بها لكل من هذه القوى وقد بدت حصة فرنسا في سورية مغايرة تماما لما كان يحق لنا ان نتوخاه، فبعد تقليصها الى مجرد شريط ساحلي، لم يعد لسورية ذلك الطابع الجغرافي الذي

[1] معروف، المصدر السابق، ص ص 412-413.

كنا نعرفه قبل الحرب، فقد اقتطعت منها ثلاث مناطق هامة هي حلب والموصل ودمشق التي ستسند الى امارات عربية، بالإضافة الى ذلك تحتفظ انجلترا لنفسها بمرفأي عكا وحيفا، واعتبرت الاسكندرون مرفا حرا.

هكذا أصبحت سورية من الناحية الاقتصادية مصغرة جدا، اذ لم يعد لها سوى مرفأين طـرابلس وبيروت، ثم ان حيفا هي راس خط حديدي واسع المجرى، وبعد بضع سنوات قد تستقبل المحطة النهائيـة للشبكة الممتدة من الهند الى البحر المتوسط كل حركة المرور الداخلية، الامر الذي يـدعو الى تفضـيل حيفـا على بيروت التي ليست سوى المحطة النهائية لخط طوله 96 كيلو مترا منها 35 كيلومترا ذات اشر (سلسـلة اسنان في خط حديدي).

ومن ناحية نفوذنا التاريخي في الشرق، فـأن اسـناد دمشـق الى امـارة عربيـة يغـير تمامـا الطـابع التقليدي لسورية فهي لن تكون سوى بلد منتفخ الراس وغارق في المجهول في ان واحد، اذ من يدري كيف سيكون الأمراء العرب الذين سيحكمون في دمشق؟ بأيـة طريقـة سيسـتغلون ذلـك الاعتبـار الـديني الـذي يرتبط بمدن الاسلام المقدسة؟ فهل يجب اذا ابقاء كل هذه المدن المقدسة:دمشق وبغـداد والقـاهرة ومكـة التي كانت في السابق مقر لخلفاء أقوياء، هل يجب ابقائها لانجلترا؟ او ليست فرنسا بدورها قوة اسلامية؟ الا يتوقف مصير مستعمراتنا في شمال افريقيا الى حد ما على العقلية التـي يمكـن ان تسـود في الشرـق؟ ان مدينة ليون التي أسهمت كثيرا في تحسين مستعمراتنا الافريقية ترى ان لها الحق في التعبير عن رأيها بصدد المواقف المتهورة التي التي لا يمكن التغاضي عـن تبيانهـا في اتفـاق عـام 1916 الـذي نشـير اليـه، ولم يفـت الاوان بعد للمطالبة باعادة النظر في هذا الاتفاق المعقود بين حكومـات غـيرت الإحـداث أوضـاعها بشـكل ملموس، اذ ان حكومة القيصرية الروسية لم تعد موجودة، وان دولة كبرى هي الولايات المتحدة الامريكيـة التي اهتمت دائما بمصير سكان اسيا الصغرى التعساء قد دخلت الحرب.

اننا نأمل اذا سيدي الوزير الا تشجبوا تدخلنا وان تأخذوا بالاعتبار بعد ربطه بالبرنامج الذي سمحنا لانفسنا بعرضه عليكم عام 1915 المطالب التي قدمت الينا من قبل رعايانا والتي تستحق خبرتهم ومعرفتهم بالدول الشرقية دون شك بالأخذ بعين الاعتبار.

ان ما يطالبون به كأمر أساسي لمصالحنا وهيبتنا هو إسناد دمشق وحلب واستطرادا الموصل الى حصة النفوذ الايلة لفرنسا.

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول التأكيد على فائق احترامنا

نائب الرئيس

ملحق رقم (2)[1]

عريضة رئيس مؤتمر الهيئة التنفيذية
للغرف التجارية العربية في فلسطين

الى الوصي عبد الاله في 21 نيسان 1945

حضرة صاحب السمو الملكي الوصي على عرش العراق المعظم

تحية واحتراما اما بعد فتتشرف الهيئة التنفيذية لمؤتمر الضرائب والاراضي العام المنعقد في مدينة يافا بتاريخ 1945/3/16 والممثل لجميع طبقات الشعب العربي في فلسطين بان ترفع الى سموكم العالي صوت اهل فلسطين العرب من سوء السياسة المتبعة في حكومة فلسطين والتي من شأنها ارهاق المكلف العربي بشتى الضرائب الفادحة وتحميله اضعاف ما يتحمله اخوه المكلف المصري والعراقي والسوري واللبناني والاردني بحيث يبلغ ما دفعه العربي الفلسطيني اثني عشر جنيها برغم ظروفهم التي كانت ولا زالت متماثلة والى قانون الايلولة الذي تحاول الحكومة تنفيذه بنسبة متصاعدة والتي يقضي تدخل الحكومة في اعداد ورثة الميت الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى استيلاء الحكومة بعد سنوات على املاك العرب ويرغمهم من الان فصاعدا الى بيعها الى الدخلاء الاجانب كي يتم جلاؤهم عن وطنهم.

ان حكومة فلسطين لم تتقيد حتى الان عمليا بما جاء في الكتاب الابيض الذي اعلنته بريطانيا على العالم وتعهدها بتنفيذه بالقوة فان كثيرا من الاراضي المحظور بيعها الى اليهود بموجب الكتاب الابيض تتسرب اليهم بشتى الوسائل والحيل ويقيمون عليها المستعمرات العديدة على مراى من الحكومة ومسمع وكذلك الحالة في الهجرة اليهودية فانها تطغى يوما بعد يوم.

[1] العاني، المصدر السابق، ص ص 834-835.

ان المؤتمرين يرون من واجبهم ان ينبهوا العالم الاسلامي والمسيحي قبل ان يقولوا كلمتهم النهائية في هذا الموضوع وان يلفتوا نظره الى الاخطار المحدقة بالاماكن المقدسة كونهم سدنتها والمحافظين عليها تلك الاخطار التي ستؤول بالنتيجة الى استيلاء اليهود عليها وتملكهم اياها.

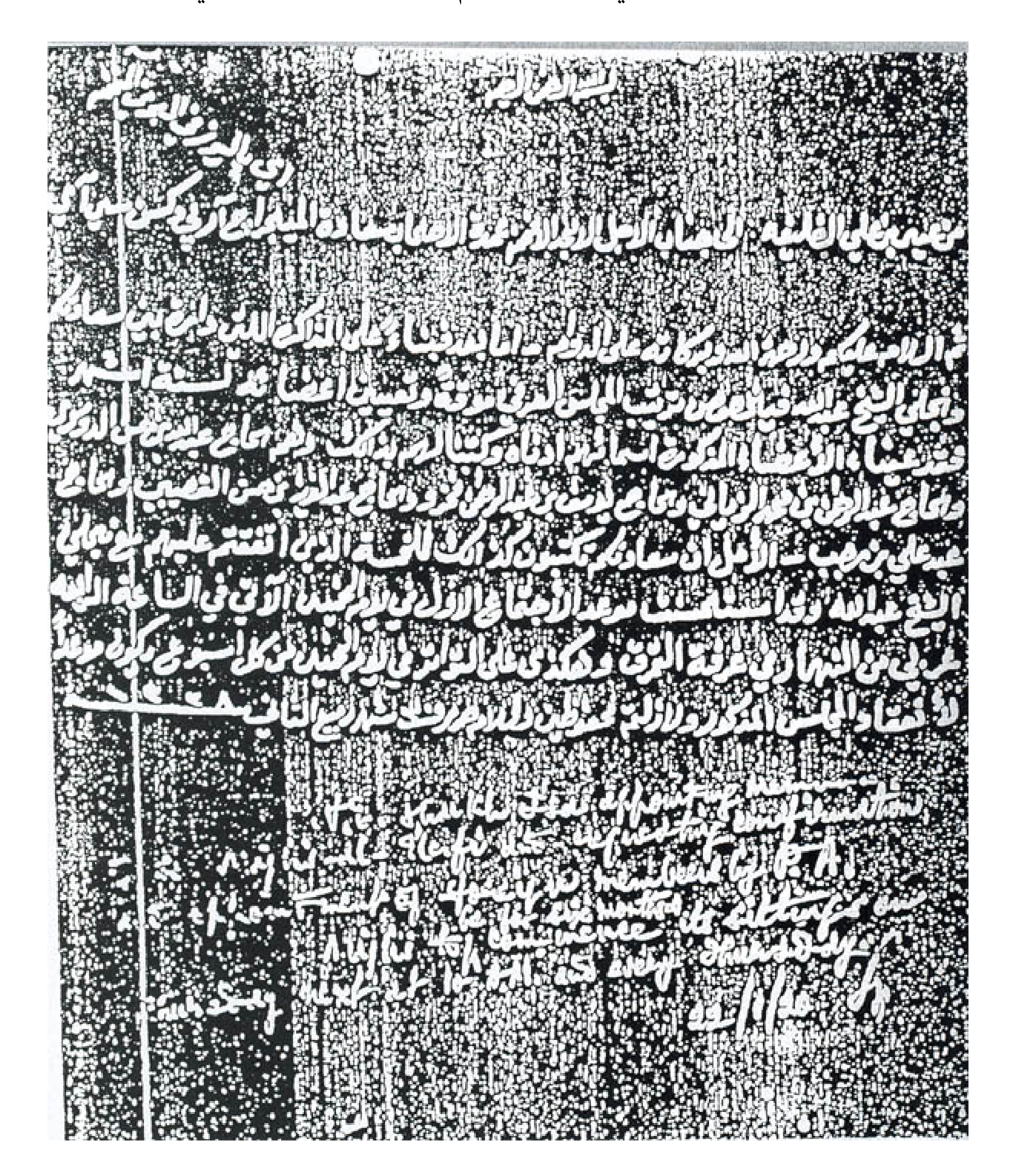
ان العرب في فلسطين يرجون من سموكم العالي بما لكم من مقام سام لدى دول الحلفاء والدول العربية اجمع ان تستعملوا نفوذكم لدى الحكومة البريطانية كي تحول دون بيع الاراضي العربية بيعا مطلقا في كل منطقة الى اليهود والى وضع حد لهذه الضرائب الضخمة التي تستوفيها الحكومة من المكلف العربي في سبيل انشاء الوطن القومي اليهودي والى هذه الماساة الفلسطينية العربية التي تمثلها اليهودية العالمية في ظل الاستعمار البريطاني في بلادنا المقدسة.

رئيس المؤتمر والهيئة التنفيذية

احمد حلمي

ملحق رقم (3) [1]

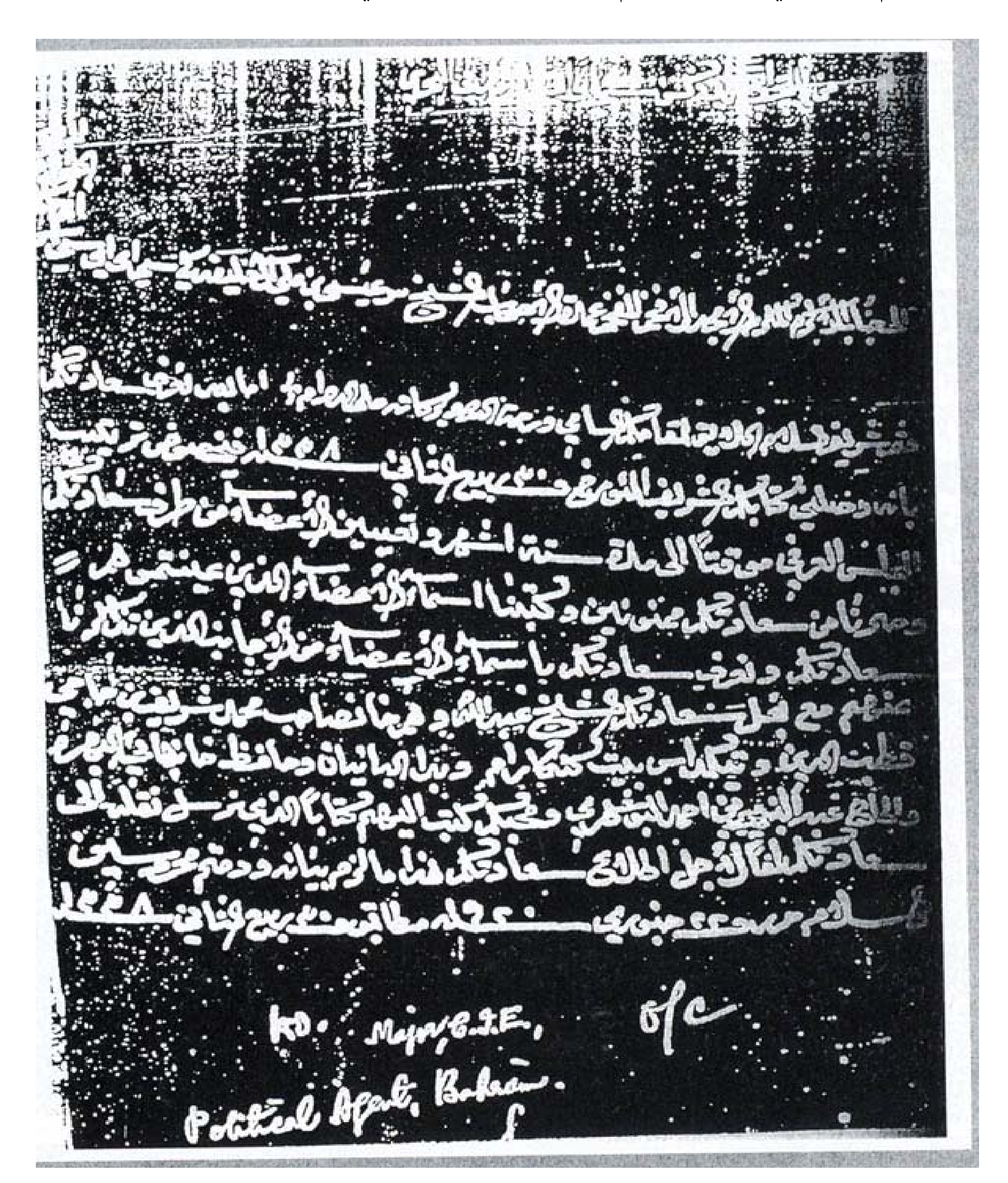
رسالة من سمو الشيخ عيسى بن علي آل خليفة حاكم البحرين إلى الوكيل السـياسي البريطـاني في البحرين هارول ديكسون *H. Dichson* في 20 يناير 1920م حول تشكيل المجلس العرفي.



[1] الملاحق من 2الى 5 مرسلة من الاستاذ علي بن يوسف فخرو الرئيس السابق للغرفة.

ملحق رقم (4)

رسالة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين هارول ديكسون إلى سمو الشيخ عيسى بـن عـلي آل خليفة حاكم البحرين في 22 يناير 1920م حول تشكيل المجلس العرفي.



Major, C.I.E.,
Political Agent, Bahrain.

ملحق رقم (5)

رسالة الوكيل السياسي البريطاني في البحرين

هارول ديكسون الى اعضاء المجلس العرفي

من الميجرايج آر. بي. ديكسون سي. ائي. باليوز في البحرين:

إلى أحباب المحبين الأجلاء الكرام خانصاحب محمد شريف بن قطب الـدين أوزي وتلمـوا سـيت كنكار إم والسيت بواه ألبانيان والسـيت محمـد عـلي هبـة اللــه والحـاج عبـد النبـي محمـد البوشـهري المحترمين. بعد السلام والسؤال عن شريف أحوالكم نفيدكم بأننا قد عيناكم أعضاء المجلس العـرفي لتنوبـوا عن رعايا الدولة البهية والأجانب القاطنين في البحرين:

أعضاء المجلس العـرفي سـيجتمعون في غرفـة القمـرق بيـوم الخمـيس الآتي بـال عشرـة إنجليـزي موافق 4 عربي. يكون اجتماع المجلس العرفي فيما بعد كل يوم الخمـيس في السـاعة عشرـة إنجليـزي. يلـزم حضور أربعة الأعضاء في المجلس بالأقل لجريان الشغل.

سعادة الشيخ عيسى بن علي آل خليفة كي سي ائي أي. سي السي أي حاكم البحرين قد عين هؤلاء المذكورين للنيابة عن رعاياه الحاج عبد اللـه بن حسن الدوسري والحاج عبد الرحمن الزياني والحاج يوسف عبد الرحمن فخرو والحاج عبد العزيز بن حسن القصيبي والحاج عبد علي بن رجب. سيحضر نائب من طرف الباليوز في المجلس العرفي دائماً حينما يباشر المجلس العرفي بالأشغال. المأمول من أعضاء المجلس أن يحضروا في كل يوم المجلس يعني الخميس من غير تعريف رسمي لهم بذلك وإذا أراد أحد من أعضاء المجلس الغياب لأجل سبب أو عذر مخصوص فيعرف الباليوز بكتاب.

يكون معلوم أن هذا الترتيب والتعيين يراد العمل به إلى مدة ستة أشهر فقط وبعد إذ ستصدر إرشادات جديدة.

هذا ما لزم بيانه ودمتم محروسين.

حرر 23 يناير 1920م

الموافق 1 جمادى الأولى 1338هـ

ملحق رقم (6)

رسالة مستشار حكومة البحرين تشارلز بلجريف *Charles Belgrave* إلى رئيس الغرفة أشرف محمدي في 31 مايو 1951 يعبر فيها عن موافقته على تأسيس الغرفة التجارية.

No. [illegible] 1370
Office of the Adviser to
the Government, Bahrain
Dated, 25th Shaaban 1370
May 31, 1951.

The Hon. Secretary,
Bahrain General Merchants' Association,
Bahrain.

Dear Sir,

I thank you for your letter dated 30th May, 1951, enclosing a copy of the draft Rules and Regulations of the Bahrain Chamber of Commerce. The rules appear to be very suitable and are approved by the Bahrain Government.

2. I presume that they will be translated into Arabic in which case, if your committee approves it might be desirable that they should be publis in the Government Gazette, by doing this some publicity would be given to the formation of the Chamber of Commerce. I suggest also that you al notify the fact to the editors of some of the standard reference books such as Whitakers Alma and the Statesman's Year Book etc.

3. I should be obliged if you would let me kno on what date the Chamber of Commerce will come into official existence.

4. I think the Committee which has been entru with this work has performed a very good job an hope that this new institution will be of value

ملحق رقم (7)

أسماء رؤساء غرفة تجارة وصناعة البحرين

وأعضاء مجالس إداراتها 1939-1989م *

أولاً: رؤساء الغرفة:

اسم رئيس الغرفة	تاريخ شغله المنصب
شرف محمدي	26 يوليو 1939 – 30 نوفمبر 1939
عارف لقماني	30 نوفمبر 1939 – أبريل 1940
شرف محمدي	1 أبريل 1940 – 7 ديسمبر 1941
حسين علي يتيم	7 ديسمبر 1941 – 5 ديسمبر 1943
شرف محمدى	5 ديسمبر 1943 – 28 يناير 1945
حسين علي يتيم	28 يناير 1945 – 28 يناير 1947
شرف محمدي	28 يناير 1947 – 10 فبراير 1948
حسين علي يتيم	10 فبراير1948 – 30 يناير 1951
الحاج عبد الرحمن حسن القصيبي	30 يناير 1951 – 28 أكتوبر 1956
الحاج يوسف علي رضا	28 أكتوبر 1956 – 25 يناير 1961
حسين علي يتيم	25 يناير 1961 – 18 يناير 1963
الحاج يوسف علي رضا	18 يناير 1963 – 27 يونيو 1963
أحمد يوسف فخرو	27 يونيو 1963 – 19 فبراير 1968
علي عبد الرحمن الوزان	19 فبراير 1968 – 28 فبراير 1972
خليل إبراهيم كانو	28 فبراير 1972 – 22 أبريل 1974
محمد يوسف جلال	22 أبريل 1974 – 21 أبريل 1985
قاسم أحمد فخرو	21 أبريل 1985 – 16 يونيو 1989
علي بن يوسف فخرو	16 يونيو 1989 - #

* هذه الأسماء منذ أن كانت الغرفة تحت اسم جمعية التجار العموميين.

* لم يحصل الباحث على معلومات حول أسماء بقية الرؤساء والأعضاء.

ثانياً: أسماء الأعضاء الأصليين الذين تعاقبوا على مجالس إدارة الغرفة:

1. شرف محمدي	31. خليل إبراهيم كانو	61. عبد الحسين حميدان
2. عبد اللـه مصطفى	32. عبد العزيز علي البسام	62. يوسف أحمد الساعي
3. محمد عبد الحسين صادق	33. خالد عبد الرحمن العوجان	63. عبد الرحمن حسن تقي
4. برشوتام	34. خانصاحب عبد الحسين	64. إبراهيم إسحاق عبد الرحمن
5. س.م. أفيمي والا	35. دمودر داس ترتكمداس	65. قاسم أحمد فخرو
6. محمد يتيم	36. يوسف على أكبر	66. إسماعيل عثمان بلوش
7. حسين علي يتيم	37. راشد عبد الرحمن الزياني	67. عبد علي حسن المديفع
8.عارف لقماني. كاتب لأشرف	38. عبد الرحمن الوزان	68. جاسم محمد الصفار
9. نارابن سنج	39. محمد الحمد القاضي	69. عبد الرضا محمد الديلمي
10. جاشنمال	40. كاكو فلب داس	70. عبد الغفار علي المرباطي
11. جمشيد دبيرا	41. جلند جلفر (البنك الإيراني)	71. عبد اللـه خليل كانو
12. ناجي مراد	42. لالجند دمنمال أيسر داس	72. علي أحمد محمد العوضي
13. جمشيد مرشي	43. محمد يوسف جلال	73. مبارك جاسم كانو
14. محمد بهائي خان بهائي	44. على عبد الرحمن الوزان	74. حسن محمد زين العابدين
15. إنمارام موهن داس	45. محمد حسن دبواني	75. محمد عبد اللـه الزامل
16. جمشيد مروليا	46. عادل عبد الرحمن القصيبي	76. خالد عبد الرحمن المؤيد
17. كليم الدين	47. صادق محمد البحارنة	77. علي صالح الصالح
18. يوسف مؤيد	48. محمد صديق	78. محمود محمود حسين
19. أ.ج. بانيل	49. كاكو مال فلب داس	79. حسين باقر أريان
20. مواس عبد الحسين	50. عبد اللـه علي الدوي	80. عبد اللـه الشعلة
21. ميرزا خوشابي	51. إبراهيم حسن كمال	81. إبراهيم محمد نور فقيهي
22. علي رضا	52. حسن حيدر درويش	82. حمد عبد اللـه أبل
23. محمد حسن الحسن	53. دمنمل أيسر داس	83. عبد الرحمن محمد جمشير
24. أ. صادق	54. محمد إسحاق عبد الرحمن	84. علي يوسف فخرو

25.عبد الرحمن حسن القصيبي	55. محمد قاسم كانو	85. إبراهيم محمد علي زينل
26. روجيرام	56. عبد الرحمن غلوم محمد	86. عبد اللـه أحمد ناس
27. روشان عبد الطيب شرف	57. حسن حيدر درويش	87. فاروقخليل المؤيد
28. إسحاق عبد الرحمن الخان	58. رسول عبد العلي الجشي	88. نبيل عبد اللـه الزين
29. احمد يوسف فخرو	59.علي يوسف فخرو	
30.علي محمد كانو	60. عبد الرحمن محمد الخليفة	

ملحق رقم (8)


خلال المؤتمر الرابع لغرف العالم
غرفة تجارة وصناعة الكويت
تفوز بالمركز الأول
في المسابقة التي أجرتها
غرفة التجارة الدولية
في مجال
تقنية المعلومات والإنترنت
للعام 2005
World Chambers Federation
ICC's specialized division for chamber affairs
World Chambers Competition 2005
Kuwait Chamber of Commerce & Industry
Winner in the category of
Best IT Project
A Special feature of the 4th World Chambers Congress
Durban, 20 - 22 June 2005
ICC
International Chamber of Commerce

المصــــادر والمراجــــع

المصـادر والمراجـع

● القران الكريم:

أولاً: الوثائق الغير منشـــورة:

أ. وثائق دار الكتب والوثائق في بغداد:

* دار الكتب والوثائق (بغداد)، وزارة المواصلات والإشغال، رقـم التصنيف 32131/388، *كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزارة المواصلات والإشغال في 30 مايس 1953.

* دار الكتب والوثائق، وزارة الداخلية، رقم التصنيف 3205019773 كتاب وزارة المالية في 6 تشرين الاول 1926 الى كافة الوزارات.

* دار الكتب والوثائق، كتاب المفتش الاداري للواء كركوك الى وزارة الداخلية.

ب. وثائق غرفة تجارة الموصل:

* وثائق غرفة تجارة الموصل، قرارات وتوصيات الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، 18 تشرين الثاني 1959.

* قرارات وتوصيات الدورة الحادية عشر لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية المنعقد في تونس 20-26 /1962/11.

* قرارات وتوصيات الدورة التاسعة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في الكويت 1959.

* كتاب غرفة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد، العدد (1011) في 23 كانون الاول 1958.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفـة تجارة بغداد الى وزارة الاقتصاد، العدد (1011) في 23 كانون الاول 1958.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئاسة لجنة التموين العليا، العدد (12)، في 18 كانون الثاني 1962.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس الوزراء، العدد (فوق العادة)، في 12 كانون الاول 1965.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب وزير الاقتصاد الى الغرف التجارية كافة، العدد (6703)، في 10 اب 1967.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة الاقتصاد، العدد (399)، في 2 ايلول 1967.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، مذكرة ممثلو الغرف التجارية العراقية الى رئيس الجمهورية، العدد (7724)، في 11 ايلول 1967.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى وزارة الاقتصاد العدد (112)، في 11 اذار 1968.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، كتاب غرفة تجارة كركوك الى رئيس مجلس الوزراء، العدد (586)، في 26 تشرين الثاني 1965.

* وثائق غرفة تجارة الموصل، برقية وفود الغرف التجارية العراقية الى رئيس حكومة الجزائر، العدد (726)، في 27 اذار 1962.

ج. وثائق غرفة تجارة كركوك:

* وثائق غرفة تجارة كركوك، نبذة مختصرة عن تأسيس الغرفة.

* محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (1)، في 16 تموز 1957.

* محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (10)، في 5 تشرين الاول 1957.
* محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (13)، في 3 حزيران 1964.
* محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (5)، في 29 ايلول 1958.
* محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (19) في 4 كانون الاول 1966.
* محاضر جلسات غرفة تجارة كركوك، الجلسة (13)، في 1 كانون الثاني 1969.
* مذكرة ممثلو غرف التجارة العراقية الى رئيس الجمهورية، العدد (244)، في 21 مايس 1968.

د. وثائق الغرفة التجارية العربية الفرنسية:

* ما هي الغرفة التجارية العربية الفرنسية؛ وهي مجموعة من الوثائق غير المنشورة ارسلت من الغرفة الى الباحث.
* النظام الاساسي للغرفة التجارية العربية الفرنسية.
* الغرفة التجارية العربية الفرنسية في خدمتكم.
* الغرفة التجارية العربية الفرنسية، "مستقبل العلاقات بين فرنسا والدول العربية "، باريس 10 حزيران 2005.
* الغرفة التجارية العربية الفرنسية، "مصر:الاصلاحات والاستثمارات اقتصاد في اوج انطلاقته"، باريس 14 تشرين الثاني 2006.
* الغرفة التجارية العربية الفرنسية، "نمو اقتصادي وشراكة فرنسية ـ تونسية"، باريس 12 اذار 2007.

* الغرفة التجارية العربية الفرنسية، تقرير النشاطات لسنة 1999.

* الغرفة التجارية العربية الفرنسية، تقرير النشاطات لسنة 2000.

* الغرفة التجارية العربية الفرنسية، تقرير النشاطات لسنة 2001

ثانياً: الوثائق المنشـــورة:

- تعريب نظامات الحجرة التجارية، نقلت من التركية الى العربية بقلم محمد توفيق افندي المرعشلي، (بيروت، د.ت).
- الدستور، ترتيب ثاني، مجلد 2 مطبعة دار السعادة، استانبول 1330هـ كتاب يضم مجموعة القوانين والانظمة التي صدرت في الدولة العثمانية خلال الفترة 1327هـ-1328هـ.
- قانون غرف التجارة في الدولة العثمانية المؤرخ في 5 جمادى الاخره سنة 1328هـ و31 مايس سنة 1329هـ ترجم وطبع على نفقة المدرسة الشرقية الوطنية واسعاف المدارس الاهلية، (حلب، 1925).
- سالنامة ولاية الموصل 1330هـ/1912.
- سالنامة الدولة العلية العثمانية 1294هـ/1877.

ثالثاً: مطبوعات الغرف التجارية:

أ. المطبوعات الغير منشورة:

* اتحاد غرف التجارة السورية، "غرف التجارة والصناعة والزراعة في الجمهورية العربية السورية "، مجموعة اوراق مرسلة من الاتحاد للباحث.

* غرفة تجارة وصناعة حماه"، ملخص عن الغرفة مرسل من الغرفة الى الباحث.

* دور غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان في دعم وتطوير القطاع الخاص في لبنان، اوراق مرسلة من الغرفة للباحث.

* نبذة تاريخية عن غرفة تجارة عمان، اوراق غير منشورة مرسلة من الغرفة للباحث.

* نبذة تاريخية عن تأسيس غرفة تجارة وصناعة الشارقة، اوراق مرسلة من غرفة تجارة وصناعة الشارقة للباحث.

ب. المطبوعات المنشورة:

- غرفة التجارة الدولية ما هي اهدافها واعمالها والمنظمات الممثلة فيها، اعداد اللجنة الوطنية العراقية لغرف التجارة العراقية، مطبعة المعارف، (بغداد، د.ت).
- غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان، قانون غرف التجارة والصناعة والزراعة، (بيروت، د.ت)، ص 3.
- نظام الغرف التجارية الصناعية السعودية، المرسوم الملكي رقم م /6 بتاريخ 1400/4/30.
- مكتب اتحاد غرف التجارة الاردنية، اتحاد غرف التجارة الأردنية تأسيسه وأهدافه ودوره الاقتصادي وتقريره السنوي لعام 1970، (عمان، 1971).
- اتحاد غرف التجارة الاردنية في سطور، (عمان، 1995).
- غرفة تجارة بغداد، التقرير السنوي 1935-1936، (بغداد، 1936).
- غرفة تجارة وصناعة قطر، غرفة تجارة وصناعة قطر النشاة والتطور، (قطر، 1999).
- غرفة تجارة وصناعة عجمان، 25 سنة من التقدم سنوات في صور وكلمات، (عجمان، د، ت).
- المجد العيد الثلاثون للنهضة المباركة، (عمان، 2000-2001).
- غرفة تجارة وصناعة عمان، كيف تستفيد من خدمات الغرفة، (عمان، د.ت).

- غرفة تجارة وصناعة عمان، التقرير السنوي 1999.
- القانون الداخلي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة؛ القانون الاساسي للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ذو الرقم (27-66) في 3 نيسان 1966.
- قانون تنظيم الغرف التجارية والصناعية بتونس، رقم (1027) في 6 حزيران 1988.
- الاتحاد العـام لغرف التجـارة والصناعـة والزراعة للبلاد العربيـة، التقرير الاقتصادي العربي، (بيروت، 1973).
- الادارة العامة لشؤون الاقتصادية، الغرف التجارية العربية الاجنبية حصر وتبويب، (تونس، 19884).
- غرفة تجارة وصناعة البحرين، لماذا الانتساب إلى الغرفة، (البحرين، 1993).
- القانون الأساسي لغرفة تجارة وصناعة البحرين.
- غرفة تجارة وصناعة البحرين، دراسة وبحث عن القطاع الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في البحرين، ملحق خاص عنة اقتصاديات دولة البحرين، 1980.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة والاجنبية:

أ. الكتب العربية:

- ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، (القاهرة، لا.ت).
- ابو سالم، عيسى سليمان، الاصناف والطوائف الحرفية في مدينة دمشق خلال النصف الاول من القرن الثامن عشر، (الاردن، 2000).
- ابو سليم، عيسى، خريسات،محمد، غرفة تجارة السلط 1884-1937 دراسة وتحقيق، ملخص عن الكتاب منشور على شبكة الانترنيت على الموقع www.ammonnews.net.

- احمد، كمال مظهر، كركوك وتوابعها حكم التاريخ والضمير دراسة وثائقية عن القضية الكردية في العراق، ج1، (د.م، د.ت).
- ال سعود، سلمان بن سعود بن عبد العزيز، تاريخ الملك سعود الوثيقة والحقيقة، ج 2، (بيروت، 2005).
- بن جلون، عبد المجيد، هذه مراكش، (القاهره، 1949).
- بن خلكان، أبو الباس شمس الدين أحمد بن محمد، وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان علي، الجزء الخامس. (بيروت، 1971).
- البنك العربي، ذكرى عبد الحميد شومان 1890ـ1974، (عمان، د.ت).
- الثعالبي، عبد العزيز، تونس الشهيدة، ترجمة وتقديم سامي الحيدي، (بيروت، 1975).
- حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، (بيروت، 1965).
- حنا، عبد الـلـه، الحركة العمالية في سورية ولبنان 1900-1945، (دمشق، 1973).
- الحسني، عبد الرزاق، تاريخ العراق قديما وحديثا، (صيدا، 1985).
- الحمداني، طارق نافع، ملامح سياسية وحضارية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت، د.ت).
- الدباغ، مصطفى مراد، جزيرة العرب موطن العرب ومهد الإسلام، (بيروت، 1963).
- الدوري، عبد العزيز، مقدمة في التاريخ الاقتصادي، (بيروت، 1969).
- الرميحي، محمد، البحرين مشكلات التغير السياسي والاجتماعي، (بيروت، 1976).
- سعدي، سعد، معجم الشرق الاوسط (العراق – سوريا – لبنان – الاردن)، (بيروت، 1998).

- السمان، احمد، محاضرات في اقتصاديات سورية، (القاهرة، 1955).
- شحاته، طايل السعيد، ابو اسماعيل، فؤاد ابو الفتوح، غرفة تجارة وصناعة الكويت، مراجعة محمد الرميحي، (الكويت، 1985).
- شقلية، احمد رمضان، الجغرافيا الاقتصادية لجزر البحرين، دراسة جغرافية واقتصادية، (بغداد، 1980).
- الشيخلي، صباح ابراهيم سعيد، الأصناف والتنظيمات في العصر العباسي نشأتها وتطورها، (بغداد، 1976).
- صالح، غانم محمد، الخليج العربي، (بغداد، 1984).
- الصبحي، محمد ابراهيم، التجارة والاقتصاد عند العرب، (القاهرة، 1969).
- عاشور، سعيد عبد الفتاح، العصر المماليكي في مصر والشام، (القاهرة، 1976).
- العاني، عبد الحميد، الارهاب الصهيوني والمقاومة العربية في فلسطين من وثائق الممثليات العراقية في حيفا والقدس 1936-1948، (بغداد، 2000).
- عبد الله، امين مصطفى عفيفي، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، (القاهرة، 1954).
- عبد الرحمن، اسعد، المساعدات الامريكية الالمانية الغربية لاسرائيل سلسلة حقائق وارقام، (د.م، 1966).
- العبيدي، صلاح عريبي عباس، الدور الاقتصادي للبرجوازيين الوطنيين في المشرق العربي حتى ستينات القرن العشرين، (عمان، 2010).
- العبيدي، خضير نعمان، البحرين من إمارات الخليج العربي، (بغداد، 1969).

- عجمية، محمد عبد العزيز، اسماعيل، محمد محروس، الوجيز في التطور الاقتصادي، (الاسكندرية، 1975).
- العقاد، صلاح، معالم التغيير في دول الخليج العربي، (القاهرة، 1972).
- علي، شاكر علي، تاريخ العراق في العهد العثماني 1638ـ1750 دراسة في أحواله السياسية، (الموصل، 1984).
- عيسى، نجيب، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، (بيروت، 1976).
- غنطوس، الياس، جواد، عبد الحسين محمد، الغرف العربية في القرن الحادي والعشرين، (بيروت، 2000).
- غنيمة، يوسف رزق الله، تجارة العراق قديما وحديثا، (بغداد، 1922).
- فتال، هند، سكري، رفيق، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر، (بيروت، 1988).
- فخرو، قاسم احمد، غرفة تجارة وصناعة البحرين بين انجازات الماضي وطموحات المستقبل دراسة تحليلية، (البحرين، 1989).
- فرح، نعيم، تاريخ اوربا في العصور الوسطى، (دمشق، 1978).
- فهمي، نعيم زكي، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب اواخر العصور الوسطى، (قاهرة، 1973).
- قدورة، زاهية، تاريخ العرب الحديث، (بيروت، 1975)،
- القهواتي، حسين، دور البصرة التجاري في الخليج 1869-1914، (البصرة، 1980).
- القلقشندي، أحمد بن علي أحمد بن عبد الله، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، الجزء الثاني، (القاهرة، 1963).
- الكبيسي، حمدان عبد المجيد، اسواق العرب التجارية، (بغداد،1989).
- كحالة، عمر رضا، جغرافية شبة جزيرة العرب، (دمشق، 1944).

- كوثراني، وجيه، بلاد الشام السكان الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين قراءة فـي الوثائق، (بيروت، 1980).
- ـــــ السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، (بيروت، 1988).
- متولي، محمود، الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها، (القاهرة، 1974).
- المجذوب، طلال ماجد المجذوب، تاريخ صيدا الاجتماعي 1840-1914، (بيروت، 1983).
- المصري، عبد السميع، التجارة في الإسلام، (القاهرة، 1976).
- النائب، احمد بك، المنهل العذب تاريخ طرابلس الغرب، ج2، (القاهرة، 1961).
- النجفي، حسن، التجارة والقانون بداء في سومر، (بغداد، 1982).
- وهيم، طالب محمد، مملكة الحجاز (1916-1925) دراسة في الاوضاع السياسية، (البصرة، 1982).
- ياسين، عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية 1918-1948، (بيروت، 1980).

ب. الكتب المعربة:

- احسان، اكمل الدين اوغلى، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة صالح سعداوي، المجلد الاول، (استنبول،1999).
- بواتين، .د.ن، دراسات في التاريخ الإسلامي، ترجمة عطية القوصي، (بيروت، 1980).
- فيكتوروف، ف، ب، اقتصاد سورية الحديثة، ترجمة هشام الدجاني، (دمشق، 1970).

- ريج كلوديوس جيمس، رحلة ريج في العراق 1820، ترجمة بهاء الدين نوري، ج1، (بغداد،1951).
- روستوفتزف، م.، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي، ترجمة محمد سليم سالم وزكي علي، ج1، (القاهرة، 1957).
- ميجرسون، "ميرزا غلام حسين الشيرازي"، رحلة متنكر الى ما بين النهرين،
- ترجمة فؤاد جميل، ج1، (بغداد، 1970).
- هاملتون، أي.ام.، طريق في كردستان، ترجمة جرجيس فتح اللـه المحامي، (بغداد، 1973).
- اليستور، يوفال، الحرب الاقتصادية (100) سنة من المواجهة الاقتصادية بين اليهود والعرب، ترجمة محمد الدويري وبدر عقيلي، (عمان، 1998).

ج. الكتب الاجنبية:

* W.G.Fischel:The spice trada in Mamluk gypt,J.e.S.H.O,Vo1,(1960)

* Bolssonnade,p.life workin medieval Europe,Translated by Eileen power,(London,1940).

* J.W Redhouse,,a Turkish and English lexicon, new edition,(Beirut,1987)

* williamr Polk and Richardl, Chambers, Beginning of odernization in the Middle East the nineteenth century, (America, 1968).

خامساً: الرسائل الجامعية:

أ. رسائل الماجستير:

- الجبوري، طالب عبد الغني جار الله الصقلاوي، مشروع سكة حديد الحجاز، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2003.
- حسن، جاسم محمد، العراق في العهد الحميدي 1876-1909، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1975.
- حسون، ابتسام عبد الامير، دولة الامارات العربية المتحدة دراسة في الاحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1983.
- الدليمي، صباح مهدي ويس، الثورة السورية الكبرى وموقف الراي العام العراقي منها 1925-1927، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1989.
- شهيب، صلاح عريبي عباس، غرفة تجارة الموصل 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2001.
- الزيدي، عبد الرزاق خلف خميس، التطورات الداخلية في المملكة العربية السعودية 1932-1953م /1351-1373هـ رسالة ماجستير، كلية التربية الاولى ابن رشد، جامعة بغداد، 1989.
- العباسي، مهدي صالح سعيد، كركوك في اواخر العهد العثماني (1876ـ1914) دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والثقافية، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، 2005.

- علي، طلال عبد الرازق محمد، البحرين دراسة سياسية حضارية، 132-334هـ /749-947م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1988.
- علاوي، نسيبة عبد العزيز عبد اللـه الحاج، الإدارة العثمانية في الموصل 1879ـ1908، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب، جامعة الموصل، 2002.
- القصير، احمد لفته رهمه، الفعاليات الأشورية في اسيا الصغرى، رسالة ماجستير، كلية لتربية، جامعة القادسية، 2001.
- المشهداني، ياسر عبد الجواد حامد علي، العلاقات المصرية ـ الهندية (648ـ923هـ /1250ـ1517م) دراسة في الجوانب السياسية والحضارية، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الموصل، 2000.
- المظفري، نبيل عكيد محمود، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي 1925ـ1958 دراسة تاريخية لدورهم الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب، جامعة الموصل، 2000.
- المزروك، خالد حسين علي، قطاع التجارة الخارجية ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني لدولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ما جستير غير منشورة، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1991.
- الانصاري، إبراهيم صيهود عبد السيد، الحركة الفكرية في البحرين، 1914-1967 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي 2000.

ب. أطاريح الدكتوراه:

- جاسم، صفوان سامي سعيد، التجارة في بلاد اشور خلال الالف الاول قبل الميلاد في ضوء المصادر المسمارية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2006.
- الجبوري، احمد حسين عبد، لواء القدس الشريف (1640-1799) دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية ثقافية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2009.
- الحديثي، عبد الرحيم ذو النون زويد الحديثي، غرفة تجارة بغداد، 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1997.
- حمود، حسين ظاهر، التجار في العصر البابلي القديم، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995.
- السوداني، هشام سوادي هاشم، العلاقات الامريكية – العثمانية 1908-1920 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، 2002.
- محمود، نواله احمد، مدخل في دراسة الحياة الاقتصادية لدولة اور الثالثة في ضوء الوثائق المسمارية المنشورة وغير المنشورة، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1996.
- النحاس، زهير علي، تاريخ النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين 1919ـ1939، أطروحة دكتوراه قدمت الى كلية الآداب، جامعة الموصل، 1995.

سادساً: البحـــوث:

- احمد، ابراهيم خليل، "جريدة الزوراء البغدادية مصدرا لتاريخ العراق الحديث 1869-1917"، جامعة بغداد، كلية التربية، ندوة بغداد في التاريخ، (بغداد، 1991).
- ـــــــــ بدايات التحدي الاجتماعي والفكري الأجنبي في أقطار الخليج العربي، مجلة المؤرخ العربي، العدد 30، 1986.
- ـــــــــ"التشكيلات الادارية والعسكرية في ولاية الموصل اواخر العهد العثماني"، مجلة بين النهرين، العددان (37-38)، (الموصل، 1982).
- احمد، جمال رشيد،" كركوك في العصور القديمة"، ندوة بحوث المؤتمر العلمي حول كركوك، جمعت بحوث المؤتمر في كتاب تحت عنوان "كركوك بحوث المؤتمر العلمي حول كركوك، (اربيل، 2001).
- الاحمد، سامي سعيد، "المستعمرة الأشورية في اسيا الصغرى " مجلة سومر، العدد 33،(بغداد، 1979).
- اسماعيل، بهيجة خليل،"دور المستعمرات الأشورية في الأناضول"، مجلة النفط والتنمية، العدد 8، 1981.
- بركات، بشير، "الاقتصاد المقدسي خلال الاحتلال البريطاني"، مجلة البيادر، العدد (887)، بحث منشور على موقع المجلة www.al-bayader.com
- التميمي، عبد الملك خلف، "بعض قضايا الحركة الوطنية في الخليج العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 61، اذار 1984.
- الحمدي، صبري فالح، البحرين خلال السيطرة البرتغالية 1507-1602، مجلة الوثيقة، العدد 34، السنة 17، يوليو 1998.

- حميدات، أحمد، صيد اللؤلؤ في البحرين، دراسة لنظام الغوص في البحرين قبل ظهور النفط، مجلة البحرين الثقافية، العدد 22، المنامة، أكتوبر تشرين الأول 1999.
- الدجاني، برهان الدين، "الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية "، دليل الكويت، (الكويت، 1965).
- الزعيم، محمد سعيد، "كيف نشأت الغرف التجارية "، مجلة الأسواق التجارية، العدد(465) في 7كانون الثاني 1962.
- ــــــــ "الغرف التجارية في البلاد العربية "، دليل الكويت، (الكويت، 1965).
- عباس، صلاح عريبي، الغرف التجارية العراقية..انجازات الماضي وطموحات المستقبل، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة تكريت.
- العزاوي، عباس، "غرفة التجارة وتاريخها "، مجلة غرفة تجارة بغداد، ج6، (بغداد، 1951).
- العريض، عبد الكريم، الفنون التشكيلية في البحرين، مجلة الوثيقة، العدد 6، المنامة، يناير 1985.
- غنطوس، الياس، "الغرف التجارية العربية الاجنبية المشتركة واهمية دورها ومستقبلها"، تقرير منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع www.gucciaac.org
- القريشي، محمد صالح، غرفة تجارة الموصل منذ تأسيسها عام 1926 ولحد الان "، بحث مطبوع بالرونيو، (الموصل، 1996).
- القوصي، عطية، البحرين وتجارة الدولة العباسية، مجلة الوثيقة، البحرين، العدد 27، السنة 14، يناير 1995.
- الظاهري، صالح راشد، "الغرف التجارية والصناعية مع التأكيد على غرفة تجارة ابو ظبي اهدافها.. انشطتها.. انجازاتها.. وتحديات

المستقبل "ورقة عمل مقدمة الى ندوة ندوة "دور المنظمات المهنية في تنمية القطاعات الاقتصادية" والمنعقدة في العين بتاريخ 5-6 تشرين الثاني 1990، ص 7.وهذه الورقة مرسلة من غرفة تجارة دبي للباحث.

- الملوحي، هيثم، "الغرف الاقتصادية في العالم نشأتها وتطورها"، دليل الكويت، (الكويت، 1965).
- ـــــ "غرفة تجارة وصناعة الكويت في اربع سنوات ونيف"، دليل الكويت، (الكويت، 1965).
- مسلم، احمد، "التجمعات الاقليمية العربية والنظام الدفاعي"، مجلة السياسة الدولية، العدد (10)، (القاهرة، 1990).
- مراد، خليل علي، "تجارة الموصل " موسوعة الموصل الحضارية، ج4، (الموصل، 1992).
- مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض، "التطوير المؤسسي لمنظمات خدمة قطاع الاعمال من واقع تجربة الغرفة التجارية الصناعية بالرياض "، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر الابداع والتجديد في الادارة العربية في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشريـن الذي نظمتـه المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهـرة من 6-8 تشرين الثاني 2000.
- المطيوعي، عبد الرحمن غانم، "دور المنظمات المهنية في تنمية القطاعات الاقتصادية، بحث مقدم الى ندوة دور المنظمات المهنية، اليمن 5-6 /11/ 1990.
- منهل، علي عجيل، "حركة التحرر الوطني في البحرين (1914-1971)"، مجلة الخليج العربي، العدد 3، جامعة البصرة، 1975.
- نوري، برهان محمد، "تجارة العراق الخارجية في العصر البابلي القديم"، مجلة النفط والتنمية، العدد 8، 1981.

سابعـــاً: الموسوعــات والمعاجــم:

- التونجي، محمد، المعجم الذهبي (فارسي – عربي)، (بيروت، 1969).
- سعدي، سعد، معجم الشرق الاوسط (العراق – سوريا – لبنان – الاردن)، (بيروت، 1998).
- موسوعة المعارف الحديثة، ج1، (القاهرة، 1970).
- الموسوعة الفلسطينية، المجلد1 (أ ـ ث)،(دمشق، 1984).

ثامنــاً: المقابلات الشخصيـــة:

- مقابلة شخصية مع خليل اسماعيل اغا (نائب رئيس غرفة تجارة كركوك)، في 15 تشرين الثاني 2006.
- مقابلة شخصية مع صباح الدين محمد الصالحي، (رئيس غرفة تجارة كركوك)، في 10 ايلول 2006.
- مقابلة شخصية مع عبد الواحد شاكر جدوع (عضو غرفة تجارة كركوك منذ عام 1966)، في 4 تشرين الاول 2006.

تاسعـــاً: المواقــع الالكترونيـــة:

- موقع مجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي www.fgccc.org.
- موقع الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة www.icci-oic.org.
- نشأت الغرف التجارية " تقرير منشور على شبكة الانترنيت الموقع www.moqatel.com.
- الغرف التجارية والصناعية في المملكة العربية السعودية، منشور على شبكة الانترنيت على الموقع www.commerce.gov.sa.
- نبذة عن الاتحاد واهدافه، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع www.gucciaac.org.

- جميلة بودحير المناضلة"، مقال منشور على شبكة الانترنيت على الموقع www.arwikipedla.org.

عاشـــــراً: الصحــف والدوريـــــات:

أ. الصحف:

اسم الصحيفة	محل الصدور	السنة
جريدة الامة	دمشق	1909
جريدة الموصل	الموصل	1928
جريدة العراق	بغداد	1922
جريدة الإصلاح	بغداد	1954
جريدة الوقائع العراقية	بغداد	1960-1958
جريدة الكشكول	بغداد	1966 -1964
جريدة الثورة	بغداد	1969

ب. المجلات:

- مجلة الحياة التجارية، تصدرها غرفة تجارة وصناعة البحرين، العدد 182، أبريل/مايو 1981.
- مجلة الغرفة، مجلة تصدرها غرفة تجارة وصناعة عمان، العدد 125 في نوفمبر 2000.
- مجلة الغرفة، مجلة تصدرها غرفة تجارة وصناعة عمان، العدد 125 في نوفمبر 2000.
- مجلة المبادلات العربية الفرنسية، العدد (62)، (باريس، 2002).
- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج9ـ10، (بغداد، 1951).
- مجلة غرفة تجارة بغداد، 9، 10، (بغداد، 1952).

- مجلة التجارة، تصدرها غرفة تجارة بغداد، الجزءان التاسع والعاشر، (بغداد، 1954).
- مجلة التجارة، ج7، (بغداد، 1955).
- مجلة الأسواق التجارية، بغداد، العدد259، 25 كانون الثاني 1958.
- مجلة التجارة، ج 3، (بغداد، 1960).
- مجلة التجارة، ج4، (بغداد، 1960).
- مجلة التجارة، ج 9 -10، (بغداد، 1957).
- مجلة التجارة، (بغداد، 1972).
- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج9-10، (بغداد، 1958).
- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج6، (بغداد، 1977).
- مجلة غرفة تجارة بغداد، ج8، (بغداد، 1978).
- مجلة التجارة، تصدرها غرفة تجارة بغداد، الجزء الثاني، (بغداد، 1976).



دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن-عمان

هاتف: 5231081 فاكس: 96265235594+

ص.ب:366 عمان 11941 الأردن

E-mail:dar_alhamed@hotmail.com

E-mail:Daralhamed@yahoo.com

